دولة فلسطين
State of Palestine
السلطة القضائية
Judicial Authority

التقرير السنوي
الثالث عشر
مجلس القضاء الأعلى

2019

السـيد الرئيـس
محمـود عبـاس «أبو مـازن»
رئيس دولة فلسطين

الباب الأول 21
السُّلطة القضائيَّة حصاد سنة 2019 م

المحورُ الأول 21
القضاءُ الفلسطينيّ

المحورُ الثَّاني 27
ملخص أعمال المحاكم النِّظاميّة لسنة 2019م

المحورُ الثالث 60
أعمال محكمة العدل العليا كمحكمةِ القضاء الإداريّ

المحورُ الرابع 63
التفتيش القضائيّ

المحورُ الخامس 64
التَّدريب و التَّعاون الدولي (التطوير المؤسَّسي وتنمية القدرات)

الباب الثاني 69
الخدمات المتخصّصة والدوائر المساندة

المحورُ الأول 69
الخدمات الإلكترونيّة والذكية

المحورُ الثَّاني 71
التخطيـــــط

المحورُ الثالث 77
المشاريعُ التطويريّة والبنية التحتيّة

الملاحق 93

فخامة الأخ رئيس دولة فلسطين محمود عباس حفظه الله،

منذُ صدور القرار بقانون رقم (17) لسنة 2019، بالتحديد في شهر تموز من تلك السّنة، بدأت عمليةُ الإصلاح القضائيّ لمعالجة الخلل البنيويّ في السلطة القضائيّة والمتمثلِ بشحّ الكوادر البشرية المؤهَّلة، ونقصِ روافد الإمكانات، وثغرات البنية التشريعية.

ولأسبابٍ موضوعيةٍ ونوازلَ طارئة كانت الخطوات أبطأ من الطموح، ويتطلَّبُ إنجاز مجلس القضاء الأعلى الانتقاليّ لمهمّته في وضع أسس الإصلاح، تعاوناً أكبرَ من كلِّ الأطراف ذات العلاقة، وصولاً إلى القضاء المنشود القادر على فضّ الخلافات بين الناس، وتحقيق العدالة الناجزة لجمهور المتقاضين.

إنَّ جهود الإصلاح في الجهاز القضائيّ قد لا يُكتب لها النجاح إلا إذا كانت محطّ أنظار فخامتكم وحدب مقامكم الكريم. ورغم النقص الشديد في أعداد القضاة، إلا أنّ إقبال المواطنين شهد ارتفاعاً ملحوظاً على أبواب المحاكم وأعتاب القضاء، الأمر الذي يشير ويدلّل على ثقة المواطنين بعدالة وشفافيّة القضاء الفلسطينيّ.

كانت نسبةُ الزيادة في أعداد القضايا الواردةِ إلى مختلف درجات المحاكم 23% خلال العام 2019 مقارنةً مع العام الذي سبقه، ممّا يكشف حاجةً ملحّة لتوسيع إمكانيات السلطة القضائيّة، من خلال استقطاب قضاةٍ جدد وكادرٍ وظيفيّ مساند، وإعادة النظرِ في بعض الثَّغرات التشريعية، وأيضاً إنشاء مجمّعات للمحاكم أو توفير أبنيةٍ مناسبةٍ لطبيعة العمل.

وبسبب إجراءات الاحتلال القمعيّة الظالمة بحق شعبنا الفلسطينيّ عموماً، وعلى وجه التخصيص ما يتعرّض له الجهاز القضائي الفلسطينيّ، هذا الأمر فرض واقعاً يتمثّل في الضغط الكبير على المحاكم القائمة في رام الله والبيرة، باعتبارها مركزاً للتقاضي في المحاكم العليا، الذي فرض حاجةً ملحّة لإنشاء مبانٍ بمواصفاتٍ وإمكانيات تستوعب حالةَ الإقبال الشديد للمتقاضين، وتعالجُ مشكلة الاكتظاظ داخل مباني المحاكم بوضعها الراهن.

وانطلاقاً من الصفة الإصلاحيّة الغالبة على مجلس القضاء الحاليّ، وأخذاً بعين الاعتبار ثقلَ التركة، ومشاكل الموروث، والتي تمثّلت بتراكم آلاف القضايا المدوّرة، والتي يمكن معالجة بعضها بتقصير العمر الافتراضي للدعوى من خلال استقطاب قضاةٍ جدد، وتوسيع مباني المحاكم، وإجراءٍ بعض التعديلات التشريعية.

وجديراً بالذكر أنَّ استقطاب القضاة الجدد، وخاصةً في الدرجات العليا في المحاكم ليس بالأمر اليسير، نظراً لاستنكاف الكفاءات المؤهلة عن العمل في الجهاز القضائيّ لاعتبارات تدنِّي رواتب القضاة، مقارنة بمتوسط دخل المحامين المؤهلين للعمل في سلك القضاء.

وخلال تولّي مجلس القضاء الأعلى الانتقالي مهامه بتاريخ 18 تموز سنة 2019، وبعد دراسةٍ تحليليةٍ لعمل دوائر التنفيذ، فقد تبيّن أنّ هناك حاجةً ملحّةً لتدخّلٍ تشريعيّ، لا سيما فيما يخصّ الحدّ من مجالات الطعن

بقرارات قضاة التنفيذ، وفرض الرسوم والتضمينات الرادعة على الفريق المبطل في المجالات التي يسمح بها في الطعن.

وعلى الرغم من شحِّ الموارد البشرية المتاحة، والمتمثلةِ بعدد السادة القضاة، أعاد المجلس بناءَ دائرة التفتيش القضائيّ من قضاة أَكْفاء، وكوادر مهنيةٍ مؤهلة، بحيث أصبحت قادرةً على القيام بالتفتيش الدوريّ على قضاة محاكم الجمهور، وتقييم أدائهم وحسن تطبيقهم للقانون، ويعكف حالياً على إعادة هيكلة الطاقم الإداريّ في الجهاز القضائيّ برمَّته.

وفيما يتعلّق بالمحاكم الخاصة، وبرغم الظرف سالف الذكر، فقد جهد مجلس القضاء الأعلى الحاليّ من خلال تحمّل تبعة القيام بمهام المحاكم الخاصة وما تتطلّبه من أعباء، وما تفرضه من مسؤوليات.

فخامة الأخ الرئيس،

حتى يتمكّن مجلسُ القضاء الأعلى من القيام بواجباته ومهامه الموكلة إليه، فإنَّه لا بدَّ من معالجة المعيقات بتعديل قانون السلطة القضائيّة، والتشريعات ذات العلاقة، وصولاً إلى استقلاليَّة السلطة القضائيّة مالياً، إذ أنّ موازنة القضاء لم تكن في يومٍ من الأيام مصدراً أو رافداً للوارداتِ في الدولة، لأنّ الأصل أنّ العدل يُبذل مجاناً لكل طالبٍ له.

إنّ وضع كادرٍ خاصٍّ للقضاة يضمن لكلٍّ منهم راتباً يؤمّن له عيشاً يكفيه حاجة الناس، وحتى يحتفظَ القضاء برجاله الأَكْفاء، وتشجيع رجال القانون المؤهلين للانضمام للعمل في الجهاز القضائيّ من أجل تطويره وتقويته، باعتبار الجهاز القضائي الأداةَ الفعّالة لتنفيذ القوانين وتحقيق العدالة بين الناس، وهو الملجأ الوحيد للمتظلِّمين من أيِّ حيف.

وأننا إذ نأمل أن يلقى هذا التقرير تأييد فخامتكم واهتمامكم، نرجو ان تتفضلوا بقبول فائق الإحترام.

المستشار عيسى ابو شرار
رئيس المحكمة العليا
رئيس مجلس القضاء الأعلى الانتقالي

صلاحيات مجلس القضاء الأعلى الانتقالي:

قرار بقانون رقم (17) لسنة 2019 بشأن تشكيل مجلس قضاءٍ أعلى انتقاليّ

رئيس دولة فلسطين

رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينيّة

استناداً لأحكام النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينيّة،

ولأحكام القانون الأساسي المعدَّل لسنة 2003 وتعديلاته، لا سيما أحكام المادة (43)منه،

وبعد الاطّلاع على أحكام قانون السلطة القضائيّة رقم (1) لسنة 2002 وتعديلاته،

والاطلاع على أحكام قانون تشكيل المحاكم النظاميّة رقم (5) لسنة 2001 وتعديلاته،

وبناءً على توصيات اللجنة الوطنية لتطوير قطاع العدالة برئاسة رئيس المحكمة العليا، رئيس مجلس القضاء الأعلى، وعلى الصلاحيات المخوّلة لنا، وتحقيقاً للمصلحة العامة،

أصدرنا القرار بالقانون الآتي:

مادة (1)

حلّ مجلس القضاء الأعلى الحاليّ

يُحلّ مجلس القضاء الأعلى الحالي، وتُحلُّ كافة هيئات المحكمة العليا، ومحاكم الاستئناف.

مادة (2)

صلاحيات مجلس القضاء الأعلى الانتقاليّ

يُشكّل مجلس قضاء أعلى انتقاليّ من سبعة أعضاء، ويُناط به إصلاح وتطوير السلطة القضائيّة والنيابة العامة، على نحو يكفلُ سيادة القانون، واستقلالَ القضاء، والحقَ في الوصول للعدالة، والفصلَ ما بين السلطات، ولهُ في سبيلِ ذلك الآتي:

1. كافةُ صلاحيات مجلس القضاء الأعلى المنصوصِ عليها في قانون السلطة القضائيّة رقم (1) لسنة 2002 وتعديلاته، أو أيّ قانون آخر ذي علاقة.
2. إعادة تشكيل هيئات المحاكم على كافة درجاتها وأنواعها.
3. التنسيبُ لرئيس الدولة بعزلِ أي قاضٍ وفقاً لأحكام قانون السلطة القضائيّة رقم (1) لسنة 2002 وتعديلاته، أو إحالته للتقاعد المبكِّر أو انتدابه لوظيفة أخرى وفقاً للقانون، إذا وجد مجلس القضاء الأعلى الانتقاليّ بأنّ في استمرار إشغاله للوظيفة القضائيّةً ما يمسّ بهيبة القضاء ومكانته وثقة الجمهور به.
4. إعدادُ مشاريع معدلة لقانون السلطة القضائية رقم (1) لسنة 2002 وتعديلاته، وقانون تشكيل المحاكم النظامية رقم (5) لسنة 2001 وتعديلاته، وأيّ قوانين أخرى من رزمة القوانين القضائيّة، على نحو يمكِّنها من الاستجابة لمتطلبات التطوير والإصلاح، وتقصيرِ أمد التقاضي، وتعزيزِ فرص الوصول للعدالة.

5. إعادة تشكيل مجلس القضاء الأعلى بالصفات وفقاً لأحكام قانون السلطة القضائيّة رقم (1) لسنة 2002 وتعديلاته، بصيغته النافذة حينه، قبل انتهاء ولاية مجلس القضاء الأعلى الانتقاليّ.

مادة (3)

أعضاء مجلس القضاء الأعلى الانتقاليّ

على الرغم ممّا ورد في أيِّ تشريعٍ آخر، يتشكّل مجلس القضاء الأعلى الانتقاليّ على النحو الآتي:

1. المستشار عيسى عبد الكريم أبو شرار رئيساً للمحكمة العليا، رئيساً لمجلس القضاء الأعلى الانتقاليّ.
2. المستشار سلوى كمال جورج الصايغ عضواً.
3. المستشار عزمي حسين أحمد طنجير عضواً.
4. المستشار حسين أحمد محمود عبيدات عضواً.
5. المستشار عبد الكريم أحمد عبد الرحمن حنّون عضواً.
6. النائب العام عضواً.
7. وكيل وزارة العدل عضواً.

مادة (4)

مدة ولاية مجلس القضاء الأعلى الانتقاليّ

1. مدة ولاية مجلس القضاء الأعلى الانتقاليّ سنة واحدة، تبدأ من تاريخ نفاذ أحكام هذا القرار بقانون، قابلةٌ للتمديد لستة أشهر أخرى بقرار من رئيس الدولة، بناءً على تنسيبٍ من مجلس القضاء الأعلى الانتقاليّ.
2. يستمرُّ أعضاء مجلس القضاء الأعلى الانتقاليّ في تقاضي ذات الرواتب والامتيازات التي يتقاضونها في وظائفهم التي يشغلونها، وتصرف مكافأةٌ شهريةٌ للمتقاعدين منهم بقرارٍ من رئيس الدولة.

مادة (5)

استثناءُ أعضاءِ مجلس القضاء الأعلى الانتقاليّ من تطبيق بعض مواد قانون السلطة القضائيّة عليهم:

1. لا تسري أحكام المادتين (34)، و(2/37) من قانون السلطة القضائيّة رقم (1) لسنة 2002 وتعديلاته، على أعضاء مجلس القضاء الأعلى الانتقاليّ وتشكليته.
2. لا تسري على مجلس القضاء الأعلى الانتقاليّ أيّة أحكامٍ في القوانين النافذة تتعارضُ مَعَ أحكام هذا القرار بقانون.

مادة (6)

النفاذ والسريان

على الجهات المختصّة كافّة، كلٌّ فيما يخصّه، تنفيذَ أحكام هذا القرار بقانون، ويُعمل به من تاريخ نشرهِ في الجريدة الرسمية.

صدر في رام الله: 2019/07/15 ميلادية

الموافق: 12/ ذو القعدة/ 1440هجرية

محمود عباس

رئيس دولة فلسطين

رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

الرؤيا

"قضاءٌ مستقلٌ متميّز بكفاءة كوادره، وجودةِ أحكامه، وفعاليّةِ إجراءاته وخَدماته، ليعزّزَ العدلَ والمساواةَ وسيادةَ القانون".

الرسالة

"إصدارُ الأحكام القضائيَّة حسب التشريعات النافذة بما يضمنُ سرعةَ الفصل في الدعاوى، معَ الحفاظ على أسس المحاكمةَ العادلة، وتنفيذِ الأحكام القضائيّةَ، وشمول الخدمات القانونيّة المقدَّمة، من خلالَ كوادر متخصّصة وإجراءات سلسة تعتمد على التقنيات الحديثة، مُساهمةً في حماية حقوق الإنسان والحرّيات العامة، والمحافظةِ على استقرار وأمن المجتَمع الفلسطينيّ".

المقدمة

يُمثّل هذا التقرير موجزاً عن أعمال المحاكم النظاميّة في فلسطين لسنة 2019، وهو مخصّصٌ لعمل المحاكم في المحافظات الشماليّة. وذلك لأنّ محاكم المحافظات الجنوبيَّة تخضعُ لسلطةِ الأمرِ الواقع، التي عيَّنت قضاةً يمثّلونها وتابعينَ لها بعدَ أن عملت على تشكيل محكمةَ عليا ومجلس قضاءٍ أعلى خاضعٍ لسلطتها.

ويتكوّن التقرير من المحاور التاليَّة:

البـــاب الأول

السلطة القضائية حصاد 2019

الباب الأول

السلطة القضائيّة حصاد 2019

المحورُ الأول:
القَضاءُ الفلسطينيُّ

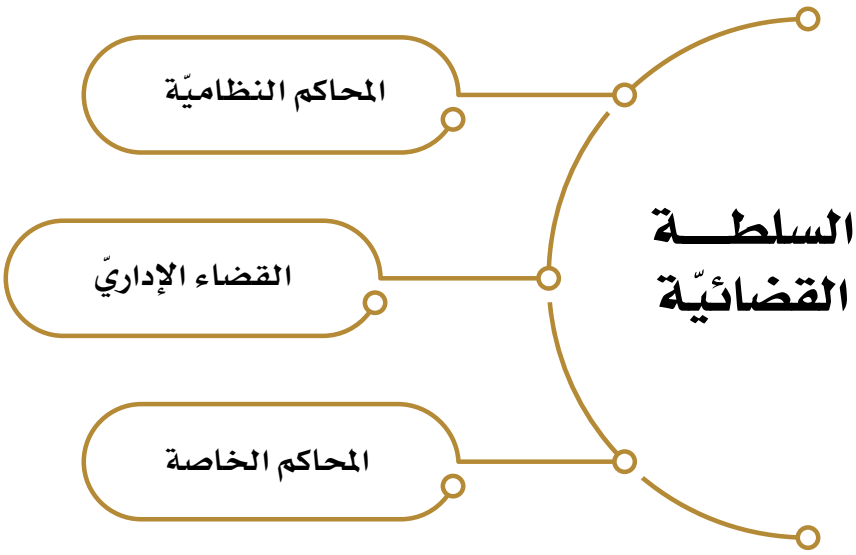

1. **المحاكم النِّظاميّة:** تعريفُ المحاكم النظاميّة وفقاً لقانونِ تشكيل المحاكمِ وصلاحياته:

أ. المحكمة العليا

ب. محكمة النقض

ت. محكمة العدل العليا

و المحكمة العليا: هي المحكمةُ التي تقف على رأس الهرم القضائيّ، وتنقسم إلى قسمين:

أ. محكمة النقض: هي محكمةُ قانون، ولا تُعتبر درجةً من درجات التقاضي.

ب. محكمةُ العدلِ العليا: هي المحكمةُ التي تتولّى لحين تشكيلِ القضاء الإداريّ المهامَ المسندة للمحاكم الإداريّة، وفقاً لنصِّ المادة (104) من القانون الأساسي، والمادة (37) من قانونِ تشكيل المحاكمَ النظاميّة، وأحكامُها لا تقبلُ المراجعة.

2. **محاكم الدرجة الثانية:** وهي المحاكمُ الاستئنافية التي تتكَّونُ من:

أ. محاكمُ الاستئناف: وهي محاكمُ الاستئناف الثلاثة في كلٍّ من القدس وغزة ورام الله، بالإضافة إلى محكمة استئناف ضريبة الدخل، ومحكمة استئناف الجمارك، وتختصُّ هذه المحاكم في نظر الطعون المقدَّمة إليها على الأَحكام الصادرة عن محاكم البداية بصفتها الابتدائية، كما تنظُر في أيِّ استئناف يُرفع اليها بمقتضى أيِّ قانون آخر.

محاكم الاستئناف:

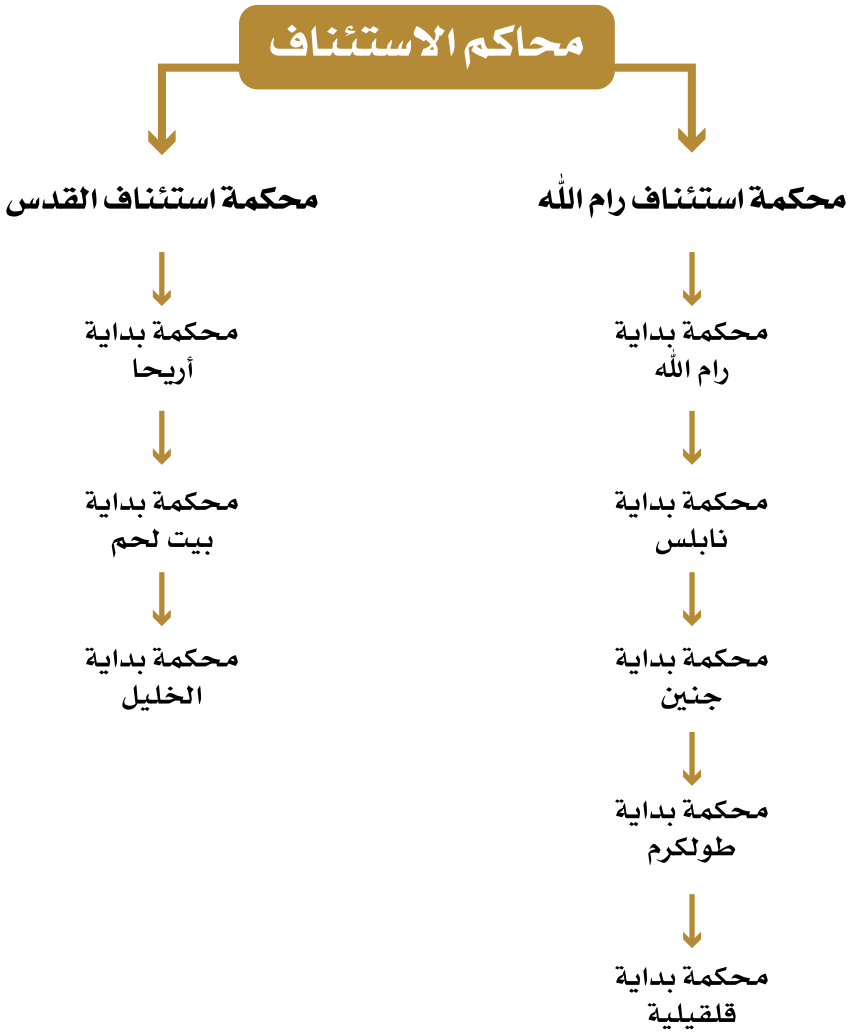

ب-المحاكم الابتدائية بصفتها الاستئنافية: وتختص بموجب المادة (15) من قانون تشكيل المحاكم النظامية رقم (5) لسنة 2001 بالنظر في استئنافات الاحكام الصادرة عن محاكم الصلح.

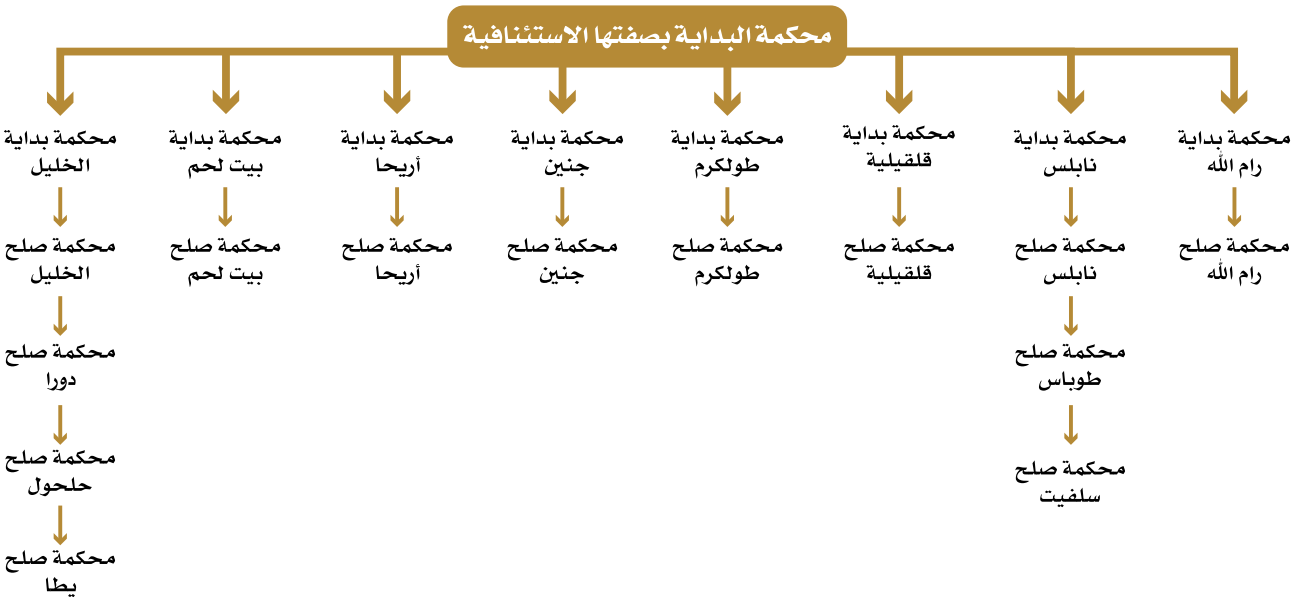

المحاكم الابتدائية بصفتها الاستئنافية:

1. محكمة بداية رام الله بصفتها الاستئنافية.
2. محكمة بداية نابلس بصفتها الاستئنافية.
3. محكمة بداية الخليل بصفتها الاستئنافية.
4. محكمة بداية أريحا بصفتها الاستئنافية.
5. محكمة بداية بيت لحم بصفتها الاستئنافية.
6. محكمة بداية جنين بصفتها الاستئنافية.
7. محكمة بداية طولكرم بصفتها الاستئنافية.
8. محكمة بداية قلقيلية بصفتها الاستئنافية.

3. محاكم الدرجة الاولى:

أ-محاكم البداية: وهي المحاكم التي تنشأ في مركز المحافظات بموجب المادة (12) من قانون تشكيل المحاكم النظامية.

ب-المحاكم الصلحية: حيث تنشأ في دائرة كل محكمة بداية محكمة صلح أو أكثر، حسب الحاجة، و تمارس الاختصاصات المخولة لها طبقاً للقانون، المادة رقم (8) من قانون تشكيل المحاكم النظامية.

كما تنعقد محكمة الصلح من قاض منفرد بموجب المادة (9) من قانون تشكيل المحاكم النظامية.

الهيكل التنظيمي لمحاكم البداية والصلح

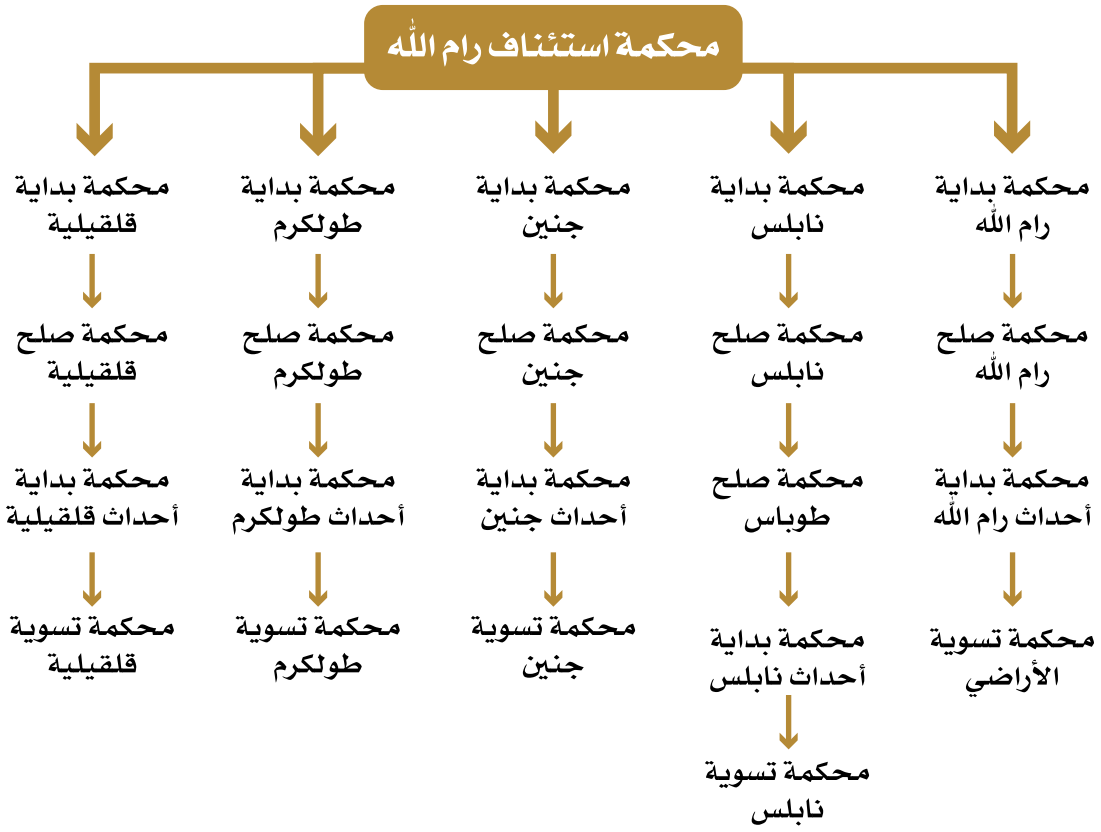

هيكَليَّةُ المحاكمِ الفلسطينيَّة

المحور الثاني
ملخص عن أعمال المحاكم النظامية للعام 2019

يتناولُ هذا الجزء من التقرير السنويّ الثالث عشر للسلطة القضائيّة عن العام 2019، أعمالَ المحاكم النظاميَّة ومقارنته بعمل المحاكم خلال عام 2018، مع الإشارة إلى أنّ عملَ المحاكم لسنة 2019، تَمثَّلَ بعمل هذه المحاكم حتى تاريخ 30/6/2019، وذلك لأنَّه تمّ تفعيلُ المجلس الانتقالي بتاريخ 15/7/2019، وترتَّب على ذلك إحالة 47 قاضياً إلى التقاعد، ولاحقاً تمَّت إعادة 22 قاضياً إلى العمل بناءً على قرار المحكمة الدستوريّة.

ويشملُ هذا الجزء من التقرير، قراءةً لأعمال هذه المحاكم خلال المدة المشار إليها مع قاعدة بيانات إحصائية تفصيلية لعام 2019 بالمقارنة مع عام 2018، بما تسجِّل محاكم الدرجة الأولى (محاكم البداية ومحاكم الصلح)، ومحاكم الدرجة الثانية (الاستئناف)، والمحكمة العليا -وهي رأس الهرم القضائيّ الفلسطينيّ- والمحاكم الخاصة المشكَّلةُ من القضاة النظاميين.

وفيما يلي، المؤشراتُ الإحصائيَّةُ التي تمَّ اعتمادها في التقرير، وطريقة احتسابها:

- **مؤشر المدوّر الحاليّ:** ويقيس هذا المؤشر عدد الدعاوى التي لم يتمّ الفصلُ فيها خلال السنة الحالية وتم تدويرها، ويُحتسبُ عادةً (مجموع الدعاوى المدوَّرة والواردة خلال السنة منقوصاً منها الدعاوى التي لم يتمّ الفصلُ فيها خلال السنة).

- **مؤشر عدد القضاة أو عدد الهيئات القضائيّة حسب المحكمة:** ويُحتسب هذا المؤشر من واقع البيانات المعتمدة من قاعدة بيانات الموارد البشرية في المحاكم.

- **مؤشر الدعاوى الواردة للمحاكم خلال السَّنة:** يقيسُ هذا المؤشر الدعاوى بمختلفِ أنواعها، والتي تسجَّل في المحاكم يومياً، ويتم توزيعها على السادة القضاة للنظر فيها.

- **مؤشر عدد الدعاوى التي تمَّ الفصلُ فيها خلال السنة:** يقيسُ هذا المؤشر عدد الدعاوى التي يتمُّ الفصلُ فيها من قبل السادة القضاة في المحكمة الواحدة، خلال شهر أو سنة .

- **مؤشر مجموع الدعاوى (المدوَّر السابق و الوارد):** يقيس هذا المؤشر عدد الدعاوى المدوَّرة والواردة خلال السنة للسادة القضاة في المحكمة الواحدة، والتي تساوي (عدد الدعاوى المدوَّرة مضافاً إليها عدد الدعاوى الواردة خلال السنة).

- **مؤشر الدعاوى التي تمَّ الفصلُ فيها إلى مجموع الدعاوى الواردة (مؤشر الإنجاز):** يقيس هذا المؤشر بنسبة مئوية مقدارَ ما يتمُّ إنجازه من الدعاوى من قبل السادة القضاة من مجموع الدعاوى الواردة والمدوَّرة.

- **مؤشر متوسط عدد القضايا الواردة شهريًّا:** يقيس عدد القضايا الواردة سنوياً مقسوماً على 12 شهراً.

- **مؤشر متوسط عدد القضايا التي تمَّ الفصلُ فيها شهريًّا:** يقيس عدد القضايا التي تمَّ الفصلُ فيها سنويّاً مقسومةً على 12 شهراً.

- **معدل العبء السنوي الحقيقيّ لكل قاض:** يقيس هذا المؤشر العبء الملقى على عاتق كلِّ قاض في المحكمة الواحدة، ويمثّل مجموع الدعاوى الواردة والمدوَّرة مقسوماً على عدد السادة القضاة في المحكمة.

القسم الأول: المنهجيَّة المتَّبعة بالتقرير والمؤشرات الإحصائيّة وطرق احتسابها.

تقدّم السلطةُ القضائيَّة تقريرها السنويَّ لهذا العام من خلال رصد حالة أعمالِ المحاكم النظاميّة بكافة أنواعها ودرجاتها في المحافظات الشماليّة، ورصد الأداء الإداريِّ والتطوير المؤسَّسي. حيثُ يتكون هذا التقرير من بابين، **الباب الأول** ينقسم إلى خمسة محاور تستعرض أداء المحاكم (المحافظات الشمالية) بمختلف درجاتها، ويستعرضُ التقرير بإسهاب أهمَّ مؤشرات قدرة المحاكم على الفصلِ في الدعاوى، ومقدار العبء القضائيّ على الهيئات القضائيّة والقضاة المنفردين.

وانطلقت منهجيّة عرضِ الأرقام من الزيادة المضطردة في أعداد القضايا الواردة إلى مختلف المحاكم، ومحدوديّة المصادر التطويرية في الوقت نفسه، باتباع المنهج الوصفيّ في تحليل البيانات الإحصائيّة المستخرجة من برنامج إدارة سير الدعوى القضائية (ميزان 2)، في حين اعتمد هذا التقرير في تحليل العبء القضائيّ على عددِ السادة القضاة الذين هم على رأس عملهم في المحاكم النظاميَّة.

إذ أنّ احتساب العبء القضائي لكلِّ درجة من درجات التقاضي، إنما يكون مجموع القضايا المدوَّرة والواردة مقسوماً على عدد السادة القضاة العاملين في ذات الدرجة القضائيَّة؛ بحيث يكون العبء القضائيُّ لمحاكم البداية يمثِّل مجموع القضايا الواردة والمدوَّرة مقسوماً على عدد السادة القضاة العاملين، سواء أكانوا قضاةً في محكمة البداية أو مُنتدَبين إليها.

أما الباب الثاني: فيتناول ثلاثة محاور رئيسية في أعمال إدارات مجلس القضاء الأعلى.

ويعتمد هذا التقريرُ على الرقابة والمراجعةِ والقياسِ والتحليل، لتجسيد صورة النِّهج القائم لدى السلطة القضائيَّة من خلال وضع الجمهور في صورة الواقعَ كما هو، ومن ثمَّ إجراء التعديلات بناءً على التغذية الراجعة من المواطن باعتباره المتلقيَ والحَكم والمُقيّم للخدمة.

إنّ هذه المنهجيّة في إعداد التقرير الحاليّ من الناحية الفنية تعكس إلى حد بعيدٍ واقعَ القضايا أمام المحاكم النّظاميَّة من الناحيتين الكمِّية والنَّوعية، ونعمل جاهدين بما هو متاحٌ من إمكانيات على تقديم كافة البيانات اللازمة للجمهور الفلسطينيّ وفقاً للأصول العلميّة المنهجيّة، وبما تسمحُ به القوانينُ النافذة تحقيقاً لقدر أكبر من الشفافية والعدالة، وحفظ الحقوق والحريات، وتحقيق سيادةِ القانون.

القسم الثاني: ملخّصٌ عن أعمال جميع المحاكم النظاميَّة

ارتفع عدد الدعاوى الواردة إلى جميع المحاكم من (82781) دعوى في العام 2018، إلى (87117) دعوى في العام 2019، بنسبة 5.24%.

وترافق مع ذلك الارتفاع في عدد الدعاوى، والتي تمَّ الفصل فيها من (78940) إلى (83752) دعوى، بنسبة 6.10% عن العام السابق. وبالرغم من ارتفاع نسبة الفصل في عام 2019، إلا أنّ نسبة القضايا المدوَّرة ما زالت بارتفاع، حيث كانت في عام 2018 (60374)، وفي عام 2019 (63718) بنسبة 5.54%.

ملخص عن أعمال جميع المحاكم

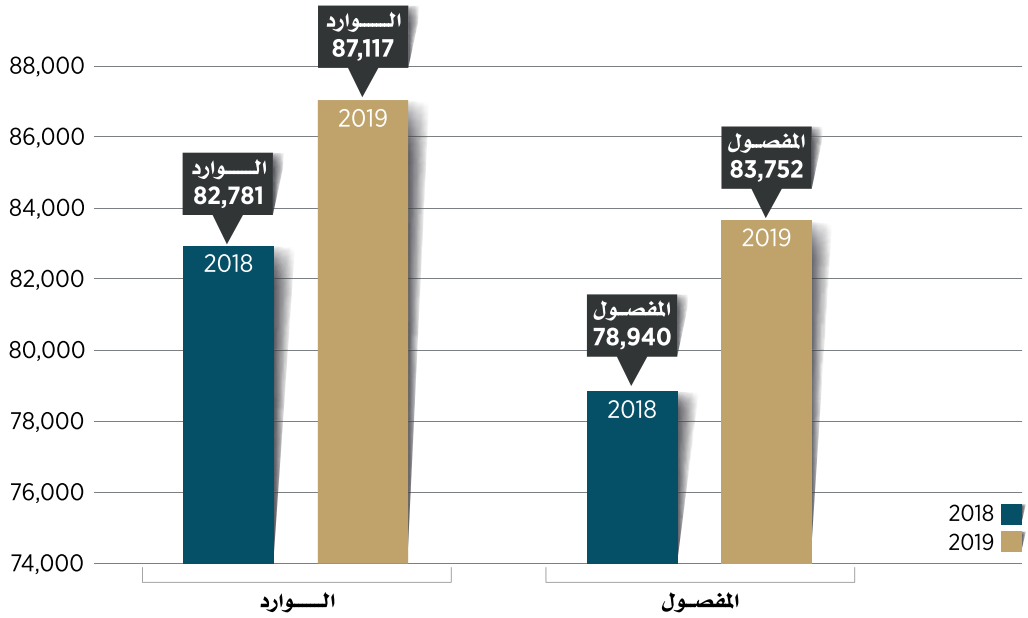

وبشكلٍ عام، بلغت نسبة الدعاوى والتي تمَّ الفصلُ فيها من مجموع الدعاوى الواردة لدى جميع المحاكم 96.14٪، حيث لم تتمكن المحاكم من الفصلِ فيما يوازي عدد الدعاوى الواردة إليها خلال العام 2019، حيث بقي ما نسبته 3.86% من مجموع الدعاوى الواردة دون الفصل فيها، مما يدلُّ على حجم العبء القضائيّ القائم والمتزايد على كاهل القضاء.

وفي العام 2018 بلغت نسبة الدعاوى التي تمَّ الفصل فيها إلى الدعاوى الواردة لدى جميع المحاكم 95.36%، حيث لم تتمكن المحاكم من الفصلِ فيما يوازي عدد الدعاوى الواردة إليها خلال العام 2018، حيث بقيّ ما نسبته 4.64% من مجموع الدعاوى الواردة.

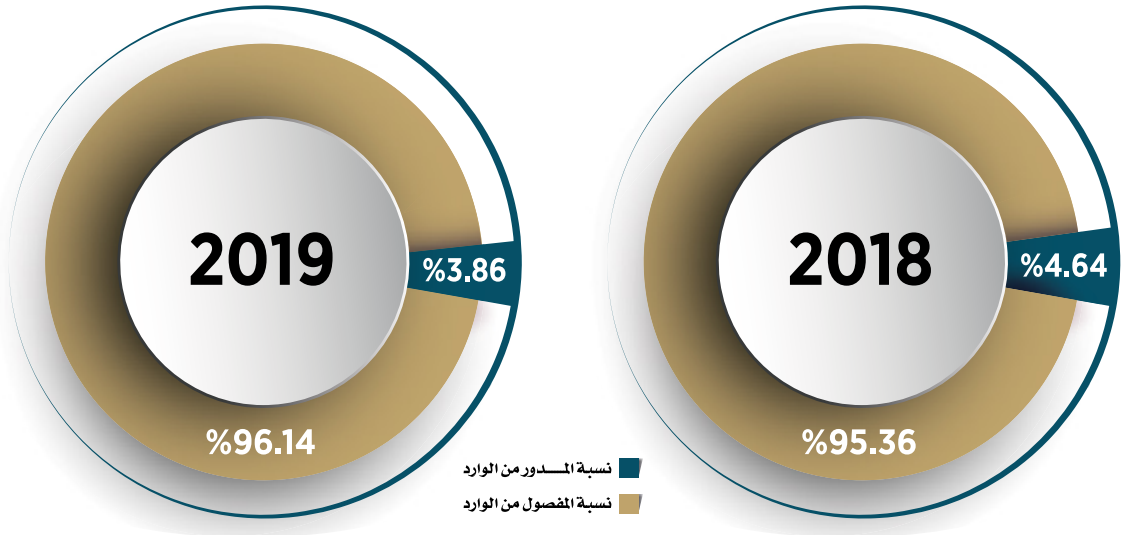

في عام 2019، حظيت المحاكمُ الصلحيَّةُ بأعلى نسبةٍ من الدعاوى الواردة إلى المحاكم بنسبة 68.35%، وبأعلى نسبةٍ من مجموع الدعاوى التي تمَّ الفصل فيها من قبل المحاكم بنسبة 70.82%، وجاءت محاكمُ البداية في المرتبة الثانية، حيث حصلت على نسبة 18.88% من مجموع الدعاوى الواردة، وبنسبة 16.82% من مجموع الدعاوى المفصولة. وفي المرتبة الثالثة محاكم الاستئناف، وحصلت على نسبة 12.75% من مجموع الدعاوى الواردة لدى جميع المحاكم، وما نسبته 12.35% من مجموع الدعاوى التي تمَّ الفصلُ فيها في جميع المحاكمِ في المحافظات الشمالية.

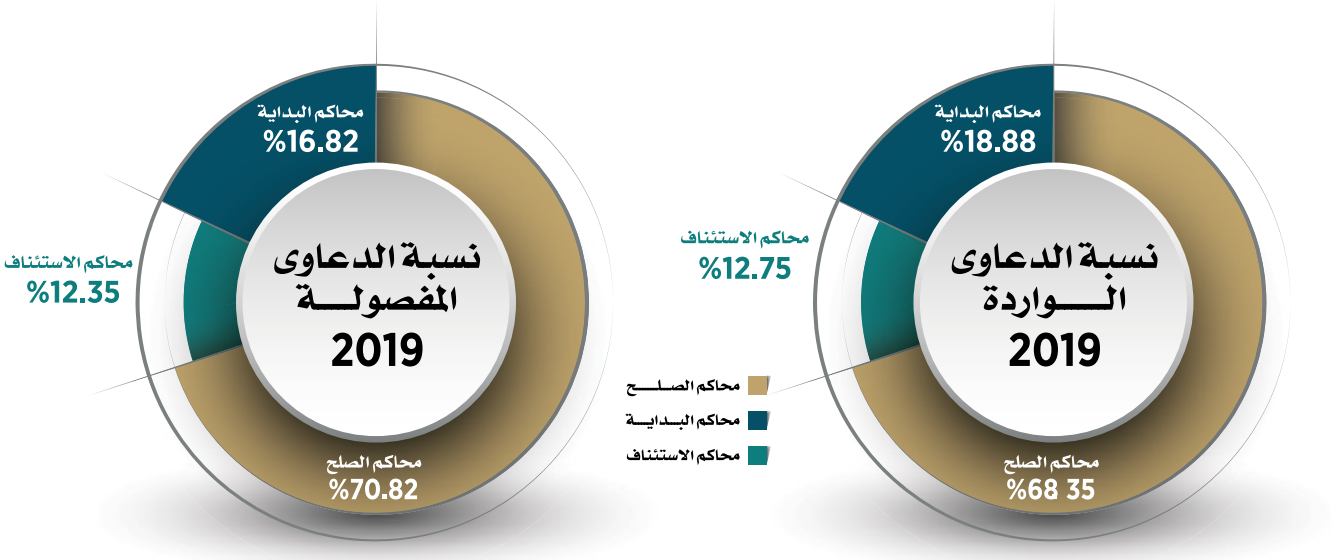

و في عام 2018، حظيت المحاكم الصلحيَّة بأعلى نسبةٍ من الدعاوى الواردة إلى المحاكم بنسبة 71.8%، وبأعلى نسبةٍ من مجموع الدعاوى المفصولة من قبل المحاكم بنسبة 69.3%، وجاءت محاكم البداية في المرتبة الثانية، وحصلت على نسبة 16.55% من مجموع الدعاوى الواردة، وبنسبة 18.14% من مجموع الدعاوى المفصولة، وفي المرتبة الثالثة محاكم الاستئناف، وحصلت على نسبة 13.41% من مجموع الدعاوى الواردة لدى جميع المحاكم، وبنسبة 13.10% من مجموع الدعاوى التي تمَّ الفصل فيها في جميع المحاكم في المحافظات الشمالية.

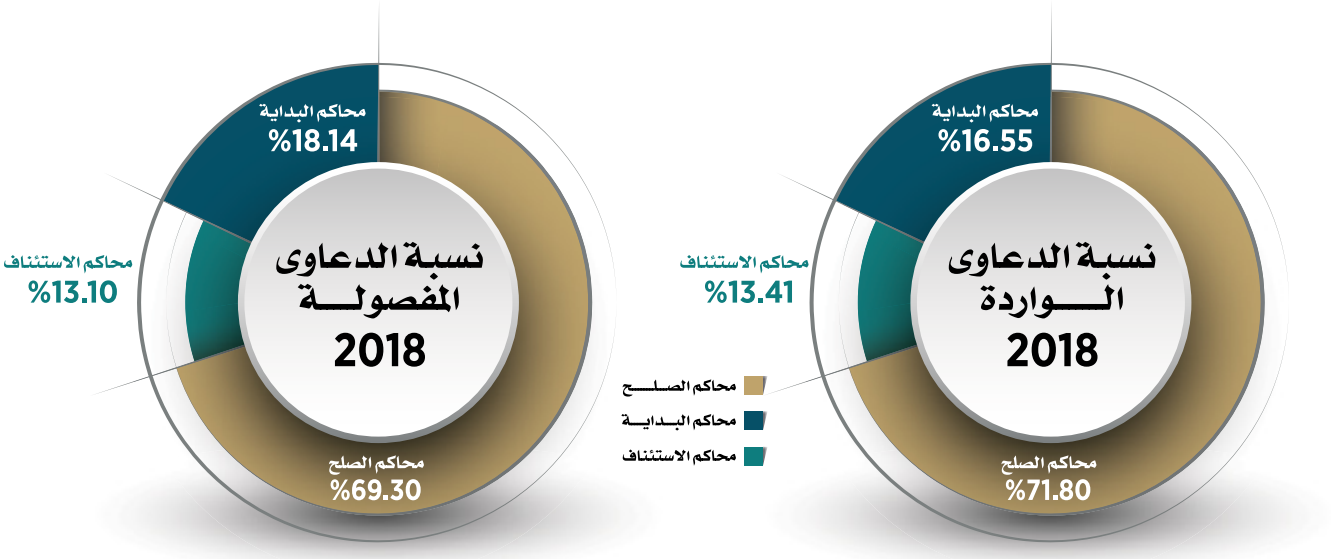

كما بلغَ مُعدل عبء القاضي السنويِّ في جميع المحاكم في العام 2019 (737) دعوى، بمعدل إنجاز (414) دعوى، و كان أعلى معدل عبء لدى قاضي محاكم الصلح (1088) دعوى، وبمعدل إنجاز (645) دعوى، وجاءت محاكم البداية في المرتبة الثانية (319) دعوى بمعدل إنجاز (96) دعوى.

أما في العام 2018، بلغَ معدل عبء القاضي السنويّ في جميع المحاكم (673) دعوى بمعدل إنجاز (381) دعوى، وكان أعلى معدل عبء لدى قاضي محاكم الصلح (1304) دعوى، وبمعدل إنجاز (749) دعوى، وجاءت محاكم البداية في المرتبة الثانية (377) دعوى بمعدل إنجاز (138) دعوى.

وتبيّن الجداول الإحصائية رقم (1-7) من الملاحق أعمالَ جميع المحاكم بمختلف درجاتها من حيث عدد الدعاوى المدوَّرة والواردة، والتي تمَّ الفصلُ فيها والمدوّرة لدى جميع المحاكم في العام 2019، بالمقارنة مع عام 2017 و2018.

أولاً: أعمال محكمة النقض:

استناداً إلى المادة (6) من البند الثالث/1/أ من قانون السلطة القضائيّة رقم (1) لسنة 2002، أُنشِئَت محكمة النقض. وبلغ عدد السادة القضاة في المحكمة العليا حتى شهر تموز 2019 (27) قاضياً، وبلغ معدل عبء القاضي السنويّ في محكمة النقض في قضايا الحقوق (471) دعوى بمعدل إنجاز (96) دعوى، وبمعدل عبء القاضي السنويّ في محكمة النقض في قضايا الجزاء (58) دعوى بمعدل إنجاز (45) دعوى. فيما بلغت هيئات المحكمة العليا 6 هيئات بمعدل عبء (1298) دعوى لكل هيئة بمعدل إنجاز (399) دعوى.

أما في العام 2018، بلغَ عددُ السادة القضاة في المحكمة العليا حتى شهر آب 2018 (29) قاضياً، وبلغ معدلُ عبء القاضي السنويِّ في محكمة النقض في قضايا الحقوق (303) دعاوى بمعدل إنجاز (68) دعوى، وبمعدل عبء القاضي السنويّ في محكمة النقض في قضايا الجزاء (100) دعوى بمعدل إنجاز (74) دعوى.

فيما بلغت هيئات المحكمة العليا 6 هيئات بمعدل عبء (1406) دعاوى لكلِّ هيئة بمعدل إنجاز (432) دعوى، وفقاً لما هو واردٌ في الجدول الإحصائيّ رقم (4) في الملاحق. ويُظهر الشكل التالي التغييرَ في عدد الدعاوى الواردة والتي تمَّ الفصل فيها والمدوّرة لدى محكمة النقض في العام 2019، بالمقارنة مع عام 2017 و2018.

مؤشرات أعمال محكمة النقض كافة

تُظهر البيانات في الجدول رقم (4) أدناه الدعاوى الواردة والمدوّرة، والتي تمَّ الفصل فيها، ونسبة الدعاوى التي تمّ الفصل فيها إلى الوارد، وكذلك نسبة الدعاوى التي تمّ الفصل فيها إلى مجموع الدعاوى المدوّرة والواردة في محكمة النقض حسب نوع القضايا للأعوام 2017 – 2019.

1. **عددُ القضايا الواردة:** شهدَ عدد القضايا الواردة الكليَّة لمحكمة النقض ارتفاعاً كبيراً، وبشكل ملحوظ خلال فترة إعداد التقرير، حيث بلغَ عدد القضايا الواردة في العام 2017 (2537) قضيّة، وارتفَعَ عددُ القضايا الواردة في العام 2018 إلى (2667) قضية، وبدأت أعداد القضايا الواردة بالانخفاض لعام 2019 لتصلَ إلى (2588) قضية. فيما بلغَ عدد القضايا المفصولة (1802) قضيةً عام 2017، وارتفعَ عدد القضايا المفصولة في عام 2018 إلى (1896) قضية. وفي عام 2019 استمرَّ الارتفاع إلى (1964) قضية.

مؤشرات أعمال محكمة النقض

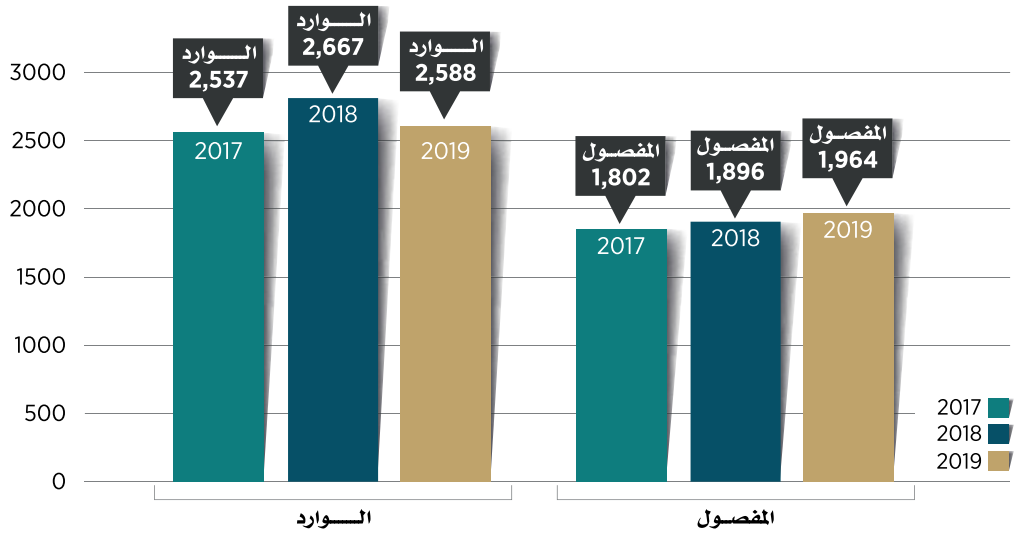

نسبة القضايا المفصولة إلى الوارد: بلغت نسبة مجموع القضايا المفصولة إلى الوارد 81% في عام 2017، و79% عام 2018 و85% عام 2019.

2. **عدد قضايا طعون الحقوق والجزاء الواردة لمحكمة النقض:** في عام 2017 بلغ عدد قضايا طعون الحقوق (1850) وطعون الجزاء (687) قضية، وفي عام 2018 طعون الحقوق (1954) وطعون الجزاء (713) قضية، وفي عام 2019 طعون الحقوق (1891) وطعون الجزاء (697) قضية.

3. **نسبة المفصول/الوارد:** نلاحظُ أنّ هناك ارتفاعاً ملحوظاً في نسبة المفصول إلى الوارد في قضايا طعون الحقوق والجزاء الواردة لمحكمة النقض، ففي العام 2017 وصلت إلى 59% لطعون قضايا الحقوق، وفي قضايا طعون الجزاء لتصل إلى 103%. وحصل ارتفاعٌ ملحوظٌ عام 2018 بنسبة قضايا طعون الحقوق لتصل إلى 63%، بينما بقيت نسبة قضايا طعون الجزاء ثابتة بنفس نسبة العام السابق 103%، بينما ارتفعت نسبة المفصول للوارد لقضايا طعون الحقوق والجزاء في عام 2019. وذلك بنسبة 66%، و103%.

4. **مدوَّر سابقٌ وقادم:** تُظهر البيانات أنَّ مجموع القضايا المدوَّرة السابقة في عام 2017 (2957) قضية، وارتفعت في عام 2018 لتصل إلى (3692)، ليستمرَّ الارتفاع في 2019 لتصل إلى (4463) قضية. أمَّا مجموع قضايا المدوَّر القادم، فتُظهر البيانات أنَّها آخذةٌ بالارتفاع المستمرِّ في السنوات 2017، 2018، و2019، حيث وصلت من (3692) إلى (4463) إلى (5087) قضيةً على التوالي. ويشير هذا التصاعدُ في عدد القضايا المدوَّرة للسنة القادمة إلى تراكمٍ في الأعداد، وإضافةٍ جديدةٍ إلى الوارد وإلى الأعباء والاختناق القضائيّ.

5. **نسبة المفصول/ مجموع المدوَّر والوارد "الإنجاز"**: بلغت نسبة الإنجاز الكليِّ لقضايا محكمة النقض والحقوق في عام 2017، 24% والجزاء 79%، وانخفضت النسبة انخفاضاً طفيفاً لقضايا الحقوق ليصل إلى 22% والجزاء 74% في عام 2018. فيما بلغت النسبة لقضايا الحقوق عام 2019، 20% والجزاء 77%.

ثانياً: أعمالُ محاكم الاستئناف:

تنشأ محاكم الاستئناف حسب نص المادة (11) من قانون السلطة القضائيّة رقم (1) لسنة 2002، في القدس وغزة ورام الله، وتؤلَّف من رئيسٍ للمحكمة، وأعضاءٍ بالعدد المناسب من السادة القضاة.

ملخَّصٌ عن أعمال محاكم الاستئناف:

ازداد عدد الدعاوى الواردة إلى محاكم الاستئناف من (9579) دعوى عام 2018 إلى (11096) دعوى عام 2019، بنسبة زيادة 15.8%، وترافق ذلك مع ارتفاعٍ في عدد الدعاوى -والتي تمَّ الفصل فيها- من (9883) دعوى في العام 2018 إلى (10348) دعوى في العام 2019، وبنسبة زيادة 4.7%.

في المقابل فقد انخفض عدد الدعاوى المدوَّرة من (2697) دعوى في عام 2018 إلى (2393) دعوى في عام 2019، وبنسبة نقصان 1.3% عن المدوَّر السابق، وبلغت نسبة الدعاوى والتي تمَّ الفصل فيها إلى الوارد عام 2019 لدى محكمة الاستئناف 93%، وهو ما يعادل 73% من مجموع الدعاوى الواردة والمدوّرة، وبذلك تبقى لدى المحكمة ما نسبته 27% وعددها (3141) دعوى.

وبلغ معدل عبء الهيئة من السادة القضاة السنويِّ (576) دعوى، وعبء كلِّ قاضٍ في الهيئة (192) دعوى، بمعدل إنجاز (364) دعوى للهيئة، ومعدل إنجازٍ لكلِّ قاضٍ في الهيئة (121) دعوى، تماشياً مع ما ورد في الجدول الإحصائي رقم (1) في الملاحق، مما يدلِّلُ على حجم التغيير في عدد الدعاوى الواردة التي تمَّ الفصل فيها والمدوَّرة لدى محكمة الاستئناف في العام 2019، بالمقارنة مع عام 2018.

ويتَّضحُ من خلال الإحصائيات أنّ معدل عبء الهيئات السنويّ للعام 2018 على النحو التالي، حيث أنّ هنالك 11 هيئة بمعدل عبء (986) دعوى لكلِّ هيئةٍ وبمعدل إنجازٍ (656) دعوى.

أولاً: مؤشرات أعمال محاكم الاستئناف

يبيِّن الجدولُ رقم (3) أنّ عدد الدعاوى الواردة لمحاكم الاستئناف شهدت ارتفاعاتٍ متتاليةً خلال الأعوام 2017، 2018 و2019، في حين وردت (8709) عام 2017، فيما وردت (9579) دعوى في عام 2018، بينما ارتفع العدد وبلغَ عدد الدعاوى الواردة في العام 2019 (11096) دعوى. فيما بلغ عدد الدعاوى التي تمَّ الفصل فيها في عام 2018 (9883) دعوى، لينخفض عددُ الدعاوى التي تمَّ الفصل فيها في العام 2017 (8746)، حتى بلغَ في العام 2019 (10348) دعوى.

مؤشرات أعمال محاكم الاستئناف

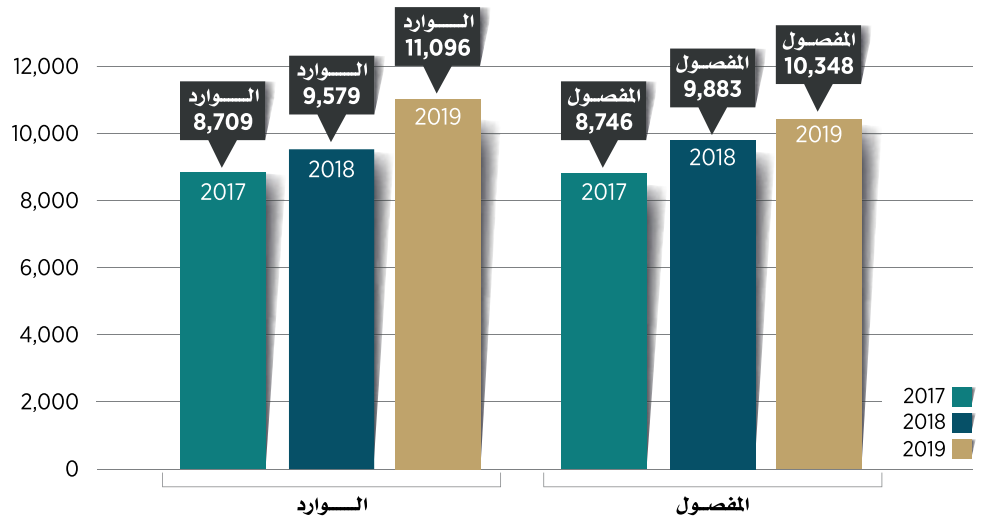

1. إنّ عدد الدعاوى التي تمَّ الفصلُ فيها خلال عامي 2017 و2018 أعلى من عدد الدعاوى الواردة، مما أدَّى إلى التخفيف من أعداد الدعاوى المدوَّرة أو المتراكمة -وإن كان على نحوٍ طفيف-، فقد بلغ عدد الدعاوى التي تمَّ الفصل فيها (8746) دعوى، والواردة (8709) دعوى عام 2017، أي أنّ نسبة الدعاوى التي تمَّ الفصل فيها إلى الوارد تبلغ 99%، فيما بلغ عدد الدعاوى والتي تمَّ الفصل فيها (9883) دعوى في عام 2018 والواردة (9579) دعوى، أي أنّ نسبة الفصل إلى الوارد 105%، أي أنّ هناك ارتفاعاً في نسب الدعاوى والتي تمَّ الفصل فيها عام 2018، في حين ورد (11096) دعوى عام 2019، وبلغ عدد الدعاوى والتي تمَّ الفصلُ فيها من ذات العام (10348) دعوى، أي أنّ نسبة الدعاوى والتي تمَّ الفصل فيها إلى الوارد 93%، وهذا يظهر انخفاضاً في نسب الدعاوى والتي تمَّ الفصل فيها خلال عام 2019.

2. أعلى نسبة في عدد الدعاوى الواردة لمحاكم الاستئناف كانت الدعاوى المتعلِّقة باستئناف التنفيذ، فقد بلغَ عدد قضايا الواردة (5223) قضية عام 2017، وارتفعَ ليصل إلى (5962) قضية عام 2018، واستمر الارتفاع في عام 2019 ليصل إلى (6745) قضية. فيما بلغ عدد القضايا التي تمَّ الفصل فيها في عام 2017 إلى(5315) دعوى، وارتفع في عام 2018 ليصل إلى (5960) قضية، وفي عام 2019 ارتفعَ عدد القضايا التي تمَّ الفصل فيها ليصل إلى (6354) قضية.

يأتي في المرتبة الثانية بعد قضايا استئناف التنفيذ -من حيث العدد- القضايا الواردة المتعلقة باستئناف الحقوق، حيث بلغت (2673) قضية عام 2017، وارتفعت لتبلغ (2803) قضية عام 2018، واستمر الارتفاع ليصل في العام 2019 إلى (3256) قضية، فيما بلغَ عدد القضايا التي تمَّ الفصل فيها (2662) قضية عام 2017، وارتفع إلى (3053) قضية عام 2018، بينما انخفض ليصل إلى (2957) قضية في العام 2019.

تأتي في المرتبة الثالثة قضايا استئناف الجنايات، حيث أنّ القضايا الواردة بلغت (813) قضية عام 2017، وارتفعت إلى (814) قضية عام 2018، ويزداد الارتفاع ليصل إلى (1095) قضية عام 2019، فيما بلغ عدد القضايا التي تمَّ الفصل فيها لاستئناف الجنايات في عام 2017 (769) قضية، وارتفعَ في عام 2018 لتصل إلى (870) قضية، واستمرَ الارتفاع في عام 2019 ليبلغ (1037) قضية.

3. نسبة القضايا والتي تمَّ الفصل فيها إلى الوارد والمدوَّر"الإنجاز": تُظهر البيانات أنّ نسبة مجموع القضايا التي تم الفصل فيها إلى الوارد والمدوِّر في محاكم الاستئناف 72% عام 2017، ولترتفع إلى 76% عام 2018، في حين تنخفض النسبة إلى 73% في العام 2019. ويلاحظ أنّ قضايا استئناف التنفيذ هي الأعلى نسبة بواقع 93%، 93%، 89% في الأعوام 2017، 2018،2019 على التوالي.

فيما جاءت قضايا استئناف الحقوق على النحو التالي بنسبة 59%، 66%، 61% في الأعوام 2017، 2018، 2019 على التوالي. وفيما جاءت نسب قضايا استئناف الجزاء على النحو التالي 64%، 69%، 70% في الأعوام 2017، 2018، 2019 على التوالي.

4. مدوَّر سابقٌ وقادم: تُظهر البيانات أنّ مجموع القضايا المدورة للعام 2018 قد انخفضَ بشكلٍ ملحوظٍ مقارنةً مع العام 2017، حيث وصلَ عام 2018 إلى (2697) قضيّة مقارنة مع عام 2017 (2735) قضية، أي بنسبة نقصان 1.4%، حيث يعدُّ ذلك مؤشراً جيداً على تراجع أعداد القضايا المدوَّرة، والقضاء على ظاهرة الاختناق القضائيّ، حيث كان ذلك عكس السنوات السابقة التي أخذت بالارتفاع المضطرد، وازداد الانخفاض في العام 2019، حيث وصلت أعدادُ القضايا إلى (2393) قضية مقارنةً مع الأعوام 2017 و2018.

أما مجموع قضايا المدوّر القادم فتُظهر البيانات أنَّ مجموع القضايا المدوَّرة للسنة القادمة للعام 2018، قد انخفض بشكلٍ ملحوظٍ مقارنةً مع العام 2017، حيث وصل عام 2018 إلى (2393) مقارنةً مع عام 2017، حيث بلغت (2698) قضية، في حين وصل مجموع القضايا المدوّر القادم لعام 2019\ إلى (3141) قضية، حيث يعدُّ ذلك مؤشراً على ارتفاع أعداد القضايا المدورة للعام 2019، حيث كان ذلك عكس الأعوام 2017 و2018 التي أخذت بالانخفاض المضطرد.

ويعود هذا الارتفاع في السنة الأخيرة في عدد القضايا المدوَّرة للسنة القادمة بسبب الارتفاع الكبير والملموس في أعداد القضايا الواردة، والتي تشكل عبئاً في ظلِّ النقص الكبير في أعداد السادة القضاة. ومن هنا جاء دور سياسة المجلس الانتقالي في زيادة أعداد السادة القضاة، من خلال توظيف قضاةٍ جدد للحدِّ من النقص الحادِّ في أعداد السادة القضاة، والتقليل من أعداد القضايا المدوَّرة.

ثانيًا: أعمال محكمة استئناف ضريبة الدخل:

بموجب المادة (29) من القرار بقانون رقم (8) لسنة 2011 بشأن ضريبة الدخل، والتي تنصُّ على تشكيل محكمة خاصة تسمى محكمة استئناف قضايا ضريبة الدخل ضمن ملاك السلطة القضائيّة، وتنعقد برئاسة قاضٍ لا تقلّ مرتبته عن قاضي محكمة عليا، وعضويّة قاضِيَيْن لا تقلُّ مرتبة كلٍّ منها عن قاضي محكمة استئناف، يخضعون لأحكام قانون السلطة القضائيّة والأنظمة الصادرة بمقتضاه، وتعقد جلساتها في مدينة القدس أو في أيِّ مكان آخر تراه مناسباً.

تختصُّ محكمة استئناف ضريبة الدخل بالنَّظر في أيِّ استئنافٍ يقدَّمُ للطعن في قرارات التقدير، أو إعادة النظر في التقدير التي يجوز استئنافها بمقتضى أحكام قانون ضريبة الدخل، والمطالبات المتعلقة بأية مبالغ يتوجب خصمها أو دفعها أو اقتطاعها كضريبةٍ نهائية، أو دفعها على حساب الضريبة.

ملخَّص عن أعمال محاكم استئناف ضريبة الدخل:

انخفض عدد الدعاوى الواردة إلى محكمة استئناف ضريبة الدخل من (22) دعوى عام 2018 إلى (7) دعاوى عام 2019، بنسبة انخفاض 68%، وترافق مع ذلك انخفاضٌ في عدد الدعاوى -والتي تمَّ الفصلُ فيها- من (33) دعوى إلى (20) دعوى عن العام السابق، وبنسبة انخفاض1%، ونتيجةً لانخفاضِ وارد محكمة استئناف ضريبة الدخل لعام 2019، فقد انخفض عدد الدعاوى المدوَّرة من (34) دعوى إلى (21) دعوى، وبنسبة انخفاض 38% عن المدور السابق. وبلغت نسبة القضايا التي تمَّ الفصل فيها إلى الوارد لدى محكمة استئناف ضريبة الدخل 286% في العام 2019، وهو ما يعادل 49% من مجموع الدعاوى، وبذلك تبقَّى لدى المحكمة ما نسبته 51% وعددها (21) دعوى.

ملخص عن أعمال محاكم استئناف ضريبة الدخل

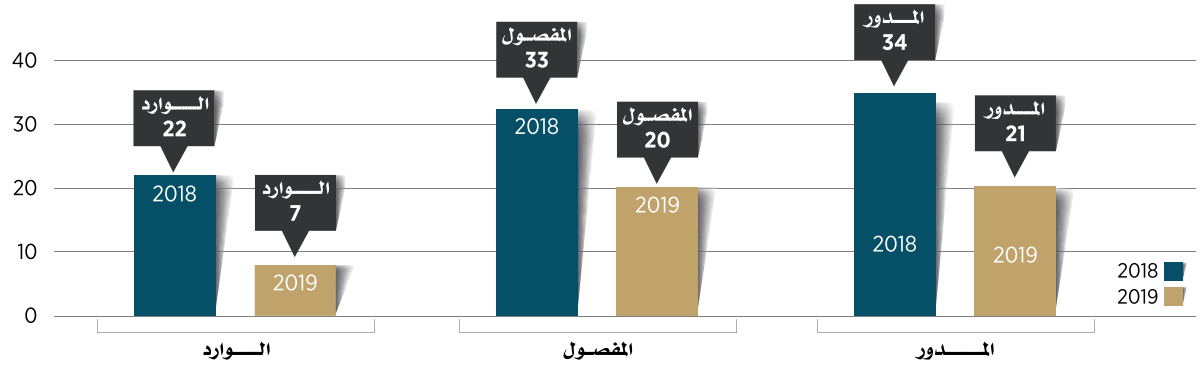

وبلغ معدل عبء الهيئة السنويّ (41) دعوى، وعبء القاضي في الهيئة (14) دعوى، ومعدل إنجاز الهيئة (20) دعوى، ومعدل إنجاز القاضي (7) دعاوى، وفقاً لما هو واردٌ في الجدول الإحصائيّ رقم (7) في الملاحق. ويُظهر الشكلُ التالي التغييرَ في عدد الدعاوى الواردة والقضايا التي تمَّ الفصل فيها والمدوَّرة لدى محكمة استئناف ضريبة الدخل في العام 2019، مقارنةً مع عام 2018.

مؤشرات أعمال محكمة استئناف ضريبة الدخل:

1. عدد القضايا الواردة: بلغ عدد القضايا الواردة الكليَّة لمحكمة استئناف ضريبة الدخل في عام 2017 (16) قضية، في حين ارتفع في عام 2018 ليصل إلى (22) قضية. وانخفض انخفاضاً ملحوظاً في عام 2019 إلى (7) قضايا.

2. مجموع عدد الوارد والمدوَّر: بلغ مجموع عدد القضايا الوارد والمدوّر إلى محكمة استئناف ضريبة الدخل في عام 2017 (84) قضية، وانخفض في عام 2018 ليصل إلى (67) قضية. واستمرَّ الانخفاض في عدد القضايا الوارد والمدور لعام 2019 ليصل إلى (41) قضية.

3. نسبة القضايا التي تمَّ الفصلُ فيها إلى الوارد: وصلت نسبة مجموع القضايا التي تمَّ الفصل فيها إلى الوارد لمحكمة استئناف ضريبة الدخل في عام 2017 إلى 244%، لتنخفض انخفاضاً ملحوظاً في عام 2018 وتصل إلى 150%. وارتفعت النسبة بشكلٍ ملحوظٍ لتصل إلى 286% في عام 2019.

4. عددُ القضايا والتي تمَّ الفصلُ فيها: تُظهر البيانات عدد القضايا التي تمَّ الفصلُ فيها لمحكمة استئناف ضريبة الدخل لعام 2017 (39) قضية، لتنخفض في عام 2018 لتصل إلى 33 قضية. وانخفضت بشكلٍ ملحوظٍ في عام 2019 لتصل إلى) 20) قضية.

مؤشرات أعمال محاكم استئناف ضريبة الدخل

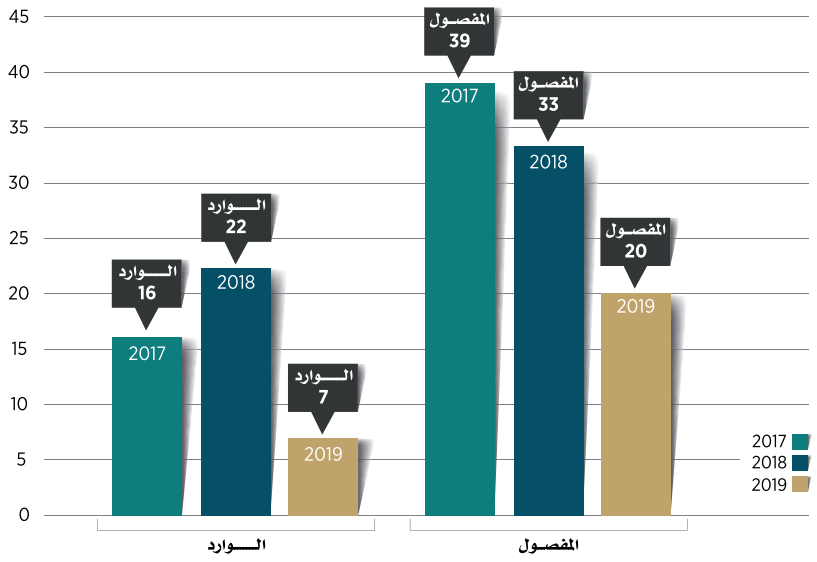

5. مدوَّر سابق وقادم: تُظهر البيانات أنّ مجموع القضايا المدورة القادم في 2017 لمحكمة استئناف ضريبة الدخل وصلت (45)، فيما انخفض عدد القضايا المدور للسنة القادمة في عام 2018 لتصل إلى (34) قضية، لتنخفض انخفاضاً ملحوظاً في عام 2019 وتصل إلى (21) قضية.

6. نسبة القضايا والتي تمَّ الفصل فيها -مجموع المدوَّر والوارد "الإنجاز"-: وصلت نسبة الإنجاز الكليّ لقضايا محكمة استئناف ضريبة الدخل في عام 2017 إلى 46%، فيما ارتفعت نسبة الإنجاز الكليّ في عام 2018 لتصل إلى 49%، وبقيت النسبة ثابتةً حتى عام 2019، حيث وصلت النسبة إلى 49%.

ثالثًا: أعمال محكمة استئناف الجمارك

بموجبِ القرار بقانون رقم (9) لسنة 2010، بتاريخ 24/11/2010، باشرت محكمة الجمارك البدائيّة عملها بعد أن أصدر مجلس القضاء الأعلى قراراً بتعيين رئيسٍ لها؛ عملاً بأحكام القانون، وبعد أن أصدر مجلس الوزراء قراراً بانتداب الموظفين المكمِّلين لهيئة المحكمة وفق التشكيل القانونيّ.
وتختصُّ محكمةُ الجمارك الاستئنافية وفق أحكام المادة 1/170 من قانون الجمارك والمكوس بالطعون المقدمة على أحكام محكمة الجمارك البدائية بشكلٍ كامل؛ وبالتالي أيّ حكمٍ أو قرارٍ صادر عن محكمة الجمارك البدائية، يمكن استئنافه لدى محكمة الجمارك الاستئنافية؛ مع الأخذ بعين الاعتبار ما ورد في المادة (172) من قانون الجمارك المتعلِّقة باعتراضٍ على الحكم الغيابيِّ.

ملخَّص عن أعمال محاكم استئناف الجمارك

انخفضت عدد الدعاوى الواردة إلى محكمة استئناف الجمارك من (14) دعوى عام 2018 إلى (9) دعاوى عام 2019، بنسبة انخفاض 35%، وترافقَ مع ذلك انخفاضٌ في عدد الدعاوى التي تمَّ الفصل فيها من (13) دعوى إلى (9) دعاوى عن العام السابق، وبنسبة انخفاض 31%.

ونتيجةً لانخفاض وارد محكمة استئناف الجمارك لعام 2019، فقد استقرَّ عدد الدعاوى المدوَّرة إلى (4) دعاوى في كلا العامين. وبلغت نسبة الفصل إلى الوارد لدى محكمة استئناف الجمارك 100%، وهو ما يعادل 69% من مجموع الدعاوى، وبذلك تبقَّى لدى المحكمة ما نسبته 31% وعددها (4) دعاوى.

وبلغ معدلُ عبء الهيئة السنوي (13) دعوى، وعبء القاضي في الهيئة (4.3) دعوى، ومعدل إنجاز الهيئة (9) دعاوى، ومعدل إنجاز القاضي (3) دعاوى، وفقاً لما هو واردٌ في الجدول الإحصائيّ رقم (10) في الملاحق.
ويُظهر الشكل التالي التغيير في عدد الدعاوى الواردة والدعاوى التي تمَّ الفصل فيها والمدوَّرة لدى محكمة استئناف الجمارك في العام 2019، مقارنةً مع عام 2018.

ملخص عن أعمال محاكم استئناف الجمارك

رابعًا: أعمال محاكم البداية بصفتها الاستئنافية

في المحافظات الشمالية 8 محاكم بداية في كلٍّ من نابلس، رام الله، بيت لحم، الخليل، أريحا، قلقيلية، جنين، وطولكرم. وتنعقدُ محكمة البداية من 3 قضاة، وتكون الرئاسة لرئيس المحكمة أو لأقدمهم للنظر في الجرائم التي ينصُّ عليها القانون، على أن تكون عقوبتها إحدى العقوبات التالية، والجرائم المتلازمة مع هذه الجرائم، وهي الأشغال الشاقة المؤبدة، الاعتقال المؤبد، الحبس المؤبد، والسجن أو الحبس الذي يزيد عن (10) سنوات.

كما تنعقد محكمة البداية من قاضٍ منفردٍ للنظر في كافة الجنايات غير المنصوص عليها فيما ذكر سابقاً والجنح المتلازمة معها، وللنظر في كافة الدعاوى المدنيَّة الخارجة عن اختصاص محاكم الصلح مهما بلغت قيمتها، بالإضافة إلى ذلك، تتولى محاكم البداية التي تنشأ في مراكز المحافظات صلاحيةَ استئناف قرارات محاكم الصلح أمامها بصفتها الاستئنافية وتختصُّ بالنظر فيها. وتنعقدُ محكمة البداية بصفتها الاستئنافية من 3 قضاة في الاستئنافات الجنائية والحقوقية، وفي هذا الصدد تكون المحكمة هي محكمة موضوع، ويتم الطعن في الأحكام الصادرة عنها أمام محكمة النقض وفقاً للأصول والإجراءات. ويمكن انتداب أحد قضاة الصلح للمشاركة في هيئة محكمة البداية بصفتها الاستئنافية حسب الحاجة ووفقاً لأحكام القانون.

ملخَّص عن أعمال محاكم البداية:

ازداد عدد الدعاوى الواردة إلى محاكم البداية وعددها (8) محاكم، شاملة الطعون الواردة على الأحكام الصادرة عن محاكم الصلح في الدعاوى الحقوقية والجزائية إلى (16451) دعوى في العام 2019، وبنسبةِ زيادة 20% وفق التفصيل الآتي:

1. الطعون الاستئنافية، وبلغت (7099) طعناً، وتشكِّل ما نسبته 44%.
2. الدعاوى الحقوقية، وبلغت (6657) دعوى، وتشكِّل ما نسبته 40%.
3. الدعاوى الجزائية الجنائية، وبلغت (2695) دعوى، وتشكِّل ما نسبته 16%.

وقد تركَّز معظم الوارد في (3) محاكم، هي محكمة بداية رام الله بوارد (3785) دعوى بنسبة 23% من المجموع، و بداية نابلس بوارد (3603) دعوى بنسبة 22%، وبداية محكمة الخليل بوارد (3117) دعوى بنسبة 19% من المجموع.

ويوضِّحُ الشكل التالي توزيعَ الوارد إلى محاكم البداية:

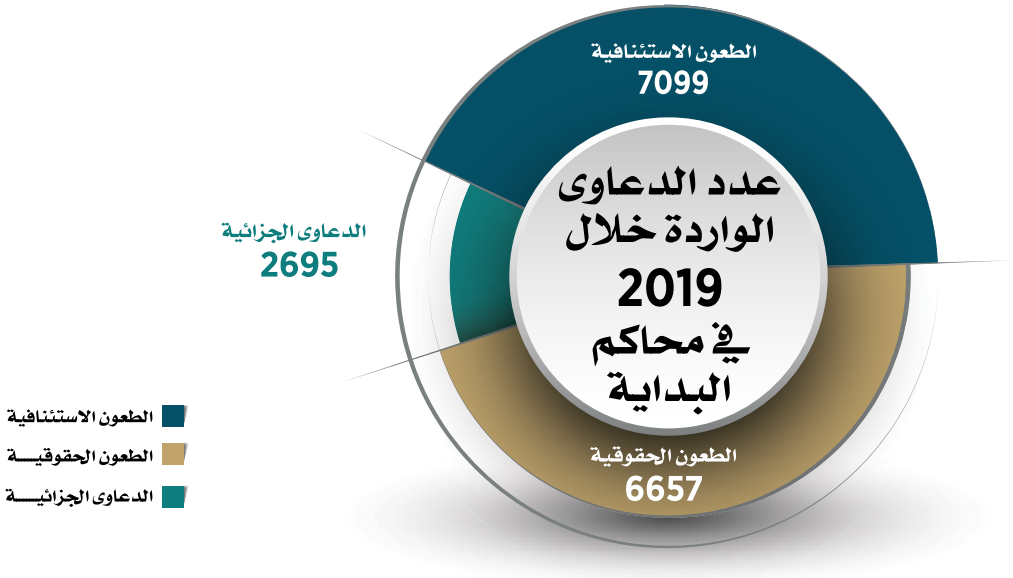

أما من حيث الإنجاز الكميِّ، فقد انخفض عدد الدعاوى -والتي تمَّ الفصل فيها- في جميع المحاكم الابتدائية من (14318) دعوى في عام 2018 إلى (14088) دعوى في عام 2019 بنسبة انخفاض 1.6% وفق التفصيل التالي:

1. الطعون الاستئنافية التي تمَّ الفصلُ فيها، بلغت (6894) طعناً، وتشكِّل ما نسبته 49%.
2. الدعاوى الحقوقية التي تمَّ الفصلُ فيها، بلغت (6005) طعناً، وتشكِّل ما نسبته 43%.
3. الدعاوى الجزائية الجنائية التي تمَّ الفصلُ فيها، بلغت (1188) طعناً، وتشكِّل ما نسبته 8%.

وكان أعلى فصلٍ لدى المحاكم التي تركَّزَ فيها الوارد لدى محكمة بداية نابلس (982) دعوى بنسبة 7% من مجموع الدعاوى، والدعاوى التي تمَّ الفصل فيها لدى محكمة بداية رام الله (903) دعوى بنسبة 6%. ويوضِّحُ الشكلُ التالي توزيعَ الفصل في الدعاوى لدى المحاكم الابتدائية.

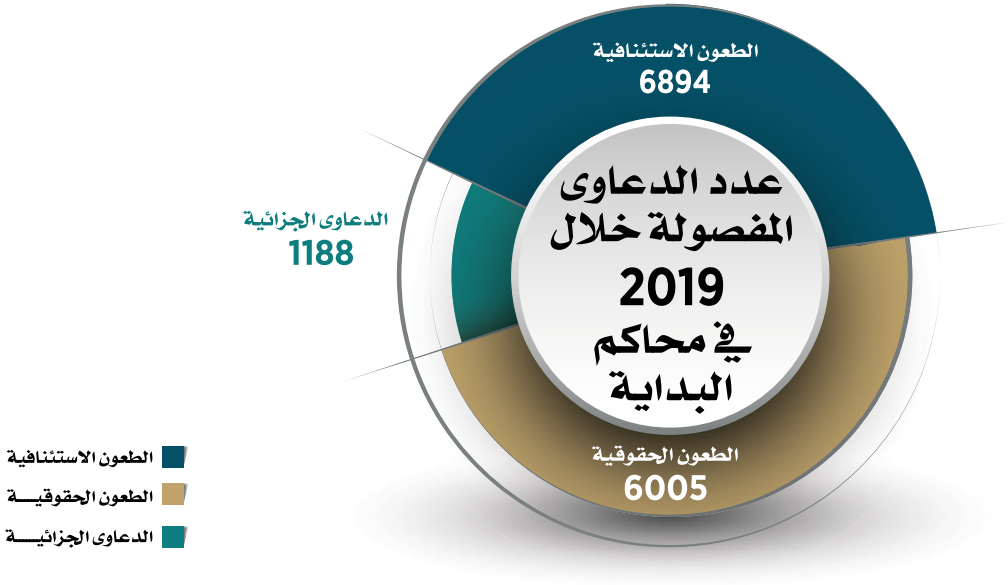

ومن جانبٍ آخر، فقد ارتفعَ عدد الدعاوى المدوَّرة في جميع المحاكم الابتدائية من (13703) دعوى في العام 2018 إلى (16450) دعوى في العام 2019، بنسبة ارتفاع 20% وفق التفصيلِ التالي:

1. بلغ عدد الطعون الاستئنافية المدوَّرة (7097) طعناً بنسبة 43%.
2. بلغ عدد الدعاوى الجنائيّة المدوَّرة (2695) دعوى بنسبة 16%.
3. بلغ عدد الطعون الحقوقيّة المدوَّرة (6657) دعوى بنسبة 40% .

و كان أعلى مدوَّر لدى محكمة بداية نابلس، حيث بلغ (1372) دعوى بنسبة 8% من مجموع المدوَّر الكليّ للمحاكم الابتدائية، في حين كان أقل مدوَّر لدى محكمة بداية أريحا (193) دعوى بنسبة 1%. ويُوضِّح الشكل التالي توزيع المدوَّر لدى المحاكم الابتدائية.

كما وبلغت نسبة الدعاوى التي تمَّ الفصلُ فيها-إلى الوارد في جميع المحاكم الابتدائية 82%، حيث بلغت نسبة العجز18%، وهي النسبة التي تعادل 48% من مجموع الدعاوى الواردة والمدوَّرة، وبذلك يتبقى (19768) دعوى، وهو ما يشكل 52% من المجموع، وهذا موضحٌ في الجدول الإحصائيّ رقم (2) من الملاحق.

أولا: مؤشرات أعمال محاكم البداية الحقوقيّة والجنائيّة وأعمال محاكم البداية بصفتها الاستئنافية كافة

تنظرُ محاكم البداية نوعين من القضايا، حقوقية وجنائية، ويُلاحظ في الجدول رقم (2) تقلّب في عدد القضايا الواردة والقضايا التي تمَّ الفصل فيها، ومتوسط الوارد والقضايا التي تمَّ الفصل فيها خلال الأعوام (2017-2019)، وذلك على النحو التالي:

1. بلغ إجمالي عدد القضايا الواردة من القضايا الحقوقية والجنائية (9848) قضيةً عام 2018، و(8229) قضيةً عام 2017، و(9352) قضيةً عام 2019. بالإضافة إلى ذلك، بلغ عدد القضايا الواردة من قضايا البداية -استئناف جنح وحقوق- (5850) قضية عام 2018، و(5796) قضية عام 2017، و(7098) قضية عام 2019.

2. بلغ إجمالي عدد القضايا التي تمَّ الفصل فيها من القضايا الحقوقية والجنائية (8418) قضيةً عام 2018، و(7295) قضية عام 2017، و(7193) قضية عام 2019، حيث سجلت نسبة القضايا الحقوقية التي تمَّ الفصل فيها إلى الواردة ارتفاعاً بلغ 90% للعام 2019 مقارنة مع العام 2018. وسجلت نسبة القضايا الجنائية التي تمَّ الفصل فيها إلى الواردة انخفاضاً ملحوظاً وصل إلى 44% للعام 2019، مقارنة مع العام 2018.

3. بلغ إجمالي عدد القضايا التي تمَّ الفصلُ فيها من قضايا البداية استئناف حقوق وجنح (5900) قضية عام 2018، و(5919) قضية عام 2017، و(6894) قضية عام 2019، حيث سجلت نسبة قضايا البداية استئناف حقوق وقضايا الجنح والتي تمَّ الفصل فيها إلى الواردة، انخفاضاً طفيفاً عام 2019 مقارنة مع الأعوام السابقة.

4. بلغ إجمالي عدد القضايا المدوَّرة والواردة من القضايا الحقوقية والجنائية (22467) قضية عام 2017، لترتفع إلى (23018) قضية عام 2018، ويزداد الارتفاع ليصبح العدد (23948) قضية عام 2019.

5. بلغ إجمالي عدد القضايا المدوَّرة من السنة السابقة من القضايا الحقوقية والجنائية (14238) قضية عام 2017، لتصل إلى (15170) قضية عام 2018، وبعد ذلك ينخفض العدد ليصل (14596) قضيةً عام 2019.

6. بلغ إجمالي متوسط عدد القضايا الواردة شهرياً من القضايا الحقوقية والجنائية (685) قضيةً عام 7201، لترتفع وتصل إلى (779) قضيةً عام 2019.

7. بلغ إجمالي متوسط عدد القضايا التي تمَّ الفصلُ فيها شهرياً من القضايا الحقوقية والجنائية (607) قضيةً عام 2017، لينخفض العدد حتى بلغ (599) قضيةً عام 2019.

8. بلغ إجمالي متوسط عدد القضايا الواردة شهرياً من قضايا البداية استئناف حقوق وجنح (483) قضيةً عام 7201، لترتفع إلى (591) قضيةً عام 2019.

9. بلغ إجمالي متوسط عدد القضايا التي تمَّ الفصلُ فيها شهرياً من قضايا البداية استئناف حقوق وجنح (493) قضيةً عام 2017، ليرتفع العدد حتى بلغ (574) قضيةً عام 2019.

مؤشرات أعمال محاكم البداية الحقوقية والجنائية

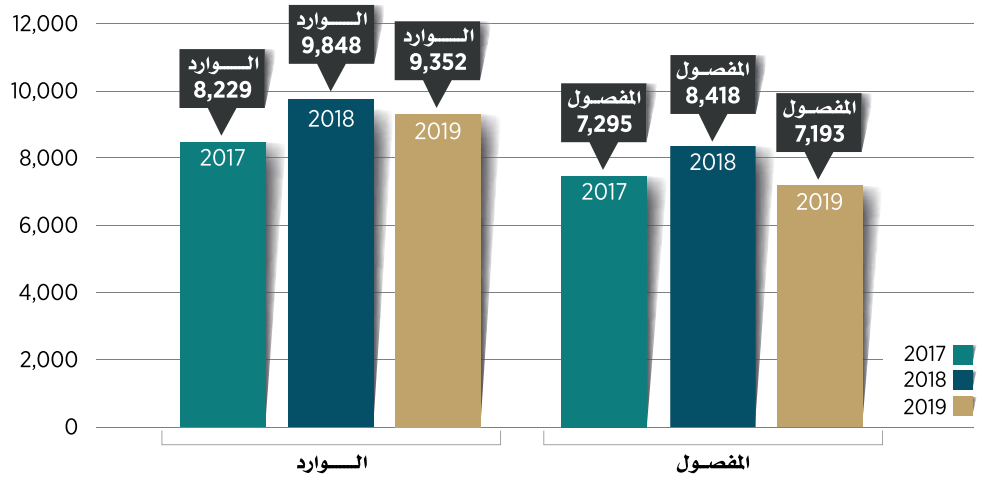

1. مؤشرات أعمال محاكم البداية للقضايا الحقوقية وقضايا البداية استئناف حقوق كافة

سجل إجمالي عدد القضايا الحقوقية الواردة إلى المحاكم ارتفاعاً إجمالياً بلغ (6699) قضيةً عام 2017، ليرتفع إلى (6942) قضيةً عام 2018، وينخفض بشكلٍ طفيف إلى (6657) قضيةً عام 2019، كما سجّل إجمالي عدد القضايا الحقوقية -والتي تمَّ الفصل فيها- انخفاضاً طفيفاً متتالياً خلال السنوات الثلاثة، حيث كان (6236) قضية عام 2017، ليصل إلى (6159) عام 2018، و(6005) عام 2019، وسجّلت نسبة القضايا -والتي تمَّ الفصل فيها- إلى الواردة ارتفاعاً بلغ 93% في القضايا الحقوقية، و69% في قضايا الجنايات عام 2017، مقارنة مع عام 2019. وسجّلت انخفاضاً في العام 2019 لتكون النسبة 90% في القضايا الحقوقية، و44% في قضايا الجنايات. وهذا الانخفاض الحادُّ بسبب إلغاء محكمة الجنايات الكبرى وتحويل الملفات إلى محكمة البداية.

وسجّل إجمالي عدد قضايا البداية استئناف حقوق الواردة إلى المحاكم ارتفاعاً من (2361) قضية عام 2017 ليصل إلى (2396) عام 2018، واستمرَّ الارتفاع بشكلٍ ملحوظٍ ليصل إلى (2743) عام 2019. كما سجّل إجمالي عدد القضايا الحقوقية التي تمَّ الفصل فيها ارتفاعاً طفيفاً، حيث ارتفعَ من (2417) قضيةً عام 2017، ليصل إلى (2422) عام 2018، وينخفضَ إلى (2743) عام 2019، وسجّلت نسبة القضايا التي تمَّ الفصل فيها إلى الواردة ارتفاعاً بلغ 102% في القضايا الحقوقيّة، و102% في قضايا الجنايات عام 2017، مقارنة مع عام 2019. وسجّلت انخفاضاً في العام 2019، لتكون النسبة 99% في القضايا الحقوقية، و96% في قضايا الجنايات.

مؤشرات أعمال محاكم البداية بصفتها الاستئنافية

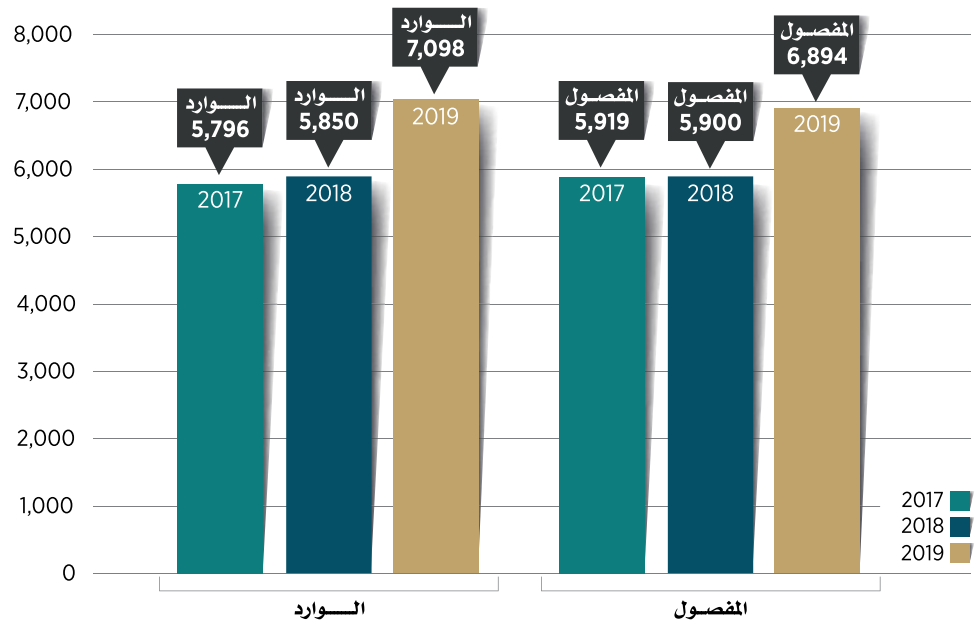

1. بلغ إجمالي عدد القضايا المدوَّرة والواردة من القضايا الحقوقية (17935) عام 2017 ليصل إلى (19135) عام 2019. وبلغ إجمالي عدد القضايا المدوَّرة والواردة من قضايا البداية استئناف حقوق (2361) عام 2017 ليصل إلى (2743) عام 2019.

2. بلغ إجمالي عدد القضايا المدوَّرة من السنة السابقة من القضايا الحقوقية (11236) قضيةً عام 2017، ليصل إلى (12478) قضيةً عام 2019، وبلغ إجمالي عدد القضايا المدوَّرة من السنة السابقة من قضايا البداية استئناف حقوق (1612) قضيةً عام 2017 لينخفضَ إلى (1529) قضيةً عام 2019.

3. بلغت نسبة القضايا التي تمَّ الفصل فيها إلى المدوَّر الكليّ "الإنجاز" عام 2017 ما يعادل 35%، وسجّلت انخفاضاً عام 2018 حيث بلغت 33%، واستمرَّ الانخفاض حتى بلغ 31% عام 2019. وبلغت نسبة قضايا البداية استئناف حقوق التي تمَّ الفصل فيها إلى المدوَّر الكلي "الإنجاز" عام 2017 ما يعادل 61%. وبقيت النسبة ثابتة حتى عام 2018، حيث بلغت 61%، وارتفعت النسبة حتى بلغت 64% عام 2019.

4. بلغ إجمالي عدد القضايا المدوَّرة للسنة القادمة من القضايا الحقوقية عام 2017 (11699) قضيةً، و(12479) قضيةً عام 2018، وارتفعَ العدد ليبلغ (13130) قضيةً عام 2019.

5. بلغ إجمالي عدد القضايا المدوَّرة للسنة القادمة من قضايا البداية استئناف حقوق عام 2017 (1556) قضيةً، و(1529) قضيةً عام 2018، وارتفعَ العدد ليبلغ (1550) قضيةً عام 2019.

2. مؤشرات أعمال محاكم البداية للقضايا الجنائية وقضايا البداية استئناف جنح كافة

سجّل إجمالي عدد القضايا الجنائية الواردة إلى المحاكم أعداداً متباينة ما بين (2017–2019)، حيث ارتفع إلى (1530) قضيةً عام 2017، وانخفضَ انخفاضاً حاداً ليصل إلى (906) قضايا عام 2018، ومن ثم ارتفاعاً ملحوظاً ليصل إلى (2695) قضيةً عام 2019. وبلغ إجمالي عدد القضايا الجنائيّة التي تمَّ الفصل فيها (1059) قضيةً عام 2017، وارتفعَ العدد بشكلٍ ملحوظٍ إلى (2259) قضيةً عام 2018، بسبب وجود محكمة الجنايات الكبرى. وهبطَ العدد عام 2019 إلى (1188) قضيةً بسبب إلغاء محكمة الجنايات الكبرى.

كما سجّل إجمالي عدد قضايا البداية استئناف جنح الواردة إلى المحاكم ارتفاعاً من (3435) قضيةً عام 2017، ليرتفع إلى (3454) قضيةً عام 2018. واستمرَّ الارتفاع بشكلٍ ملحوظٍ ليبلغ (4355) قضيةً عام 2019.

1. بلغ إجمالي عدد القضايا المدوَّرة والواردة من القضايا الجنائيّة (4532) قضيةً عام 2017، وانخفضَ العدد إلى (4380) قضيةً عام 2018، ثم ارتفعَ العدد عام 2019 ليصل إلى (4813) قضيةً. بلغ إجمالي عدد القضايا المدورة والواردة من قضايا البداية استئناف جنح (4807) قضيةً عام 2017، وانخفضَ العدد إلى (4760) عام 2018، ثم ارتفعَ العدد عام 2019 ليصل إلى (5635) قضيةً.

2. بلغ إجمالي عدد القضايا المدورة من السنة السابقة من القضايا الجنائية (3002) قضيةً عام 2017، ليصل إلى (3474) قضيةً عام 2018، وإلى (2118) قضيةً لعام 2019. بلغ إجمالي عدد القضايا المدورة من السنة السابقة من قضايا البداية استئناف جنح (1372) قضيةً عام 2017، ليصل إلى (1306) قضيةً عام 2018، وإلى (1280) قضيةً لعام 2019.

3. بلغت نسبة القضايا التي تمَّ الفصل فيها إلى المدوَّر الكليّ "الإنجاز" 23% عام 2017، وارتفعت لتصل إلى 52% عام 2018، وانخفضت انخفاضاً حاداً لتبلغ 25% لعام 2019. بلغت نسبة قضايا البداية استئناف جنح التي تمَّ الفصل فيها إلى المدوَّر الكليّ "الإنجاز" 73% عام 2017، واستمرَّت نفس النسبة 73% حتى نهاية عام 2018، وارتفعت النسبة بشكلٍ طفيفٍ لتبلغ 74% لعام 2019.

بلغ إجمالي عدد القضايا المدوَّرة للسنة القادمة من القضايا الجنائية (3473) قضيةً عام 2017، و(2121) قضيةً عام 2018، و(3625) قضيةً لعام 2019. بلغ إجمالي عدد القضايا المدوَّرة للسنة القادمة من قضايا البداية استئناف جنح (1305) قضيةً.

معدل العبء السنوي لقاضي محكمة البداية - الدرجة الأولى

انخفضَ عدد الدعاوى الواردة إلى محاكم البداية من (9848) دعوى عام 2018 إلى (9352) دعوى عام 2019، بنسبة انخفاض 5%، وترافقَ مع ذلك انخفاضٌ في عدد الدعاوى التي تمَّ الفصلُ فيها من (8418) دعوى عام 2018 إلى (7193) دعوى عام 2019، بنسبة انخفاض 14.5%، ونتيجةً لانخفاض وارد محاكم البداية لعام 2019، فقد انخفضت أعداد الدعاوى المدوَّرة من (15170) دعوى عام 2018 إلى (14596) دعوى، بنسبة انخفاض 3.80% عن المدوَّر السابق. وبلغت نسبةُ الفصل إلى الوارد لدى محاكم البداية 82%، وهو ما يعادل 48.5% من مجموع الدعاوى، وبذلك تبقّى لدى المحكمة ما نسبته 51.5% وعددها (19768) دعوى.

معدل العبء السنوي لدى محاكم البداية - جنايات

يتَّضحُ من خلال الإحصائيات أنّ معدل عبء الهيئات السنوّي لدى محاكم البداية - جنايات على النحو التالي، حيث أنّ هنالك 13 هيئة قضائية لدى محاكم البداية - جنايات، وتنظر بمعدل عبء (370) دعوى لكلِّ هيئة، وبمعدل إنجاز (91) دعوى في العام 2019. وفي العام 2018 على النحو التالي: حيث أنّ هنالك 13 هيئة قضائية لدى محاكم البداية - جنايات، وتنظر بمعدل عبء (337) دعوى لكلِّ هيئة. وبمعدل إنجاز (174) دعوى، وفقاً لما هو واردٌ في الجدول الإحصائيّ رقم (2) في الملاحق، ويظهرُ الشكل التالي التغيير في عدد الدعاوى الواردة والتي تمَّ الفصلُ فيها والمدوّرة، لدى محاكم البداية - جنايات في العام 2019 مقارنةً مع عام 2018.

معدل العبء السنويِّ لدى محكمة البداية - حقوق

يتَّضحُ من خلال الإحصائيات أنّ معدل عبء الهيئات السنويّ لدى محكمة البداية - حقوق على النحو التالي، حيث أنّ هناك 9 هيئات قضائية لدى محكمة البداية - حقوق، وتنظر بمعدل عبء (2126) دعوى لكلِّ هيئة، وبمعدل إنجاز (667) دعوى.

وفي العام 2018 على النحو التالي، حيث أنّ هنالك (9) هيئات قضائية لدى محكمة البداية - حقوق وتنظر بمعدل عبء (2070) دعوى لكلِّ هيئة، وبمعدل إنجاز (684) دعوى.

ووفقاً لما هو واردٌ في الجدول الإحصائيّ رقم (2) في الملاحق، يُظهر الشكل التالي التغييرَ في عدد الدعاوى الواردة والتي تمَّ الفصلُ فيها والمدوَّرة لدى محكمة البداية – حقوق في العام 2019 مقارنةً مع عام 2018.

مؤشرات أعمال محاكم البداية بصفتها الاستئنافية

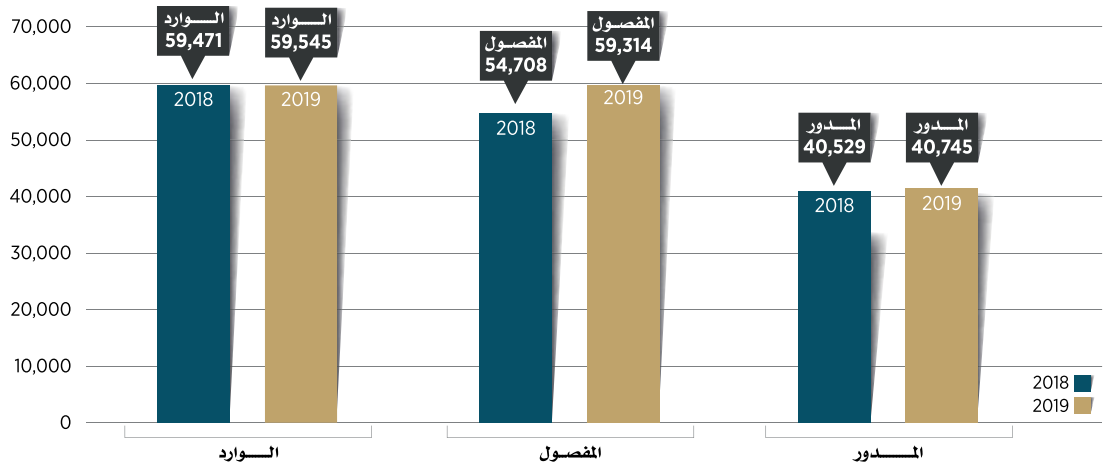

معدل العبء السنويِّ لدى محكمة البداية بصفتها الاستئنافية

يتّضح من خلال الإحصائيات أنّ معدّل عبء الهيئات السنويّ على النحو التالي: بما أنّ هناك 17 هيئة قضائيةً في محاكم البداية بصفتها الاستئنافية، وتنظر بمعدل عبء (583) دعوى لكلِّ هيئة وبمعدل إنجاز (406) دعوى.

وفي العام 2018 على النحو التالي، حيث أنّ هناك 17 هيئة قضائية في محاكم البداية بصفتها الاستئنافية وتنظر بمعدل عبء (512) دعوى لكلِّ هيئة وبمعدل إنجاز (347) دعوى.

ووفقاً لما هو واردٌ في الجدول الإحصائي رقم (2) في الملاحق، يُظهر الشكل التالي التغييرَ في عدد الدعاوى الواردة، والتي تمَّ الفصل فيها والمدوَّرة لدى محكمة استئناف الجمارك في العام 2019، مقارنةً مع عام 2018.

أعمال محكمة جرائم الفساد

مقدمة

أنشئت محكمة جرائم الفساد في فلسطين بموجب "قانون مكافحة الفساد" رقم 1 لسنة 2005 المعدل بقرار بقانون رقم 7 لسنة 2010م. وعلى أثر هذا القانون، وتنفيذًا للمادة 16 منه؛ شكل مجلس القضاء الأعلى هذه المحكمة عام 2010. وتتبع محكمة جرائم الفساد للسلطة القضائية؛ وينظم مجلس القضاء الأعلى عملها الإداري. وتنعقد هيئة محكمة جرائم الفساد برئاسة قاض بدرجة "رئيس محكمة بداية" وعضوية قاضيين لا تقل درجتهم عن "قضاة محاكم بداية".

ملخص عن أعمال محكمة جرائم الفساد:

زاد عدد الدعاوى الواردة الى محكمة جرائم الفساد من (24) دعوى عام 2018 الى (31) دعوى عام 2019، وبلغت نسبة الزيادة 29%. وقد انخفض عدد الدعاوى المدورة من السنوات السابقة من (41) دعوى للعام 2018، إلى (35) دعوى للعام 2019، لتصبح عدد الدعاوى القائمة من مدور وارد في العام 2019 (66) دعوى. أما عدد الدعاوى المفصولة فقد استقر بنفس المستوى خلال العامين 2018 و2019، حيث تم فصل (30) دعوى في عام 2018 و (30) دعوى في عام 2019، ونتيجة لإرتفاع الوارد والمدور من السنوات السابقة لمحكمة جرائم الفساد لعام 2019 فقد ارتفع عدد الدعاوى المدورة من (35) دعوى إلى (36) دعوى، وبنسبة زيادة 2.8% عن المدور السابق. وبلغت نسبة الفصل الى الوارد عام 2019 لدى محكمة جرائم الفساد 97%، وهو ما يعادل 45% من مجموع الدعاوى الكلي للعام 2019.

وبلغ معدل عبء الهيئة السنوي (66) دعوى في العام 2019، وعبء القاضي في الهيئة (22) دعوى، ومعدل انجاز الهيئة (30) دعوى، ومعدل انجاز القاضي (10) دعاوى، وفقاً لما هو وارد في الجدول الاحصائي رقم (11) في الملاحق. وهنا نشير إلى أن قضاة محكمة جرائم الفساد لا يقتصر عملهم على نظر الدعاوى المتعلقة بجرائم الفساد فقط.

خامسًا: أعمال المحاكم الصُلحيّة:

تتشكّل المحاكم النظاميَّة في فلسطين وفقاً لقانونِ تشكيل المحاكم النظامية رقم (5) لسنة 2001، وقانون السلطة القضائية رقم (1) لسنة 2002. وقد أُنشِئَت محاكم الصلح استناداً إلى نصِّ المادة (1/13) من قانون السلطة القضائية، والتي جاء فيها "تُنشَأ بدائرةِ كلِّ محكمةِ بدايةِ محكمة صلح". وتتشكَّلُ من قاضٍ منفرد، ويتولّى مجلس القضاء الأعلى تنظيم أعمال محاكم الصلح وتقسيمها إلى دوائر متخصّصة، ولمجلس القضاء الأعلى انتداب قاضي الصلح للنظر في الأمور المستعجلة، ويُسمّى في هذه الحالة بقاضي الأمور المستعجلة.

ملخَّصٌ عن أعمال المحاكم الصلحيَّة:

ازداد عدد الدعاوى الواردة إلى محاكم الصلح من (59471) دعوى عام 2018 إلى (59545) دعوى عام 2019، بنسبة زيادة 12%، وترافقَ ذلك مع ارتفاعٍ في عدد الدعاوى والتي تمَّ الفصلُ فيها من (54708) دعوى إلى (59314) دعوى عن العام السابق، وبنسبة زيادة 8.4%.

ونتيجةً لارتفاع وارد محاكم الصلح لعام 2019، فقد ارتفعَ عدد الدعاوى المدوَّرة من (40529) دعوى إلى (40745) دعوى، وبنسبة زيادة 0.5% عن المدوَّر السابق، وبلغت نسبة الفصل إلى الوارد لدى محاكم الصلح 70.82%، وهو ما يعادل 57% من مجموع الدعاوى، وبذلك بقي عالقاً لدى المحكمة ما نسبته 43%، وعددها (40745) دعوى.

وبلغَ معدل عبء القاضي السنويّ (1088) دعوى، ومعدل إنجاز القاضي (645) دعوى. أما في العام 2018، بلغَ معدل العبء لدى قاضي محاكم الصلح (1304) دعوى، وبمعدل إنجاز (749) دعوى.

ووفقاً لما هو واردٌ في الجدول الإحصائيّ رقم (1) في الملاحق، يُظهر الشكل التالي التغييرَ في عدد الدعاوى الواردة والتي تمَّ الفصل فيها والمدورة لدى محكمة محاكم الصلح في العام 2019، مقارنةً مع عام 2018.

مؤشرات أعمال محاكم الصلح

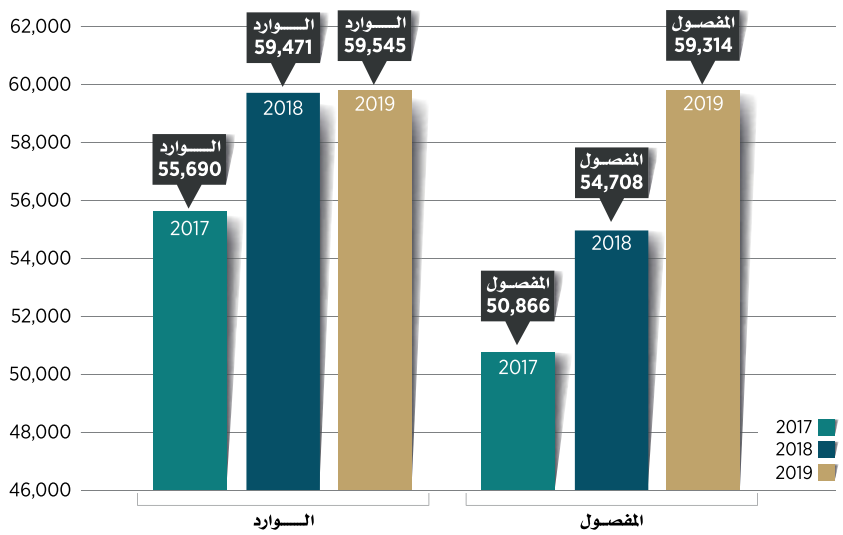

سادسًا: مؤشرات أعمال محاكم الصلح كافّة

يبيّن الجدول رقم (1) مؤشرات أعمال محاكم الصلح خلال السنوات الثلاث الأخيرة (2017-2019) والمتعلّقة بالقضايا الحقوقية والجنح (الجزائية) ومخالفات السير، وعدد القضايا المدوّرة من السنة السابقة، والواردة والمدوّرة، والواردة التي تمَّ الفصل فيها، والمدوّرة للسنة اللاحقة، ونسبة القضايا التي تمَّ الفصل فيها إلى القضايا الواردة، ونسبة القضايا التي تمَّ الفصلُ فيها إلى المدوّر الكلّيّ "الإنجاز"، ومتوسط القضايا الواردة شهرياً ومتوسط القضايا المفصولة شهرياً.

وفيما يلي، أبرزُ مؤشرات أعمال محاكم الصلح:

القضايا الواردة لجميع محاكم الصلح باستثناء قضايا السير:

بلغَ عدد القضايا الواردة لجميع محاكم الصلح في عام 2017 (55690) قضيةً، وفي عام 2018 كان (59471) قضيةً ما عدا قضايا السير. في حين بلغ عدد القضايا الواردة للعام 2019 (59545) قضيةً على التوالي.

وعلى مستوى نوع القضايا الواردة يبيّن الجدول ما يلي:

القضايا الحقوقيّة الواردة:

هناك ارتفاعٌ ملحوظٌ في عدد القضايا الحقوقية الواردة لمحاكم الصلح عام 2018 بالمقارنة مع عام 2017، حيث وصل العدد إلى (17630) دعوى في عام 2018، بينما كان عدد القضايا الواردة (16540) دعوى عام 2017. واستمرَّت الزيادة حيث بلغ عدد القضايا الواردة (18527) دعوى عام 2019.

القضايا الحقوقية الواردة والمفصولة في محاكم الصلح

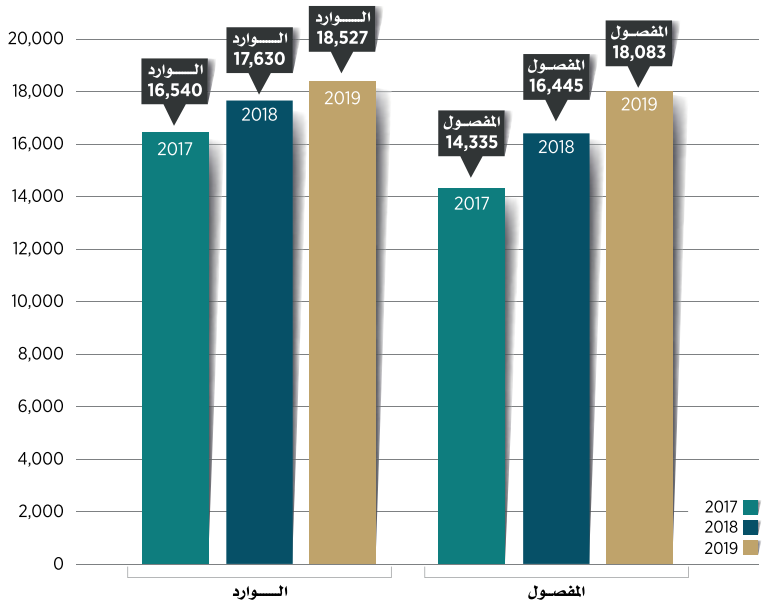

قضايا الجنح (الجزائيّة) الواردة:

بلغ عددُ القضايا الجزائية الواردة لمحاكم الصلح عام 2018 (41,841) قضيةً، وفي عام 2017 (39,150) قضيةً، حيثُ تُظهر الأعداد ارتفاعاً ملحوظاً بالمقارنة ما بين العامين، وفي العام 2019، كان عدد القضايا الواردة (41,018) دعوى. نلاحظُ أنّ هناك انخفاضاً طفيفاً في عام 2019 مقارنةً مع العام 2018، وفي ذات الوقت نلاحظُ ارتفاعاً كبيراً بالمقارنة مع عام 2017.

مؤشرات أعمال محاكم الصلح الجزائية

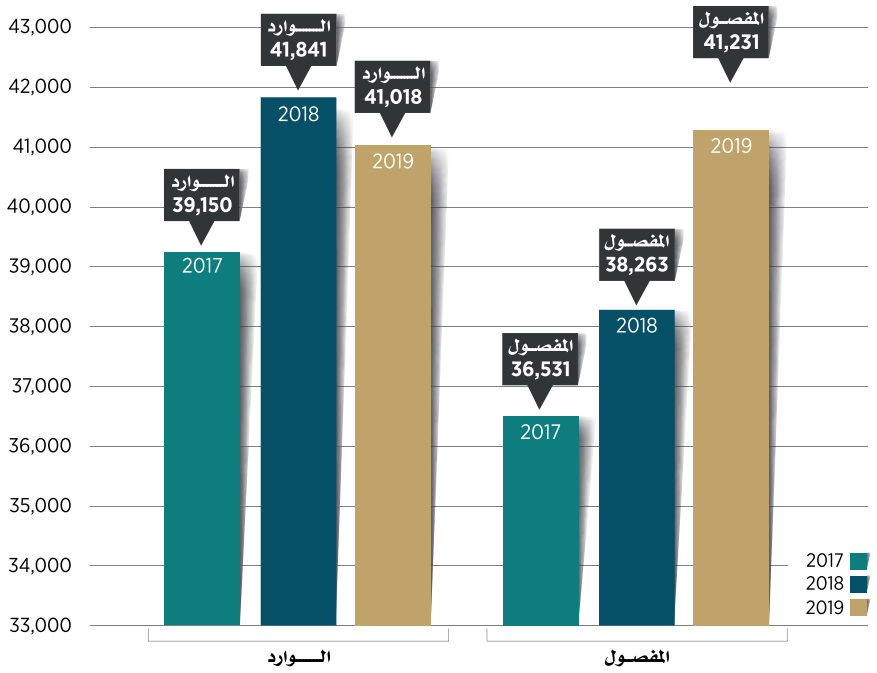

قضايا السَّير الواردة:

هناكَ ارتفاعٌ في عدد قضايا السِّير الواردة لمحاكم الصلح في عام 2018، حيث بلغ (17533) قضيةً مقارنةً مع عام 2017، حيث بلغت (142292) قضيّة. واستمرت أعداد القضايا بالارتفاع بشكلٍ ملحوظٍ، حيث بلغ عدد القضايا في عام 2019 (245557) قضيّة.

القضايا التي تمَّ الفصلُ فيها في جميع محاكم الصلح:

هناك ارتفاعٌ في عدد القضايا والتي تمَّ الفصل فيها في جميع محاكم الصلح (حقوقية، وجنح) خلال السنوات الثلاث الماضية (2017-2019)، حيث وصلَ العددُ في عام 2018 إلى (54708) قضيةً مقارنةً مع عام 2017، حيث بلغَ (50866) قضيةً، بينما بلغَ عدد القضايا والتي تمَّ الفصلُ فيها (59314) في العام 2019.

أما على مستوى تفاصيل القضايا تُظهر النتائج ما يلي:

القضايا الحقوقية -التي تمَّ الفصل فيها- في جميع محاكم الصلح: تُظهر البيانات ارتفاعاً في عدد القضايا الحقوقية التي تمَّ الفصل فيها حيث بلغت (16445) قضيةً عام 2018، مقارنةً بالقضايا التي تمَّ الفصلُ فيها في عام 2017، والبالغة (14335) قضية. وارتفعت نسبة الفصل في العام التالي 2019، حيث بلغ عدد القضايا التي تمَّ الفصلُ فيها إلى (18083) قضية.

قضايا الجنح -التي تمَّ الفصل فيها- في جميع محاكم الصلح: ارتفعَ عددُ القضايا الجزائية التي تمَّ الفصلُ فيها في عام 2018 إلى (38263) مقارنةً مع عدد القضايا التي تمَّ الفصلُ فيها في عام 2017، حيث بلغت (36531) قضية. بينما في عام 2019 ارتفعَ عدد القضايا التي تمّ الفصل فيها بشكلٍ ملحوظٍ حيث بلغت (41231) قضية.

قضايا السير -التي تمّ الفصلُ فيها- في جميع محاكم الصلح: ارتفعَ عدد قضايا السير التي تمَّ الفصل فيها في عام 2018، حيث سجّل عدد القضايا (174418) مقارنةً مع القضايا التي تمَّ الفصلُ فيها في عام 2017، حيث سجّل العدد (142043) قضية، وسجّل العدد (246815) قضيةً عام 2019.

أمّا على مستوى نوع القضايا، يُلاحظ من جدول رقم (1) ما يلي:

نسبة القضايا -التي تمَّ الفصل فيها- إلى الواردة في القضايا الحقوقيّة: تُظهر البيانات أنّ نسبة مجموع القضايا الحقوقية والتي تمَّ الفصل فيها إلى الواردة في محاكم الصلح بلغت 93% في العام ، بينما وصلت إلى 87% في العام 2017، وارتفعت في العام 2019 لتبلغ 98%.

نسبة القضايا -التي تمَّ الفصل فيها- إلى الواردة في قضايا الجنح: بلغت نسبة قضايا الجنح التي تمَّ الفصل فيها إلى الواردة 91% عام 2018، فيما بلغت في عام 2017 نسبة 93%، وفي عام 2019 بلغت 101%.

نسبة القضايا -التي تمَّ الفصل فيها- إلى الواردة في قضايا السير: بلغت نسبة قضايا السير التي تمَّ الفصل فيها إلى الوارد في عام 2018 (99%)، وفي عام 2017 (100%)، بينما بلغت في عام 2019 (101%).

متوسط القضايا الواردة شهرياً: بلغَ متوسط عدد القضايا الحقوقية والجنح الواردة شهرياً (4955) قضيةً في عام 2018، و(4670) قضيةً عام 2017، وبلغَ (4962) قضيةً عام 2019.

ونلاحظ هنا أنّ هناك ارتفاعاً مضطرداً في عدد القضايا الواردة سنوياً.

متوسط قضايا السير الواردة شهرياً: ارتفع متوسط عدد قضايا السير التي تمَّ الفصل فيها شهرياً من (11857) قضية عام 2017 إلى (14711) عام 2018، فيما وصلت في عام 2019 إلى (20463) قضية.

القضايا الواردة والمدوَّرة لجميع محاكم الصلح باستثناء قضايا السير: ارتفعَ إجمالي عدد القضايا الواردة والمدوّرة لجميع محاكم الصلح، ليصل في العام 2018 إلى (95237)، وفي عام2017 بلغ (86554) قضية، وبلغ إجمالي عدد القضايا (100059) عام 2019.

أما بالنسبة للقضايا والتي تمَّ الفصل فيها إلى المدوّر الكلي " الإنجاز"، فقد جاءَ على النحو التالي:

نسبة القضايا الإجمالية -التي تمّ الفصل فيها- في جميع محاكم الصلح للحقوق والجنح عدا قضايا السير: بلغت نسبة القضايا التي تمَّ الفصل فيها في الأعوام 2017، 2018 ، و2019 على التوالي (55%،55%، 57%).

القضايا الحقوقية: بلغت هذه النسبة في الأعوام 2017، 2018، 2019 (45%، 46%، 48%) على التوالي.

قضايا الجنح: بلغت هذه النسبة في الأعوام 2017، 2018، 2019 (67%، 64%، 66%) على التوالي.

قضايا السير: بلغت هذه النسبة في الأعوام 2017، 2018، 2019 (100%، 99%، 99%) على التوالي.

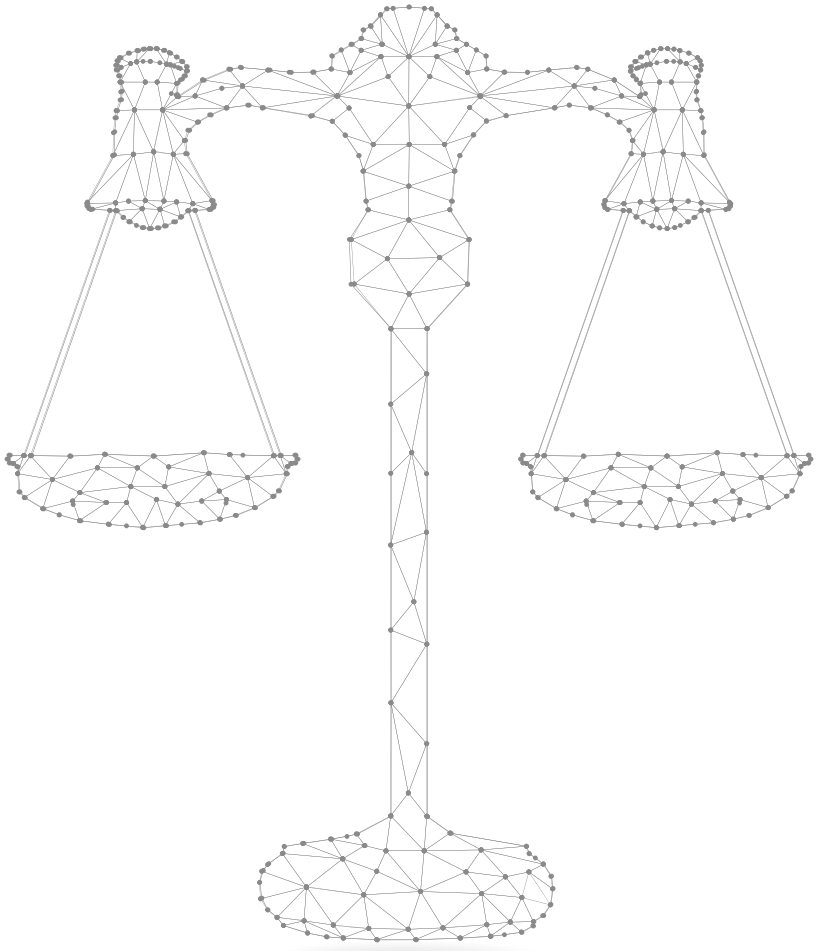

سابعاً: أعمال محاكم تسوية الأراضي

مقدّمة

تتشكّل المحاكم النظاميّة في فلسطين وفقاً لقانون تشكيل المحاكم النظامية رقم (5) لسنة 2001، وقانون السلطة القضائية رقم (1) لسنة 2002. وقد حُدّدَت صلاحيات محاكم تسوية الأراضي استناداً إلى نصّ المادة (13) من قانون تسوية الأراضي والمياه رقم (40) لسنة 1952؛ وتتشكّل من قاضٍ منفرد. ويتولّى مجلس القضاء الأعلى تنظيم أعمال محاكم تسوية الأراضي.

ملخّص عن أعمال محاكم تسوية الأراضي:

ارتفعَ عدد الدعاوى الواردة إلى محاكم تسوية الأراضي من (5063) دعوى عام 2018 إلى (9890) دعوى عام 2019، بنسبة زيادة 49%، وتزامنَ ذلك مع ارتفاعٍ في عدد الدعاوى -التي تمَّ الفصل فيها- من (739) دعوى إلى (1882) دعوى عن العام السابق، وبنسبة زيادةٍ 61%.

ونتيجةً لارتفاع وارد تسوية الأراضي لعام 2019، فقد ارتفعَ عدد الدعاوى المدوّرة من (8750) دعوى إلى (16758) دعوى، وبنسبة زيادة 48% عن المدوّر السابق. وبلغت نسبة الفصل إلى الوارد لدى تسوية الأراضي 19%، وهو ما يعادل 10% من مجموع الدعاوى. وبذلك بقي عالقاً لدى المحكمة ما نسبته 90%، وعددها (16758) دعوى.

وبلغَ معدل عبء القاضي السنويّ (1331) دعوى، ومعدل إنجاز القاضي (134) دعوى، وفقاً لما هو واردٌ في الجدول الإحصائيّ رقم (9) في الملاحق. ويُظهر الشكل التالي التباينَ في عدد الدعاوى الواردة والتي تمَّ الفصل فيها والمدوَّرة لدى محكمة تسوية الأراضي في العام 2019، مقارنةً مع عام 2018.

ملخص عن أعمال محاكم تسوية الأراضي

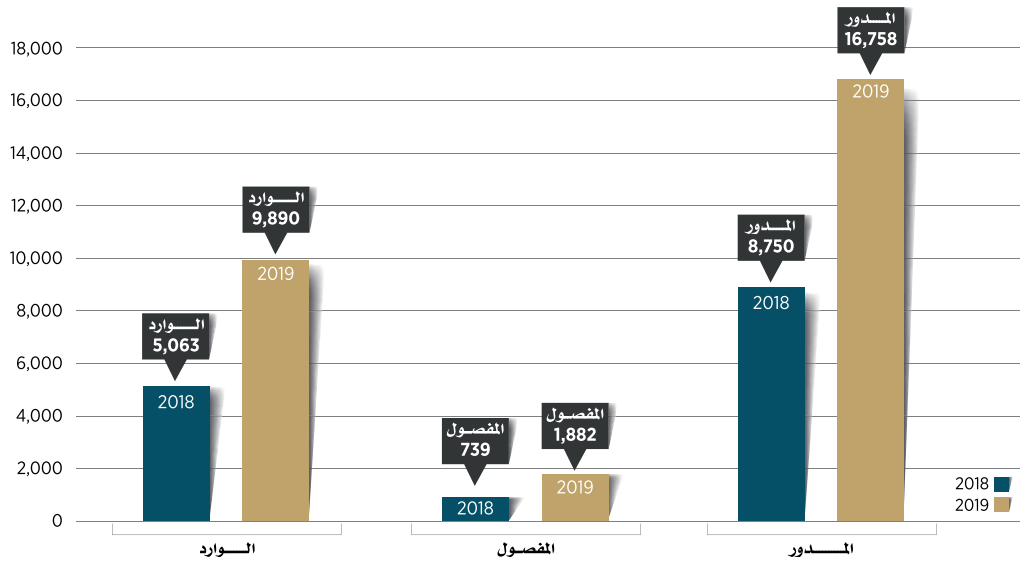

ثامناً: أعمال محاكم الأحداث:

مقدّمة:

استناداً إلى قرار بقانون رقم (4) لسنة 2016 بشأن قانون حماية الأحداث، أُنشِئَت محكمة الأحداث في العام 2016.

ملخّص عن أعمال محاكم الأحداث:

انخفضَ عدد الدعاوى الواردة إلى محاكم الأحداث من (1224) دعوى عام 2018 إلى (867) دعوى عام 2019، بنسبةِ انخفاض 29%. وتزامن ذلك مع انخفاضٍ في عدد الدعاوى -التي تمَّ الفصل فيها- من (1470) دعوى إلى (1022) دعوى عن العام السابق، وبنسبة انخفاض 30%، ونتيجةً لانخفاض عدد الدعاوى التي تمَّ الفصل فيها لدى محاكم الأحداث لعام 2019، فقد ارتفعّ عدد الدعاوى المدوّرة من (1104) دعوى الى (950) دعوى، وبنسبة انخفاض14 % عن المدوّر السابق.

وبلغت نسبة الفصل إلى الوارد لدى محاكم الأحداث 118% في العام 2019، وهو ما يعادل 52% من مجموع الدعاوى. وبذلك تبقّى لدى المحكمة ما نسبته 48%، وعددها (950) دعوى.

وبلغ معدل عبء القاضي السنويّ (123) دعوى في العام 2019، ومعدل إنجاز القاضي (64) دعوى، وفقاً لما هو وارد في الجدول الإحصائيّ رقم (6) في الملاحق. ويُظهر الشكل التالي التباينَ في عدد الدعاوى الواردة التي تمَّ الفصل فيها والمدوّرة لدى محاكم الأحداث في العام 2019، مقارنةً مع عام 2018.

ملخص عن أعمال محاكم الأحداث

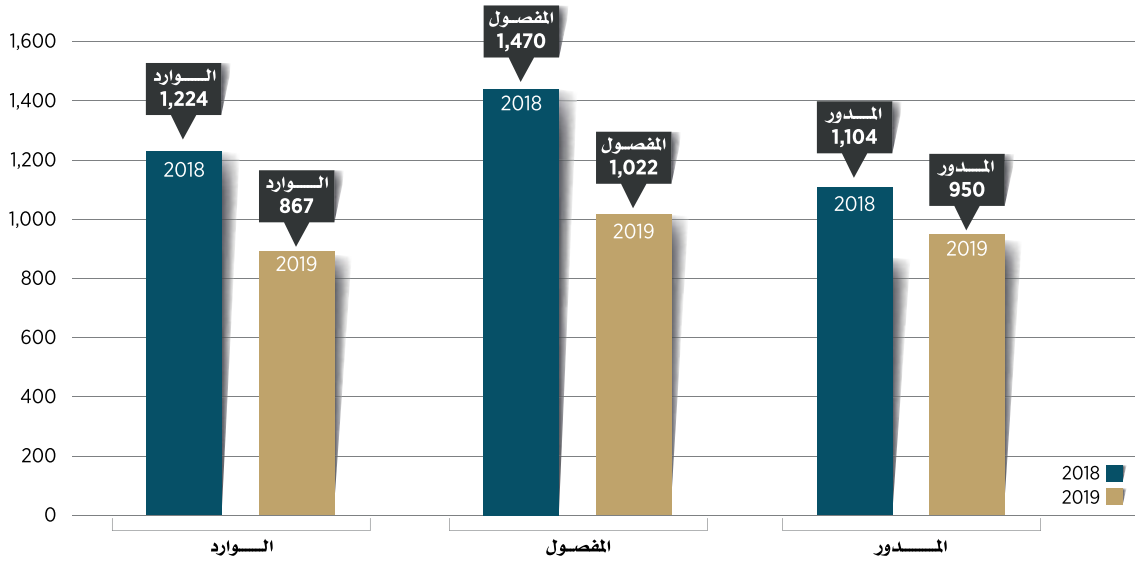

مؤشرات أعمال محكمة الأحداث:

1. عدد القضايا الواردة: وصلَ عدد القضايا الواردة الكليَّة لمحكمة الأحداث في عام 2017 إلى (1558) قضية، في حين انخفضت في عام 2018 لتصل إلى (1224) قضية. لتنخفض انخفاضاً ملحوظاً في عام 2019 إلى (867) قضية.
2. مجموع عدد الوارد والمدوّر: بلغ مجموع عدد القضايا الواردة والمدوّرة لدى محكمة الأحداث في عام 2017 (3080) قضية، وانخفض العدد في عام 2018 ليصل إلى (2574) قضية. واستمرَّ الانخفاضُ في عدد القضايا الواردة والمدوّرة لعام 2019 ليصل العدد إلى (1972) قضية.
3. نسبة القضايا التي تمَّ الفصل فيها إلى الوارد: بلغت نسبة مجموع القضايا التي تمّ الفصل فيها إلى الوارد لمحكمة الأحداث في عام 2017 ووصلت إلى 111%، لترتفع ارتفاعاً ملحوظاً في عام 2018، لتصل إلى 120%. وانخفضت النسبة انخفاضاً طفيفاً لتصل إلى 118% في عام 2019.
4. عدد القضايا والتي تمّ الفصل فيها: تُظهر البيانات عددَ القضايا التي تمَّ الفصل فيها لدى محكمة الأحداث لعام 2017 حيث وصلت إلى (1730) قضية، لتنخفض في عام 2018 إلى (1470) قضية، وانخفضت بشكل ملحوظٍ في عام 2019 لتصل إلى (1022) قضية.
5. مدوّر سابق وقادم: تُظهر البيانات أنّ مجموع القضايا المدوّرة القادم في 2017 لمحكمة الأحداث بلغت (1350) قضيةً، فيما انخفضَ عدد القضايا المدوّرة للسنة التالية في عام 2018 ليصل إلى (1104) قضية، لينخفض انخفاضاً ملحوظاً في عام 2019 ويصل إلى (950) قضية.
6. نسبة المفصول/ مجموع المدوّر والوارد "الإنجاز": بلغت نسبة الإنجاز الكلّيّ لقضايا محكمة الأحداث في عام 2017 لتصل 56 %، فيما ارتفعت نسبة الإنجاز الكلّيّ لمحكمة الأحداث في عام 2018 لتصل إلى 57%، وانخفضت بشكل ملحوظٍ في عام 2019، حيث وصلت النسبة إلى 52%.

مؤشرات أعمال محكمة الأحداث

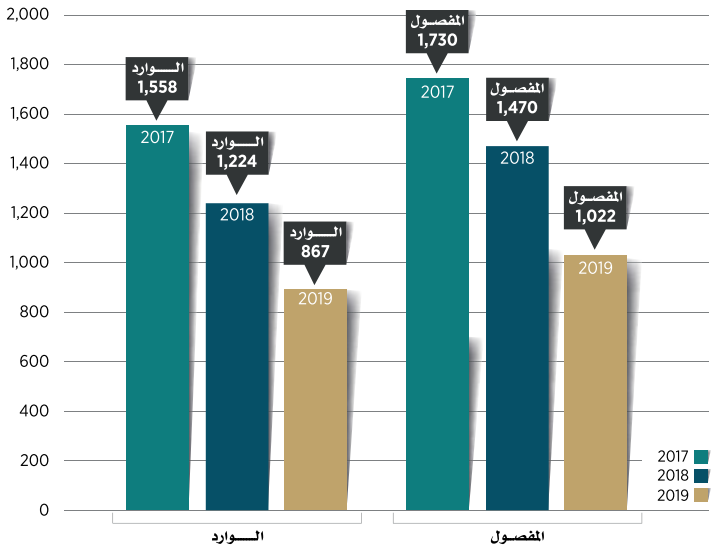

تاسعاً: أعمال دوائر التنفيذ

مقدّمة

استناداً إلى قانون التنفيذ رقم (23) لسنة 2005، مادة (1)، تنشأ وترتبط بمحكمة الدرجة الأولى في المنطقة التابعة لها دائرةٌ للتنفيذ يرأسها قاضٍ يُندَب لذلك، ويعاونه مأمورٌ للتنفيذ، وعدد كافٍ من الموظفين، وعند تعدّد القضاة يرأسها من تُوكَل إليه هذه المَهمّة.

يختصّ قاضي التنفيذ بحسب المادة (3) بالفصل في جميع منازعات وإشكالات التنفيذ، وبإصدار القرارات والأوامر المتعلّقة به.

مؤشّرات أعمال دوائر التنفيذ

تُظهر البيانات في الجدول رقم (5) والرسم البياني عدد القضايا الواردة التي تمَّ الفصل فيها ونسبة المفصول إلى الوارد في دوائر التنفيذ، وفقاً لكلِّ دائرة على حدة للأعوام 2017 – 2019. حيث سجلت أعلى نسبة وارد للعام 2019، حيث بلغ عدد الملفات الواردة (92608) ملفاً، كما تشير البيانات أنّ أدنى نسبة ورود للملفات كانت للعام 2017، حيث بلغ عدد الملفات الواردة (71686) ملفاً.

بينما بلغ عدد الوارد في العام 2018 (79143) ملفاً، وتمَّ الفصل في (54068) ملفاً بنسبة 68%، وتمَّ الفصل في (46822) ملفاً بنسبة 65% في العام 2017. في حين ازداد الفصلُ ليصبحَ (65497) ملفاً بنسبة 71% عام 2019.

ويُلاحظ من مجموع البيانات الواردة، أنّه يوجد ارتفاعٌ مستمر في مجموع عدد القضايا الواردة في دوائر التنفيذ في الأعوام 2017، 2018، 2019 بواقع (71686)، (79143)، (92608) قضية على التوالي، مع العلم بأنّ نسبة الزيادة في القضايا التي تمَّ الفصل فيها لم توازي نسبة الزيادة في الوارد السنويّ، مع ملاحظة أنّ الإمكانيات والموارد البشرية وغيرها هي شبه ثابتة على مدار السنوات الأربع السابقة، أي أنّ عبء العمل القضائي والإداري في دوائر التنفيذ يزداد ويتضاعف مع ثبات كافة المصادر، وعدم زيادتها لتوازي حجم العمل المتزايد سنوياً.

كما يُلاحظ أنّ هناك ازدياداً في نسبة القضايا والتي تمَّ الفصل فيها إلى المدوّر الكلّيّ (الإنجاز) للعام 2019 مقارنة بالأعوام السابقة، حيث بلغت النسبة في عام 2019 (19%) ، بينما تماثلت النسبة في الأعوام 2017 و2018 حيث بلغت (17%).

مؤشرات أعمال دوائر التنفيذ

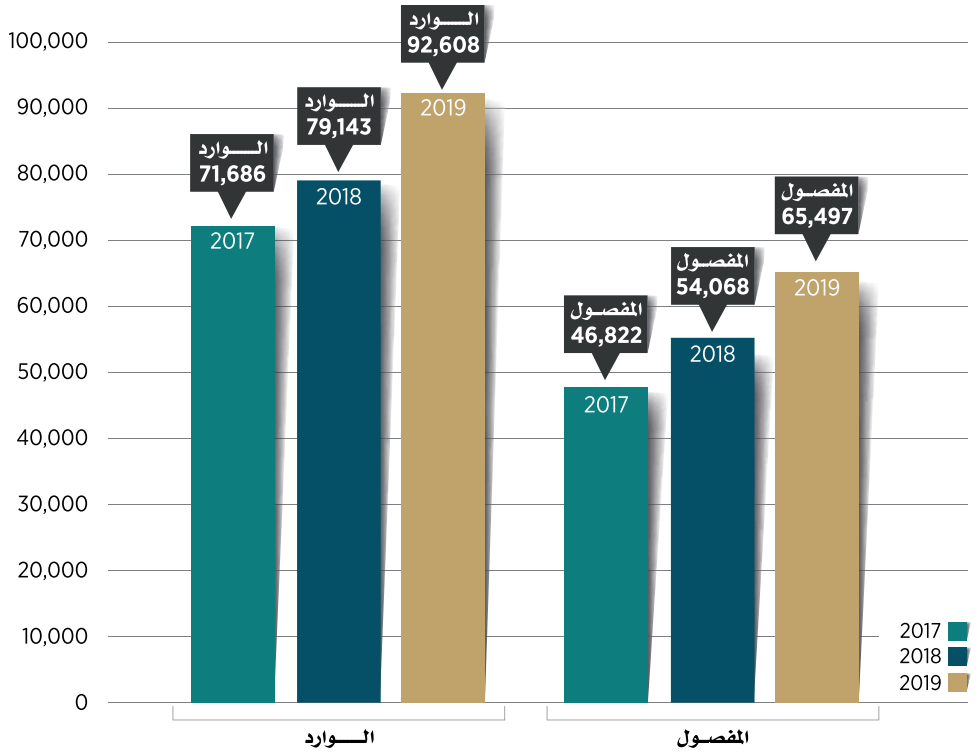

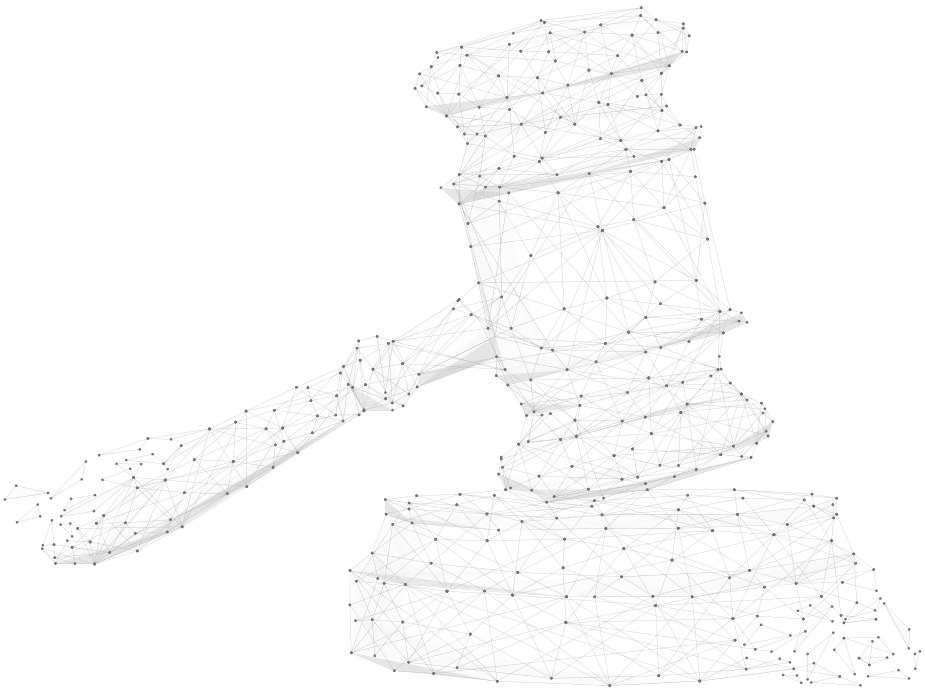

مؤشرات أعمال المحكمة العليا

مقدمة

استناداً إلى المادة (8) من قانون السلطة القضائية رقم (1) لسنة 2002، تنشأ محكمة عليا، ويكون مقرُّها الدائم في القدس، وتنعقد مؤقتاً في مدينتي غزة ورام الله، وتؤلّف المحكمة من رئيسٍ ونائبٍ أو أكثر، وعدد كافٍ من القضاة.

مؤشرات أعمال المحكمة العليا

تعتبر القضايا التي تنظر فيها المحكمة العليا قليلة نسبياً. والجدول رقم (4) أعلاه يبيّن مؤشرات أعمال المحكمة العليا، وذلك على النحو التالي:

1. مجموع القضايا الواردة: شهد عام 2017 ارتفاعاً في عدد القضايا الواردة، حيث بلغت (9) قضايا، وذلك مقارنة في العام 2018، حيث كان عدد القضايا (8). وإلى (8) قضايا أيضاً في العام 2019.

2. مجموع القضايا والتي تمّ الفصل فيها: بلغ عدد القضايا التي تمَّ الفصل فيها في عام 2017 (14) قضية، بينما ارتفع عدد القضايا التي تمَّ الفصل فيها في عام 2018 لتصل إلى (15) قضية، وليرتفعَ عدد القضايا التي تمَّ الفصل فيها إلى (16) في عام 2019.

3. القضايا الواردة والمدوّرة: بلغ عدد القضايا الواردة والمدوّرة إلى المحكمة العليا في عام 2017 (52) قضية، وفي عام 2018 (46) قضية، بينما بلغ في عام 2019 (38) قضية.

4. نسبة المفصول إلى الوارد: بلغت نسبة القضايا التي تمّ الفصل فيها إلى الواردة في عام 2017 (156%)، وفي عام 2018 وصلت (188%)، وفي عام 2019 كانت (200%).

5. المدوّر السابق واللاحق: بلغ عدد القضايا المدوّر لسنة 2017 (43) قضية. واستمرَّ الانخفاض في عام 2018 ليصل إلى (38) قضية، وليستمرَّ حتى عام 2019 ليصل إلى (30) قضية. بلغ عدد القضايا المدوّرة للسنة القادمة في عام 2017 (38) قضية، وانخفضَ عدد القضايا عام 2018 ليصل إلى (31) قضية، بينما بلغ في عام 2019 (22) قضية.

6. نسبة القضايا التي تمَّ الفصل فيها إلى المدوّر الكلّيّ – الإنجاز: وصلت نسبة القضايا التي تمّ الفصل فيها إلى المدوّر الكلّيّ – الإنجاز في عام 2017 إلى 27%، ولترتفع نسبة القضايا التي تمَّ الفصل فيها إلى المدوّر الكلّيّ –الإنجاز في عام 2018 لتصل إلى 33%، لتستمرَّ في الارتفاع في عام 2019 وتصل إلى 42%.

مؤشرات أعمال المحكمة العليا

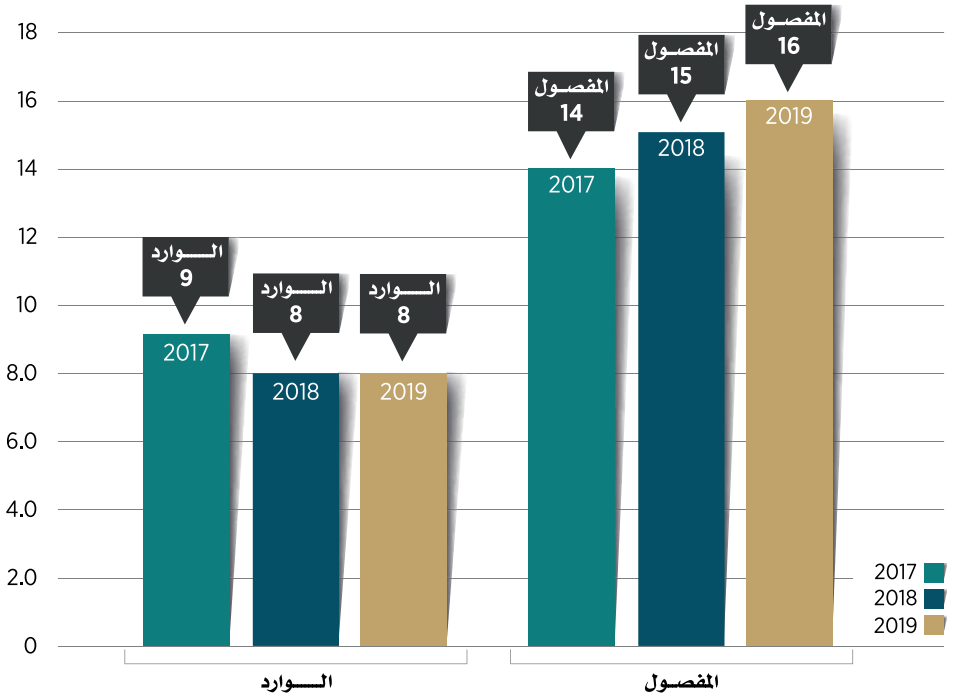

المحور الثالث

أعمال محكمة العدل العليا كمحكمة القضاء الاداري

مقدمة

استناداً إلى المادة (6) من البند الثالث/1/ب من قانون السلطة القضائية رقم (1) لسنة 2002، نشأت محكمة العدل العليا. وهي المحكمة التي تتولّى -ولحين تشكيل القضاء الإداري- المهامَ المسندة للمحاكم الإدارية وفقاً لنصّ المادة (104) من القانون الأساسيّ، والمادة (37) من قانون تشكيل المحاكم النظاميّة، وأحكامها لا تقبل المراجعة.

القضاة:

يبيّن الجدولُ التالي توزيعَ القضاة و درجاتهم القضائية حتى 2019/12/9. ويُظهر الجدول أدناه أنّ نسبة القضاة الإناث شكّلت 21.3% من أعداد القضاة.

الدرجة	ذكر	انثى	المجموع
قاضي عليا	17	3	20
قاضي استئناف	22	6	28
قاضي بداية	63	12	75
قاضي صلح	67	25	92
		المجموع الكلي	215

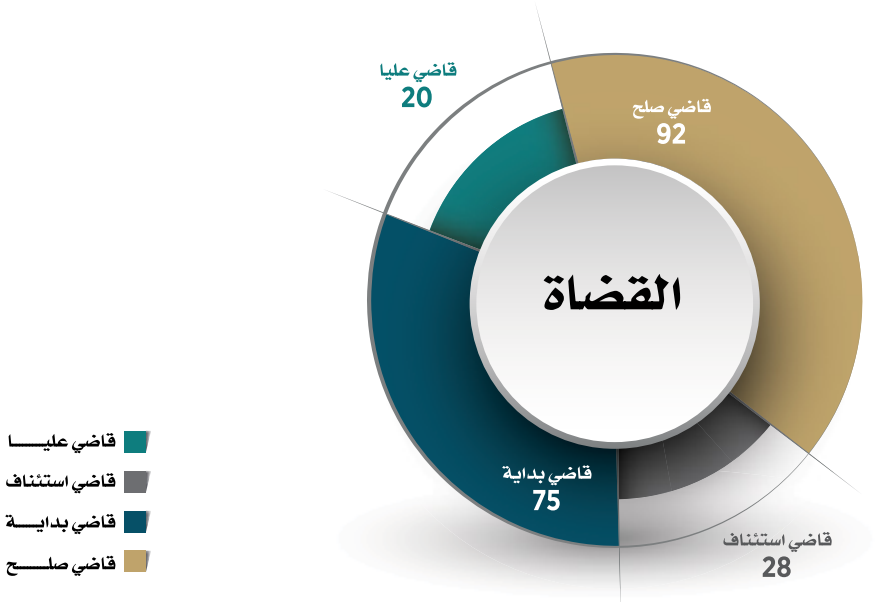

في بداية سنة 2019، جرى تعيين 25 قاضي صلح، وتقاعدَ 28 قاضياً. بالإضافة إلى 3 قضاة حصلوا على إجازةٍ بدون راتب.

ملخّصٌ عن أعمال محكمة العدل العليا:

بلغَ عدد السادةِ القضاة في المحكمة العليا حتى شهر تموز 2019 (27) قاضياً، وبلغَ معدلُ عبء القاضي السنويّ في المحكمة العليا (287) دعوى بمعدل إنجاز (88) دعوى. وتُظهر الإحصائيات للعام 2019 أنّ معدل عبء القاضي السنويّ في محكمة العدل العليا (100) دعوى بمعدل إنجاز (58) دعوى.

في حين تُظهر النتائج لنفس الفترة أنّ معدل عبء القاضي السنوي في محكمة النقض في قضايا الحقوق (471) دعوى بمعدل إنجاز (96) دعوى، وبمعدل عبء القاضي السنويّ في محكمة النقض في قضايا الجزاء (58) دعوى بمعدل إنجاز (45) دعوى. فيما بلغت هيئات المحكمة العليا 6 هيئات بمعدل عبء (1298) دعوى لكلِّ هيئةٍ بمعدل إنجاز (399) دعوى.

أما في العام 2018، بلغَ عدد السادةِ القضاة في المحكمة العليا حتى شهر آب 2018 (29) قاضياً، وبلغ معدلُ عبء القاضي السنويّ في المحكمة العليا (269) دعوى بمعدل إنجاز (83) دعوى، وتُظهر الإحصائيات للعام 2018 أنّ معدل عبء القاضي السنويّ في محكمة العدل العليا (90) دعوى بمعدل إنجاز (36) دعوى.

في حين تُظهر النتائج لنفس الفترة أنّ معدل عبء القاضي السنويّ في محكمة النقض في قضايا الحقوق (303) دعوى بمعدل إنجاز (68) دعوى، وبمعدل عبء القاضي السنويّ في محكمة النقض في قضايا الجزاء (100) دعوى بمعدل إنجاز (74) دعوى. ويتّضح من خلال الإحصائيات أنّ معدل عبء الهيئات السنويّ للعام 2018 على النّحو التالي، فيما بلغت هيئات المحكمة العليا 6 هيئات بمعدل عبء (1406) دعوى لكل هيئة بمعدل إنجاز (432) دعوى.

مؤشرات أعمال محكمة العدل العليا

تُظهر البيانات في الجدول رقم (4) أعلاه القضايا الواردة والمدوّرة التي تمَّ الفصل فيها ونسبة القضايا التي تمَّ الفصل فيها إلى الوارد، وكذلك نسبة القضايا التي تمَّ الفصل فيها إلى مجموع المدوّر والوارد، والمدوّر السابق والقادم في محكمة العدل العليا للأعوام 2017-2019.

1. عدد القضايا الواردة: بلغ عدد القضايا الواردة الكليَّة لمحكمة العدل العليا (260)، (425)، (326) قضيةً في الأعوام 2017، 2018، 2019 على التوالي.
2. عدد القضايا والتي تمَّ الفصل فيها: بلغت القضايا والتي تمّ الفصل فيها (283)، (251)، (403) قضية في الأعوام 2017، 2018، 2019 على التوالي.
3. نسبة القضايا التي تمَّ الفصل فيها إلى الوارد: بلغت نسبة مجموع القضايا والتي تمّ الفصل فيها عام 2017 (109%) لتنخفض في عام 2018، لتصل إلى (59%)، ولتعاود الارتفاع لتصل (124%) عام 2019.
4. مدوّر سابق وقادم: تظهر البيانات أنّ مجموع القضايا المدوّرة السابقة انخفضت في عام 2017

و2018، بينما ارتفعت في عام 2019. حيث وصلت إلى (225) في عام 2017، و(202) في عام 2018، وإلى (376) قضية في عام 2019. أمّا مجموع قضايا المدوّر القادم، فتظهر البيانات أنّها آخذة أيضاً بالانخفاض المضطرد في السنوات 2017، 2018 و2019، حيث وصلت إلى (202)، (376)، (299) قضيةً على التوالي. وتُظهر البيانات ارتفاعاً بشكلٍ ملحوظٍ في عام 2018 لتصل إلى (376) قضيةً مقارنةً مع عام 2019، حيث بلغ عدد القضايا (299). ويشير هذا الانخفاض في عدد القضايا المدوّرة للسنة القادمة في محكمة العدل العليا إلى تقدّم في أداء المحكمة.

5. نسبة القضايا التي تمَّ الفصل فيها/ مجموع المدوّر والوارد "الإنجاز": بلغت نسبة الإنجاز الكلّيّ لقضايا محكمة العدل العليا 58% عام 2017، لتنخفض بشكلٍ ملحوظ في عام 2018، لتصل إلى 40%، فيما بلغت نسبة القضايا التي تمَّ الفصل فيها 57% في عام 2019.

6. مجموع الوارد والمدوّر: يُلاحظ من البيانات أنّ هناك ارتفاعاً مستمراً في عدد القضايا المدوّرة والواردة في السنوات 2017، 2018، حيث بلغ عدد القضايا (485)، (627) قضيةً، فيما استمرَّ الارتفاعُ في عام 2019، ليصل إلى (702) قضية.

مؤشرات أعمال محكمة العدل العليا

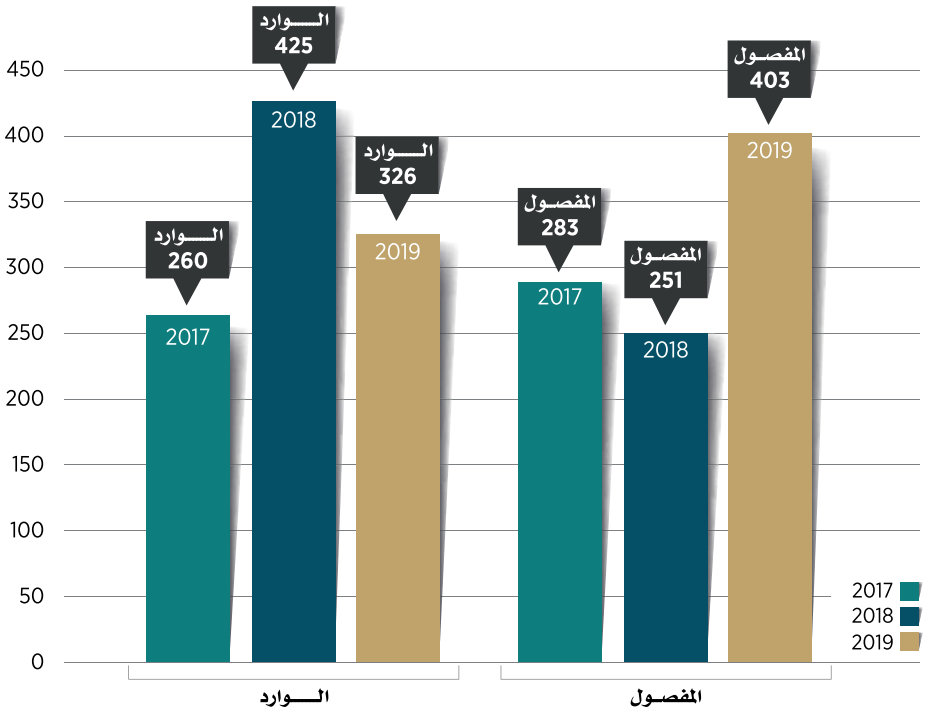

المحورُ الرابع

التفتيش القضائيّ

تقوم دائرة التفتيش القضائيّ بمهام وغايات منصوص عليها بقانون السلطة القضائية ولائحة التفتيش القضائيّ، وتتلخّص هذه المهام بإجراء زيارات تفتيشيةً للمحاكم، وتقييم السادة القضاة. كذلك التحقيق بالشكاوى المحالة إلى الدائرة من قبل رئيس مجلس القضاء الأعلى، وتلقّي التظلّمات المقدّمة من السادة القضاة ورفعها إلى المجلس.

وتُعتبر دائرة التفتيش القضائيّ من الدوائر الهامّة التابعة لمجلس القضاء الأعلى، وقد نشأت هذه الدائرة بموجب المادة (42) من قانون السلطة القضائية رقم (1) لعام 2002، وتباشر الدائرة أعمالها وفقاً لقرار مجلس القضاء الأعلى رقم (4) لسنة 2006، المنظّم للائحة التفتيش القضائي.

الشكاوى المقدمة والتحقيق فيها

فيما يلي ملخّص أعمال التفتيش القضائي للعام 2019:

- استقبال الشكاوى المحالة من رئيس مجلس القضاء الأعلى والتحقيق بها، وإنجاز العديد منها برفع التوصيات لرئيس مجلس القضاء الأعلى. وقد سجّلت دائرة التفتيش القضائي خلال العام 2019 (175) شكوى، وتمَّ فصل (149) شكوى، ورحِّل إلى العام 2020 (13) شكوى.
- استقبلت الدائرة (185) متابعةً قامت بتسجيلها ومتابعتها ورفع التوصيات بخصوصها.

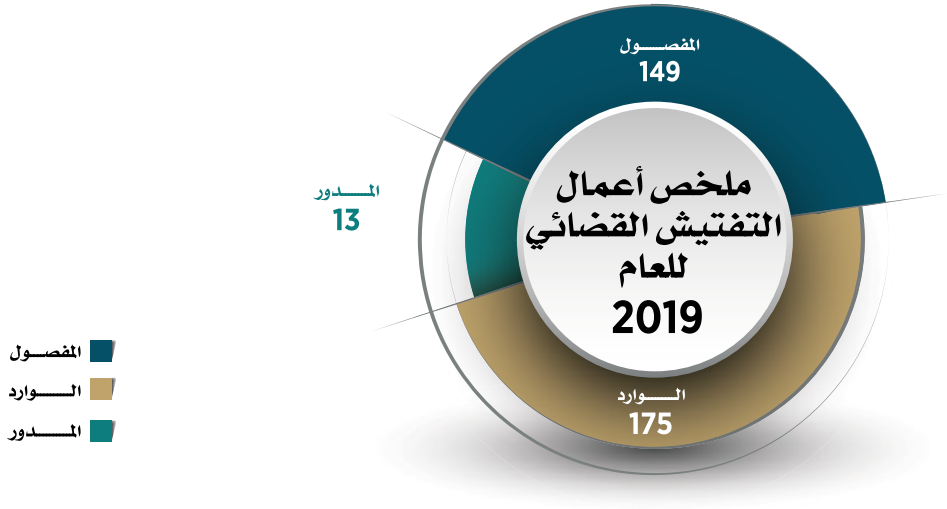

الجولات التفتيشية لسنة 2019

- التفتيش الدوريّ على أعمال السادة قضاة المحاكم وقضاة التنفيذ وأقلام المحاكم ودوائر التنفيذ ودوائر كتّاب العدل، وفق جدولِ زياراتٍ معلنٍ ومبلَّغ، وزيارات أخرى مفاجئة قامت بها الدائرة خلال العام 2019، وبواقع (42) زيارة دوريَّة معلنة و(10) زيارات مفاجئة.
- قامت الدائرة بإجراء التقييم لغايات الترقية لقضاة صلح بلغ عددهم (36) قاضياً، ولقضاة البداية بلغ عددهم (27) قاضياً، ولقضاة استئناف بلغ عددهم (14) قاضياً.

المحورُ الخامس

التَّدريب والتَّعاون الدولي (التطوير المؤسَّسي وتنمية القدرات)

عقد مجلس القضاء الأعلى منذ بداية العام 2019 (37) جلسة، (7) منها كانت في عهد مجلس القضاء الأعلى، و(30) جلسة في عهد مجلس القضاء الأعلى الانتقالي منذ سريان القرار بقانون رقم (17) لسنة 2019 حتى نهاية العام، واتُّخذت في تلك الجلسات العديد من القرارات، وأُقرّ عددٌ من السياسات التي أدّت إلى التطوير المؤسسي ورفع القدرات.

في العام 2019، تمَّ تعيين (25) قاضي صلحٍ جدد، وتمَّ الإعلان عن مسابقةٍ لتعيين قضاة بداية امتدت إجراءات التعيين فيها للعام الذي يليه، إلى أن تمَّ إنجاز ذلك بالفعل. كما تمّت ترقية (8) قضاة إلى المحكمة العليا، و(40) قاضياً لمحكمة الاستئناف، و(31) قاضياً لمحاكم البداية.

التعاون القضائيّ الدولي

وردَ لمجلس القضاء الأعلى في العام 2019 (650) إنذاراً عدلياً من الخارج، بلغَ منها (443) لذوي العلاقة. ويجري العمل على إنجاز ما تبقّى. كما وردت أحكام أجنبية من الخارج عددها (10) في مواضيع قضائية مختلفة لتنفيذها في فلسطين. وتم إرسال (15) حكماً قضائياً صادراً عن المحاكم الفلسطينية لتنفيذها في الخارج في مواضيع قضائية مختلفة.

شارك المجلس في العام 2019 في العديد من الفعاليات الدولية والإقليمية في إطار رفع القدرات القضائية، ومنها زيارة تبادل خبرات مع محكمة النقض المغربية. وفي جلسة (crimex) حول منتدى للمدّعين العامين في هولندا، وقبول عضوية قاضيَيْن فلسطينيَيْن (قاضٍ أصيل وقاضي احتياط) في محكمة الاستثمار العربية التابعة لجامعة الدول العربية، والمشاركة في التدريب المتخصص لأعضاء اللجنة الوطنية الفلسطينية للقانون الدولي الإنساني في الأردن، وزيارة لمجموعة خبراء أوروميد في لوكسمبورغ وفرنسا.

بالإضافة إلى المشاركة في الاجتماع الثالث والعشرين لرؤساء إدارات أو أجهزة التفتيش القضائي في لبنان، ودورة إدارة الأصول والمحجوزات في قطر، والتدريب حول القضايا الجنائية المعقّدة العابرة للحدود في هولندا، وجلسة (crimex) حول بناء لبناتٍ من الثّقة المتبادلة والأمان والتعاون في رومانيا، والاجتماع الرابع للجمعية العامة للاتحاد العربي للقضاء الإداريّ في الأردن، والاجتماع الإقليمي حول تطبيق المعايير الدولية في القضاء الوطني في الأردن، والاجتماع العام التاسع والعشرون لمجموعة العمل الماليّ لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في الأردن.

كما تمت المشاركة في اجتماعات فيينا للتقييم الذاتي، واجتماعات مؤتمر الدول الأطراف باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في النمسا، والمؤتمر النهائيّ لمجموعة خبراء أوروميد فيس إسبانيا، والتدريب على

قانون الجرائم الإلكترونية في الأردن، ومناقشة تقرير دولة فلسطين أمام اللجنة الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري في جنيف والبرنامج، والاجتماع الإقليمي لمعهد راؤول والينبيرغ في الأردن، والمؤتمر الثاني للملكيّة الفكرية في جنيف، والبرنامج التدريبي لقضاة المحكمة العليا حول الطعون القضائية المدنيّة والجزائيّة والإداريّة في الأردن، بالإضافة إلى المشاركة في ورشة تدريب المدربين في مجال تطبيق الاتفاقيات الدوليّة لحقوق الإنسان في المحاكم الوطنية في الأردن، والمؤتمر الإقليمي حول مناهضة العنف ضد المرأة في المغرب، وأخيراً، ورشة العمل حول نظام وقف التنفيذ والإجراءات العاجلة في الدعوى الإدارية في مصر.

يشار إلى أنّ المجلسَ عقد المؤتمر الدولي عن التجربة الفلسطينية في مجال حوسبة المحاكم بحضور ممثلين عن الدول العربية في الأردن خلال الفترة الممتدة من 18-2019/21، والتي كانت التجربة الأولى لعقد مؤتمر إقليميٍ لتبادل الخبرات إقليمياً.

التدريبُ القضائيّ والإداريّ

قرَّرَ مجلسُ القضاءِ الأعلى الانتقالي بتاريخ 2019/11/18 قرارَ رقم 2019/4754 بإعادة تفعيل دائرة التدريب القضائيّ لتطبيق بنود وأحكام لائحة التدريب القضائيّ المنشورة في الجريدة الرسمية "الوقائع الفلسطينية" بالقرار رقم 2012/1 بتاريخ 2013/02/27، وتمَّ تشكيل لجنة التدريب القضائيّ لإدارة شؤون التدريب ومتابعة الاحتياجات التدريبية القضائيّة والإداريّة، والتنسيق بين دائرة التدريب القضائيّ والمعهدِ القضائيّ الفلسطيني لضمان تقديم تدريبٍ عالي المستوى لرفع القدرات والاستفادة من الخبرات، ونظراً لحداثة تفعيل دائرة التدريب القضائي؛ تمّ إعداد برامج تدريبية لتدريب السادة القضاة والموظفين وموظفي محاكم التسوية بشكلٍ مستعجل، وكانت أبرز إنجازات التدريب القضائيّ في المجلس في الفترة الزمنية القليلة منذ إعادة تفعيلها، وحتى نهاية العام على النحو التالي:

- اعتماد المعهد القضائي مكاناً رسميّاً للتدريب.
- تنفيذ برنامج تدريبٍ أساسيٍّ لجميع قضاة الصلح الذين تمَّ تعيينهم في العامين 2018-2019 في المواضيع التالية: مدوّنَة السلوك القضائي، إدارة الدعوى الجزائية، القضاء المستعجل، صياغة الحكم المدني، صياغة الحكم الجزائي، قانون التسوية، إدارة الدعوى المدنية، طلبات التوقيف وإخلاء السبيل، المحاكمات الصورية، والتفتيش القضائي.
- تمَّ تنفيذ ورشة التبليغات.
- تمَّ عقد برنامجٍ مكثّفٍ لموظفي التسوية بالموضوعات التالية (التبليغات، إجراءات العمل أمام المحاكم، الطباعة)
- وضعُ خطة تدريب للعام 2020 للسادة القضاة بعد توزيع استبيانات على كل قاضٍ.
- إعداد خطة سنويّة لتدريب الموظفين.

المطبوعات والأعمال القانونية

- تمَّ تجميع الاتفاقيات الدولية التي وقّعت عليها دولة فلسطين في كتاب من جزأين، وقد تمَّ توزيعها على السادة القضاة في مختلف المحاكم الفلسطينية، بالإضافة إلى كافة المؤسسات والجامعات ذات العلاقة.
- تمّت إعادة طباعة 3 قوانين وهي (قانون أصول المحاكمات المدنية، وقانون الإجراءات الجزائية، وقانون البيّنات)، مع إضافة التعديلات الواردة عليها، وتمَّ توزيعها على السادة القضاة في مختلف المحاكم، بالإضافة إلى المؤسسات والجامعات الفلسطينية ذات العلاقة.
- تمَّ تدقيق قضايا منظورة أمام محكمة النقض من أجل التحديد فيما إذا كانت تلك القضايا مستوفية الرسوم والإجراءات، وإبداء الرأي والتوصية بعرضها على الهيئة من عدمه.
- تمَّ تزويد إدارة المقتفي في جامعة بيرزيت بالقرارات الصادرة عن محكمة النقض والعدل العليا للسنوات 2018 و2019، بالإضافة إلى المبادئ القانونيّة للقضايا الصادرة عن محكمة النقض في القضايا المدنية والقضايا الجزائية وقضايا العدل العليا لسنتي 2015 – 2016 من أجل نشرها.

تمَّ إجراء البحوث والإحصاء اللازم بخصوص القضايا الواردة والمدوّرة والمفصولة لكافة المحاكم بجداول شهريّة رقمية بناءً على الكشوفات الواردة من المحاكم، للوقوف على نسبة المفصول والمدوّر في المحاكم.

البـــاب الثاني

الخدمات المتخصصة والدوائر المساندة

الباب الثاني

الخدمات المتخصّصة والدوائر المساندة

المحورُ الأول

الخدمات الإلكترونيّة والذكية

تعتبر تكنولوجيا المعلومات من أهمّ الوسائل المساندة للعمل القضائيّ، وتشكّل رافعةً جديدةً للنهوض بالسلطة القضائيَّة وخدمات التقاضي، واستطاعت السلطة القضائية من خلال التكنولوجيا الإسهامَ بشكل لافتٍ في الحدّ من الاختناق القضائي، وتسريع إجراءات التقاضي، ومتابعة سير الدعاوى بكل دقّةٍ وفعالية، وتوفير العديد من الخدمات الإلكترونية لجمهور المتقاضين، ولكافّة الجهات ذات العلاقة بالشأن القضائي. وتستخدم السلطة القضائية في فلسطين اليوم أحدث الوسائل والأدوات التكنولوجية، ويرى مراقبون أنّها من الأفضل إقليمياً ودولياً.

وفي العام 2019، بلغ عدد حسابات مستخدمي الخدمات الإلكترونية على الموقع الإلكتروني لمجلس القضاء الأعلى (581356) www.courts.gov.ps حساباً، منها (132397) حساباً فعالاً للجمهور، و(5784) حساباً للمحامين، منها (4863) حساباً فعالاً.

وتمّ إطلاق خدمة تطبيق "القضاء" على الهواتف الذكية لتسهيل استخدام الجمهور والمحامين للخدمات اللازمة لمتابعة قضاياهم في المحاكم والتي بلغ عدد مستخدميها (6288).

كما تمَّ تطوير العمل ببرامج الإدارة الإلكترونية المستخدمة في الأعمال اليومية كبرنامج "ميزان" لإدارة سير الدعوى، وبرنامج شؤون القضاة، وبرنامج شؤون الموظفين، والبرامج الإلكترونية المتعلّقة بعمل دوائر المخازن والحركة، وبرنامج البريد الصادر والوارد والأرشفة الإلكترونية، وتمّ تطوير أداء الخدمات الإلكترونية للقضاة والموظفين، بحيث يستطيع جميع القضاة والموظفين إدارةَ كلِّ ما يتّصل بأمورهم الوظيفية من خلال الدخول إلى الخدمات الإلكترونيّة أو التطبيق الذكيّ للقضاء ومتابعتها.

البنية التحتية الالكترونية

تُعتبر البنى التحتية الإلكترونية القاعدةَ الأساس لكافة أعمال تكنولوجيا المعلومات، والتي تعبّر بشكل عام عن الشبكات والخوادم المركزية، ومركز المعلومات الموحّد، وأجهزة الربط والاتصال، وأجهزة الحماية وأنظمةً التشغيل، والجدر النّارية. وفي هذا المجال، قامت السلطة القضائية خلال العام المنصرم بما يلي:

- نقل وتشغيل محكمة سلفيت إلى المبنى الجديد.
- تفعيل الربط الإلكتروني من خلال الشبكة الحكومية المعلوماتية مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ووزارة الداخلية والشرطة، وذلك ضمن مشروع (X-Road)، الأمر الذي يمكّن مجلس القضاء الأعلى من تبادل البيانات والمعلومات مع الوزارات والمؤسسات والهيئات الحكومية.
- توريد وتركيب جدارٍ ناريٍ جديد لتأمين قواعد البيانات، وبوابة مجلس القضاء الأعلى الإلكترونية ضد محاولات الاختراق.

المحورُ الثاني
التخطيـــــط

إنّ الهدفَ العام من توجّه مجلس القضاء الأعلى للعمل على تعزيز عملية التخطيط الاستراتيجي الداخليّ المؤسسي أو على مستوى مؤسسات قطاع العدالة والعمل المشترك، من أجل تحقيق رؤية ورسالة السلطة القضائية الساميتين.

وعمل مجلس القضاء الأعلى جاهداً خلال العام 2019 على ترسيخ مفاهيم التخطيط بمستوياته المختلفة، سواءً أكانت على المستوى الاستراتيجي أو على المستوى التنفيذي والتشغيلي، وذلك من أجل المضيّ قدماً نحو تحقيق الأهداف والغايات، وضمانِ استمرارية العمل بمنهجيةٍ واضحة، لتعزيز القدرة على تقديم خدمات تقاضٍ، وخدماتٍ عدلية تتَّسم بالجودة والكفاءة العاليتين.

واستناداً إلى أجندة السياسات الوطنية للأعوام 2017-2022، وعنوانها (المواطن أولاً)، والتي ركّزت بشكل أساسي على التزام دولة فلسطين بمتطلّبات أهداف التنمية المستدامة، تعملُ مؤسسات قطاع العدالة على تنفيذ الخطة بتعزيز وصول المواطنين للعدالة، وتعزيزِ التشريعات المنظمة لحقوق الإنسان وإنفاذها، من خلال تبنّي هدفين استراتيجيّين يتم العملُ عليهما خلال الفترة الحالية، وهما:

1. نظام تقاضٍ قادر على توفير محاكمةٍ عادلةٍ بكفاءة وفعالية.
2. مؤسسات عدالة تتمتع بقدراتٍ وإطارٍ تنظيميٍّ ومؤسَّسيٍّ منسجم الأدوار ومتكامل.

وشهد العام 2019 تعديلاً تشريعياً نشأ بموجبه تشكيل مجلس القضاء الأعلى الانتقالي الحالي، من أجلِ إصلاح وتطوير الجهاز القضائي، وفقاً للقرار بقانون رقم (17) لسنة 2019، بتاريخ 2019/7/15، نتيجةً للتراجع في نسبة ثقة الجمهور بالقضاء، وطول أمد التقاضي، وتعثّر إمكانية الوصول للعدالة، وغيرها من الأسباب التي أدّت إلى ضرورة إجراء هذا التعديل.

ووضعَ مجلس القضاء الأعلى الانتقالي خطته المبنيّة على الأسباب والنتائج بالتّشاور مع كافة المؤسسات الرسمية ذات العلاقة، ومؤسسات المجتمع المدني، والتي كان هدفها العام "إصلاحَ القضاء وتمكينه".

وبناءً على ذلك، فقد خطا مجلسُ القضاء الأعلى الانتقالي خطواتٍ هامةً نحو تحقيق الأهداف المرجوَّة لإصلاح وتمكين الجهاز القضائيّ، وظهر أثرها لجمهور المتقاضين، ويمكن تلخيصها بما يلي:

- تعيين عددٍ من القضاة الجدد (32 قاضياً) لسدّ العجز في أعداد القضاة، ولرفع قدرة المحاكم في الفصل بالدعاوى المنظورة، في ظلّ الزيادة الملحوظة في أعداد القضايا الواردة عاماً بعد آخر، ولتخفيف العبء القضائيّ المُضاعف على السادة القضاة، لينعكسَ على جودة أحكامهم.

- العملُ على تطوير آلياتِ التفتيش القضائيّ والرقابة الداخلية، وتعزيز إجراءات النزاهة والشفافية.

- مأسسة عملية التدريب القضائي من خلال إعادة إنشاء دائرة التدريب القضائيّ في مجلس القضاء، وتشكيل لجنة عليا للتدريب القضائيّ للعمل بالشراكة مع المعهد القضائيّ الفلسطيني، لتلبية الاحتياجات التدريبية الأساسية والمستمرة والمتخصصة للقضاة وموظفي السلطة القضائيّة.

- وضع تصوّرٍ لمجموعةٍ من التعديلات التشريعية الضرورية لتطوير إجراءات العمل القضائيّ في المحاكم، والتي ستنعكسُ إيجاباً على الفصلِ في الدعاوى، وتقليلِ مدة الفصل فيها، إضافةً إلى تقليل أعداد القضايا المدوّرة والمتراكمة في المحاكم.

- المشاركةُ الفعّالة مع كافة المؤسسات ذات العلاقة، ومؤسسات المجتمع المدنيّ، من خلال المشاورات الدوريّة المشتركة في مختلف المواضيع.

- تفعيلُ كافة دوائر وإداراتِ مجلس القضاء الأعلى للقيام بواجباتها بشكلٍ مهنيٍ ومتقن، وضمان التكاملية في العمل، والتنسيق المشترك فيما بينها.

- تعزيز وتطوير العلاقات مع مؤسسات قطاع العدالة والمؤسسات الشريكة، من أجل المضيّ قدماً في تكامليّة الأدوار والمسؤوليات، من خلال رئاسة المجلس التنسيقيّ الأعلى لمؤسسات قطاع العدالة الذي تمَّ تشكيله بمرسومٍ رئاسيٍ بتاريخ 2019/7/31.

- تعزيز العلاقات مع الشركاء الدوليين الداعمين لقطاع العدالة في فلسطين، حيث تمّ بحث إمكانيات التعاون والشراكة من أجل تطوير القضاء الفلسطيني، وتمَّ وضعهم بصورة الأولويات المؤسَّسية لمجلس القضاء الأعلى الانتقالي.

- تعزيز الشراكات مع المؤسسات الإعلامية والجمهور، وإطلاعهم على مستجدات العمل القضائي وآخر التطورات في الخدمات المقدمة، وآليات الحصول عليها والاستفادة منها، إضافةً إلى التوعية الإعلامية الفاعلة، ورفع القدرات فيما يخصّ تغطية الأخبار والأحداث الحاصلة في الجهاز القضائيّ وخصوصيّته.

- تطوير بيئة العمل في المحاكم، وتسخير كافة الإمكانيات المتاحة لرفع قدرة مرافق المحاكم والبنية التحتيّة، لتلبية متطلّبات تقديم الخدمات لكافة شرائح المجتمع، وذلك من خلال دراسة شاملةٍ لوضع المحاكم

القائمة حالياً، ووضع تصوٍّر حول الاحتياجات الهامة اللازمة للتقدم والتطور في أداء المحاكم، وتمَّ الانتهاء من هذا الإجراء والبدء بتنفيذه على أرض الواقع ضمن الإمكانيات المتاحة.

- دعم التطوّر الحاصل في تقديم الخدمات الإلكترونية لجمهور المتقاضين، وكافة الجهات ذات العلاقة، بما في ذلك تطوير الخدمات الذكية وإتاحتها للجمهور من خلال تطبيقات محوسبة للأجهزة الخلوية، وغيرها من الخدمات الإلكترونية المتقدّمة، إضافة إلى البدء بالعمل على البوابة العدلية الشاملة لكافة الخدمات في كافة مؤسسات قطاع العدالة.

- تعزيز دور السلطة القضائية في مجموعةِ عمل قطاع العدالة، واجتماعاتها الدورية المنعقدة على مستوى رؤساء المؤسسات، والفرق التقنية واستعراض الخطط المستقبلية لمجلس القضاء الأعلى الانتقاليّ، والتصوّر للارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة في المحاكم، وما تمَّ إنجازه، وانسجام هذه الإنجازات مع الخطة الاستراتيجية الوطنية للعدالة وسيادة القانون 2017-2022.

- رئاسة مجلس القضاء الأعلى للمجموعة المواضيعية الثالثة في قطاع العدالة بعنوان (نظامُ عدالةٍ مستقلّ وكفء وفعّال)، حيث عقدت المجموعة ثلاثة اجتماعات تمَّ من خلالها وضع المؤسسات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني، والمؤسسات الدولية بالتطورات الحاصلة في السلطة القضائية، وتمَّ عرض خطة المجلس الانتقالي للمرحلة المقبلة.

- التشبيكُ مع مؤسسات قطاع العدالة والمؤسسات الشريكة، من خلال التواصل والتعاون المشترك مع مكتب تنسيق المساعدات المحلية (LACS) في المجالات التقنية والفنية، ومتابعة كافة التطورات والإنجازات على مستوى قطاع العدالة، وإطلاع المانحين والشركاء على تطور الأعمال والإنجازات المحققة على المستوى القطاعي.

- بدء العمل على تطوير آليات المتابعة والتقييم الداخليّ للخطط التنفيذية السنوية، حيث تمَّ إنجاز نظام إلكتروني شامل للتقييم على مختلف مستوياته، لمتابعةِ إنجاز الخطط والمهام لكلِّ جهة اختصاص داخل مجلس القضاءِ الأعلى. وسيتمُّ خلال الفترة المقبلة تدريبُ كافة الدوائر والإدارات على استخدامه، والاستفادة منه في معرفة مستوى الإنجاز المؤسسي، والانحرافات التنفيذية وتصويبها، للتحقق من النتائج والمخرجات وآثارها، حسب ما هو مخطّطٌ له.

- التوافق مع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني على الشروع بسلسلة من المسوح الإحصائية المتخصصة بقطاع العدالة، انطلاقاً من البيانات الإلكترونية عن الدعاوى القضائية.

الشكاوى

بلغ عدد الشكاوى الواردة في العام 2019 لدائرة الشكاوى (175) شكوى، وتمَّ إحالتها إلى دائرة التفتيش القضائيّ لإجراء المقتضى القانونيّ وفق أحكام لائحة التفتيش القضائيّ. ومن الجدير بالذكر بأنّ بعض الشكاوى التي تَرِدُ لمجلس القضاء الأعلى تتعلّق بقضايا منظورة أمام المحاكم، وتخضعُ لدرجات التقاضي المختلفة، ولا تتعلق بمخالفاتٍ ومسلكيات.

النوع الاجتماعي

تم استحداث وحدة النوع الاجتماعي في مجلس القضاء الأعلى بقرار مجلس الوزراء رقم (17/186) بتاريخ 2018/1/19 ضمن الاختصاصات التالية:

- توطين برامج ومشاريع النوع الاجتماعي في مجلس القضاء الأعلى.
- تضمين مفهوم وقضايا النوع الاجتماعي في خطط وسياسات وبرامج وموازنة مجلس القضاء الأعلى.
- تفعيل دوائر مجلس القضاء الأعلى، لتكون أكثر تجاوباً وحساسيةً لقضايا النوع الاجتماعي.
- متابعة وتفعيل المحاكم في قضايا النوع الاجتماعي، وتجهيز محكمة مختصّة.

إنجازات وحدة النوع الاجتماعي لعام 2019:

- المشاركة في تقرير لجنة سيداو.
- دمج وتضمين قضايا النوع الاجتماعي في الخطة الاستراتيجية لمجلس القضاء الأعلى.
- تدريب الفريق المساند لوحدة النوع الاجتماعي على مفاهيم وقضايا النوع الاجتماعي.
- تعميم مفهوم النوع الاجتماعي بين موظفي مجلس القضاء الأعلى، ورفع حساسيته ضمن تخصصات الدوائر المختلفة.
- المشاركة بملاحظات في تحديث الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعيّة، لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة للعام 2022/2020.
- المشاركة في تدريباتِ فريق قضاة النوع الاجتماعي.
- متابعة تضمين مؤشرات حساسة لقضايا العنف ضد المرأة على برنامج الميزان.
- المتابعة مع لجنة إدارة المرافق في مجلس القضاء الأعلى.

العلاقات العامة والاتصال المؤسّسي والإعلام

بدأ في عام 2019، إعادة تفعيل المركز الإعلاميّ القضائي، وفق رؤيةٍ تقوم على مواكبة عمل مجلس القضاء الأعلى الانتقالي من جهة، ومأسسة وتطوير خدمة المعلومات القضائية المقدّمة إلى الصحفيين، وجمهور الباحثين والمهتمين والجهات المستفيدة، وفقاً لما يحدّده القانون من جهة أخرى.

ولتحقيق الهدف الأول، عملَ مجلس القضاء الأعلى على التواصل المباشر مع المواطنين، من خلال الموقع الإلكتروني للمجلس وصفحته على موقع التواصل الاجتماعي "الفيسبوك"، لمتابعة طلباتهم وتوجيهاتهم، والتواصلِ مع دوائر العلاقات العامة والإعلام في قطاع العدالة، لتعزيز الشراكة من خلال بناء خطةٍ استراتيجية، وتشكيل جسمٍ مشترك لتنفيذ أعمال الدوائر بشكل تكاملي، وتعزيز التواصل مع الجمهور الداخليّ في المؤسسة، وتشكيلِ فريق في كافة المحاكم النظاميّة كحلقة وصلٍ ما بين الإعلام والعلاقات العامة، وبين المحاكم.

وبعد تولّي المجلس الانتقالي لمهام عمله، تمّت إعادة تنظيم دائرة الإعلام، وزيادة الكادر الوظيفي وتوزيع الأدوار والمهمات، وعادت التغطية الإعلامية لأعمال إدارات السلطة القضائيّة، وتغطية لقاءات رئيس مجلس القضاء بهدف توضيح سياسات وتوجّهات وخطط السلطة القضائية.

وشهد العام 2019 تنظيم لقاءات بين المجلس الانتقالي ونقابة الصحفيين، وإجراء تغطيات إعلامية للتعيينات القضائية وزيادة عدد القضاة، ومتابعة الرقابة الخارجية على تعيين القضاة مع مؤسسات المجتمع المدنيّ، وإنتاج مواد إعلاميّة حول اكتظاظِ القضايا في محكمة بداية وصلح رام الله، بالإضافة إلى تنظيم سلسلةٍ من اللقاءات لرئيس مجلس القضاء الأعلى الانتقاليّ مع برنامج شبكات التلفزة والإذاعة المحلية.

أما بما يتعلق بمأسسة وتطوير خدمة المعلومات القضائيّة المقدَّمة إلى الجمهور والجهات المستفيدة، فتحظى المعلومات القضائية بأهميةٍ خاصة كونها تعتبر مرجعاً دقيقاً يعكس واقعاً اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً، كما أنّها تمرّ بمراحل معقّدة من التدقيق والتحقيق وفقاً للقانون، وتعكسُ جودتها جودةَ النظام القضائيّ والقانونيّ، وعليه، فإنّ مأسسة هذه المعلومات وتوفير القنوات الفعّالة لمصادرها ومعالجتها، ووسائل نشرها يعتبر هدفاً استراتيجياً لمجلس القضاء الأعلى.

ولتحقيق هذا الهدف، عملت العلاقاتُ العامة والاتصال المؤسسي على إعادة تفعيلِ شبكة الاتصال مع مصادر المعلومات في السلطة القضائيّة، من الإدارات والمحاكم وبرنامج إدارة سير الدعوى "ميزان 2"، وتفعيل العلاقات مع وسائل الإعلام من خلال التواصل المباشر مع معدّي البرامج الإعلامية، وتنظيم برنامج تدريبيٍّ للصحفيين العاملين في المؤسسات الإعلامية والدارسَين في الجامعات عن تغطية جلسات المحاكم ومبادئ الإعلام القضائي، ومتابعة قضايا الرأي العام المنظورة أمام المحاكم، وتوفير التسهيلات اللازمة للصحفيين لتغطية هذه الجلسات، والإشراف قدر الإمكان على جودة المواد المنتجة، بالإضافة إلى التأسيس لقسم الإنتاج الإعلاميّ في المركز الإعلاميّ القضائيّ، وتوفير التجهيزات التقنية والبرمجية اللازمة، وتدريب الكادر على تصميم المواد المصوّرة.

ويواصلُ المركز الإعلاميّ بالتعاون مع الدوائر المعنية الأخرى استكمالَ الجهود السابقة مع مشروع "سواسية"، وتنفيذ الخطط المعدّة لإنتاج مواد إعلامية تتضمن رسائل السلطة القضائيّة للجمهور، ودمج هذه الجهود في قسم الإنتاج الإعلاميّ، والبناء على النشاطات السابقة للإعلام، واستمرار التواصل مع إدارات الإعلام والعلاقات العامة في مؤسسات قطاع العدالة، والاجتماعات الدورية معهم.

المحورُ الثالث

المشاريعُ التطويريّة والبنية التحتيّة

وفقاً لما وردَ في الخطط التنفيذية لمجلس القضاء الأعلى والخطة الاستراتيجية لقطاع العدالة، كان لزاماً ترجمةُ هذه الخطط إلى برامجَ ومشاريع تطويرية على أرض الواقع، وتعدّدت المشاريع التطويرية تبعاً لتعدد مجالات العمل، وحدثَ تطورٌ ملحوظٌ في تنفيذ هذه المشاريع وما لها من أثرٍ إيجابيٍّ على أداء المحاكم والجهاز القضائيّ بشكلٍ عامٍ.

إنّ معظم ما وردَ في خطط المجلس -وتحديداً خطة المجلس الانتقالي- قد تمَّت ترجمته إلى مشاريع وأنشطة تصبّ في هدف الإصلاح والتطوير، وما زال مجلس القضاء الأعلى الانتقالي يبحثُ إمكانيةَ تنفيذ مقترحات مشاريع أخرى مع كافة الشركاء المحليين والدوليين، لتحقيق أهدافه وغاياته في تعزيز سيادة القانون. وكان الإنجاز على مستوى المشاريع على النحو التالي:

القسم الأول: مشاريع التطوير المؤسَّسي

1. **برنامج سواسية 2 المشترك (UNDP,UNICEF,UNWOMEN)**

يعتبر برنامج "سواسية" شريكاً استراتيجياً لمؤسسات قطاع العدالة ولمجلس القضاء الأعلى بشكلٍ خاص، وعمل على مساعدة الجهاز القضائي منذ العام 2008 من خلال برامجه ومشاريعه النوعية الداعمة لتطوير السلطة القضائية، وكان له الدور الأكبر في تأسيس وحدات التخطيط وإدارة المشاريع في مؤسسات القطاع الرئيسية.

وكانت جوانب العمل المشتركة التي تمَّ إنجازها خلال العام 2019 كما يلي:

- تقديم الدعم التقنيّ لمجلس القضاء الأعلى في معظم مجالات العمل، وتحديداً تكنولوجيا المعلومات والتخطيط الاستراتيجي وإدارة المشاريع، من خلال الخبراء المتخصصين في تلك المجالات.
- دعم تطوير برنامج إدارة سير الدعوى (ميزان 2) بكافة المستلزمات والأجهزة والمعدات التكنولوجية اللازمة لتطويره، وتمكينه من استيعاب كافة الوثائق الخاصة بالدعاوى، ومرفقاتها الكترونياً، وتسهيل إجراءات التقاضي في المحاكم.

- دعمُ دائرة تكنولوجيا المعلومات، لمواكبة التطورات الحاصلة على مستوى الرقيّ بالخدمات المقدمة الكترونياً لكافة المواطنين والجهات ذات العلاقة بالدعاوى، إضافة إلى استحداث الأنظمة الذكية المتاحة لجميع مستخدمي الأجهزة الخلوية.
- دعمُ محاكم الجنوب (كمرحلةٍ أولى)، من خلال جولاتٍ ميدانية للمحاكم والنيابات، والوقوف على احتياجاتهم في الجوانب الإداريّة والتكنولوجيّة والمستلزمات الضرورية، حيث تمَّ البدءُ بتنفيذ تلك الاحتياجات والتوصيات من شراءٍ لبعض الأجهزة والمعدات، إضافة إلى تنسيق بعض الورشات مع كافة الشركاء ذوي العلاقة مع المحاكم المذكورة، والخروج بتوصياتٍ تساهم بحل الإشكاليات، وتفتح باب الشراكة الفاعلة في تقديم خدمات التقاضي أمام المحاكم.
- رفعً قدرات القضاة والموظفين في مواضيع متخصصة، حيث تمَّ إنجازُ العديد من الدورات والورشات الخاصة بقضايا النوع الاجتماعي، وحقوق الانسان والأحداث، وتمَّ تصميم برنامجٍ تدريبيٍّ لمدة 10 شهور لموظفي وحدات التخطيط وإدارة المشاريع في مؤسسات القطاع، وذلك بالشراكة مع المدرسة الوطنية الفلسطينية للإدارة.
- المساعدةُ في إدماج قضايا النوع الاجتماعي وحقوق الإنسان في أعمال المحاكم، إضافة إلى المساعدة في تأسيس وحدة النوع الاجتماعي في مجلس القضاء الأعلى.
- دعم مجلس القضاء الأعلى في المشاورات الخاصة بالتعديلات التشريعية المطلوبة بالشراكة مع المؤسسات ذات العلاقة، وتمَّ رفع التوصيات إلى رئيس مجلس القضاء الأعلى الانتقالي.
- دعم دائرة التفتيش القضائي في تطوير آليات التفتيش وتقييم القضاة، حيث تمّ إنجاز اللائحة المعدّلة للتفتيش القضائي بالتعاون مع النيابة العامة، وتمّ تطوير معظم النماذج المستخدمة للتفتيش والتقييم.
- إنجازُ خطةٍ لتطوير الإعلام في مؤسسات قطاع العدالة، من أجل توعية المواطنين حول مؤسسات القطاع والخدمات المتاحة، وآليات الحصول عليها، وبعض الرسائل الهامة لإيصالها لجمهور المتقاضين، حيث سيتمُّ البدء بتنفيذ بنود الخطة بداية العام 2020.
- تطوير نظامٍ الكتروني للمتابعة والتقييم في مجلس القضاء الأعلى، ليتم البدء بتطبيقه واستخدامه في الربع الأول من العام 2020.

2. مشروع تحسين إدارة المرافق القضائيّة (ديمومة) بدعمٍ من حكومة كندا

جاءَ مشروعُ تعزيز قدرات مجلس القضاء الأعلى في إدارة المرافق استجابةً للحاجة الملحّة في تطوير مرافق القضاء وضمان استدامتها، بعد أن اقتصر العمل في جانب المرافق -سابقاً- على أعمال الصيانة بشكلٍ عشوائي وغيرِ منظم، ولم يكن ضمن خطة مستقبلية تراعي كافة الاحتياجات الأساسية في مرافق المحاكم، مما سبّب تراجعاً في بنية المحاكم القائمة، انعكس سلباً على بيئة العمل.

من هنا، جاءت رؤية تطوير إدارة متخصصة للمرافق واستدامتها، حيث قدَّمت حكومة كندا منحةً بقيمة 3.5 مليون دولارٍ كنديٍّ، أي ما يقارب 2.63 مليون دولار أميركي، من أجل رفع القدرة المؤسسية لمجلس القضاء الأعلى في مجال إدارة المرافق القضائية، وتمّت مباشرة تنفيذ المشروع من خلال برنامج الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (UNOPS) في شهر آب عام 2018، واستمرَّ العمل على تشكيل اللبنة الأساسية لإدارة المرافق وتطويرها، من خلال مجموعةٍ من الخبراء المتخصصين في مجالات الهندسة والتطوير المؤسسي، وإدارة المرافق العامة، وغيرها من التخصصات ذات العلاقة، وذلك بالتعاون مع إدارة مجلس القضاء الأعلى.

وقد كان عام 2019 عام الإنجازات على الصعيد المؤسسي، حيث تمَّ إنجازُ الكثير من الأهداف والأنشطة والمهام، من أجلِ النهوضِ بواقع العمل في إدارة المرافق القضائية، وكانت على النحو التالي:

- العمل بالشراكة مع فريق إدارة المرافق على تطوير الهيكل التنظيميّ للإدارة العامة لإدارة المرافق بكافة مستوياتها والموصوف الوظيفي لكل موقع، ليتم إدماجها بالهيكل التنظيمي العام لمجلس القضاء الأعلى الجديد من أجل إقراره.
- تقسيمُ الأعمال في المحاكم إلى مراكز للصيانة في مناطق (الشمال والوسط والجنوب).
- تطويرُ إجراءاتِ أنظمة العمل الخاصة بالأمور الإدارية والمالية وإدارة المخزون.

- تطويرُ آليات التقارير الصادرة عن الإصلاحات، ومتابعةُ احتياجات المحاكم.
- تنظيمُ وثائق وإجراءات عقود الصيانة والعقود ذات العلاقة بإدارة المرافق.
- إجراءُ دراسةٍ عن حالة جميع المحاكم في المحافظات، من خلال مسحٍ لجميع أقسام ومرافق مباني المحاكم وأنظمتها، وتصنيف أولويات التدخّل لضمان استخدام مرافقها بالشكل المطلوب، من خلال إجراء تقييم لواقع مباني المحاكم ومرافق الخدمات فيها، ومدى مراعاتها لمعايير الأمن والسلامة العامة، وحقوق الإنسان والنوع الاجتماعي.
- وضعُ كافة المواصفات اللازمة للمعدّات والأجهزة وقطع الغيار اللازمة في جميع المحاكم، ليتم تأمينها من خلال المشروع، على أن تستكمل عملية الشراء والتوريد في الربع الأول من العام 2020.
- تمّ بالشراكة مع دائرة تكنولوجيا المعلومات وضعُ مواصفاتٍ لتطوير وتأسيس نظام متخصصٍ لإدارة المرافق، لمتابعة كافة احتياجات المحاكم، ومتابعة إنجازات الفنيين في المواقع، والتأكد من جودة العمل وجميع العمليات ومتابعتها، وإصدار كافة التقارير اللازمة لاتخاذ القرارات ذات العلاقة.
- إنجاز العديد من التدريبات المتخصصة محلياً ودولياً لكوادر إدارة المرافق والمهندسين المشرفين على الأعمال، من خلال إطلاعهم على أفضل الممارسات الدولية في هذا المجال.

3. المساعدة التقنية لبعثة الشرطة الأوروبية

من خلال الشراكة مع بعثة الشرطة الأوروبية، يتمُّ التعاون على رفع القدرة المؤسسية في التعامل مع مختلف القضايا الجزائية والمتخصِّصة، إضافةً إلى المساعدة الفنية في الكثير من المجالات المستحدثة، ومدى مواءمة المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي وقّعت عليها دولة فلسطين مع القوانين السارية، من خلال ما تمَّ إنجازه في المحاور التالية:

- العملُ بالشراكة مع مؤسسات قطاع العدالة على تطوير معايير المحاكمة العادلة من خلال مجموعةٍ من التوصيات التي سيتمُّ إدراجها في الخطة الاستراتيجية لقطاع العدالة.
- تقديمُ الدعم التقني لدائرة التفتيش القضائيّ في تطوير لائحتها والنماذج الخاصة بعملها، من خلال خبراء دوليين في هذا المجال.
- المشاركةُ في وضع آليات تنفيذ مشاريع رفع القدرات بين مجلس القضاء الأعلى والمعهد القضائيّ، إضافةً إلى توضيح سبل التعاون المشترك في ترجمة الاحتياجات التدريبية إلى خططٍ وبرامج قيد التنفيذ.
- إنجاز تدريبات متخصصة بالأحداث والجرائم الإلكترونية وغيرها، وسيتمُّ تدريب 50 قاضياً في مجال الجرائم الإلكترونية، وزيادةُ أعداد القضاة ممن حصلوا على شهادات تدريب مدربين.
- تمويل طباعة موسوعة التشريعات الفلسطينية على 750 نسخة.

مشاريع البنية التحتية

ضمن خطة مجلس القضاء الأعلى لتطوير البنية التحتية لمباني المحاكم في مختلف محافظات الضفة الغربية، بهدف توفير بيئة عمل مناسبة، ورفع كفاءة وفعاليّة عمل القضاء، وتحسينِ وصول المواطنين لخدمات المحاكم، كانت نسبة الإنجاز في مجال البناء والتطوير والتحديث لهذه المشاريع على النحو التالي:

1. **مشروع مبنى مجمع محاكم الخليل / المموّل من حكومة كندا**

متابعةُ سير العمل في مشروع (مجمع محاكم الخليل)، والمشاركة في الاجتماعات التقنية مع الفريق الكندي، ومنفذ المشروع برنامج (الأمم المتحدة الإنمائي UNDP)، وكافة الجهات ذات العلاقة، حيث تبلغ مساحة المبنى الإجمالية 15,000 متر مربع بتكلفةٍ تقارب 22 مليونَ دولار، وضمن الإطار الزمنيّ للمشروع سيتمُّ تسليم المشروع لمجلس القضاء الأعلى بداية عام 2021.

2. **مشروع مبنى محكمة صلح سلفيت / المموَّل من الاتّحاد الأوروبيّ**

تمّ إنجاز إنشاء مبنى محكمة صلح سلفيت بمساحة إجمالية بلغت 5,000 متر مربع وبتكلفة 4,121,786 دولاراً، وتمّ استلام وتشغيل المبنى منتصف عام 2019 وتمّ إشغاله، وذلك بالشراكة مع وزارة المالية ووزارة الأشغال العامة والإسكان.

وكان مشروع مبنى محكمة صلح سلفيت آخر مبنى يتم إنجازه وتسليمه من مشاريع الاتحاد الأوروبي لإنشاء مباني المحاكم، حيث أُنجزت مباني كلٍّ من (محكمة بداية قلقيلية، محكمة صلح دورا، وتوسعة محكمة بداية جنين).

3. مشروع تأثيث المحاكم المموَّل من الاتحاد الأوروبيّ

استكمالاً لإنشاء مباني كلٍّ من (محكمة بداية قلقيلية، محكمة صلح دورا، محكمة صلح سلفيت، وتوسعة محكمة بداية جنين)، قدّم الاتحاد الأوروبي منحة بقيمة (1,200,000) يورو من أجل تأثيث المحاكم المذكورة وتزويدها بكافة الأجهزة والمعدات اللازمة لتشغيلها بشكلٍ مثالي، حيث تمَّ إنجاز كافة القوائم المطلوبة والمواصفات الخاصة بكلِّ صنف، وتمّت مناقشتها مع كافة الجهات المعنية لاعتمادها، وتمّت عملية طرح وترسية العطاءات من خلال وزارة المالية والاتّحاد الأوروبي، ليتمَّ التوريد بداية العام 2020.

معيقات وتحدّيات

- غيابُ الاستقلال الماليّ والإداريّ للسلطة القضائية.
- حصةُ السلطة القضائية من الموازنة العامة متواضعةٌ جداً، وأي عملية تطوير وإصلاح لها تتطلب بالضرورة زيادة حصة القضاء من الموازنة العامة.
- تعاني السلطة القضائية من نقص تراكميٍّ في الموارد البشرية المؤهَّلة في السلطة القضائيّة دون تعويض.
- بعضُ التشريعات قديمة، وتساهم في زيادة الاختناق القضائيّ والقضايا المدوّرة.
- الهيكلُ الإداريّ التنظيميّ المقترح للسلطة القضائية غير مكتمل، وهو ما يخلق فجوةً بين الهيكلية الحالية (تعود إلى عام 2006) بعد استحداث وحدة النوع الاجتماعي ووحدة الرقابة الداخلية ووحدة الشكاوى، وبين بعض الوحدات والدوائر الأخرى الواجب وجودها في ضوء التقدم التكنولوجي، وأجندة السياسات الوطنية.
- غيابُ نظام حوافز ومزايا لموظفي السلطة القضائيّة في إطار القوانين والأنظمة ذات العلاقة.
- تأخُّر إقرارِ الموازنة المالية من قبل وزارة المالية وتحرير الأوامر الماليّة، مما يؤدي إلى تراكم العمل والمطالبة من المستفيدين بحقوقهم، وعدم تحويل الأموال من قبل وزارة الماليّة بشكل منتظم.
- عدمُ وجود برنامجٍ مالي ومحاسبيٍّ موحّد لتنظيم عمل الموظفين الماليين في دوائر التنفيذ، مما يؤدي إلى الإرباك في العمل، والاختلاف في معالجة المعاملات في المحاكم.
- ضعفُ البنية التحتية لبعض المرافق القضائية بصورة لا تليق بمؤسسات القضاء.
- تراجعُ اهتمام المؤسسات الدولية الشريكة بالقضاء وتطويره في السنوات الأخيرة في مجالات عدة، من أبرزها البنية التحتية والتطوير المؤسسي.

التوصيات:

- إعادةُ النظر بسبل إدارة المساعدات الدولية للسلطة القضائيّة بطريقةٍ فاعلة ومحقّقة للهدف المنشود بتوجيهها لدعم تنفيذ خطط مجلس القضاء الأعلى.
- زيادةُ عدد التعيينات لتغطية النّقص في الموارد البشرية الموجودة أصلا، والنّقص الناجم عن إنهاء خدمات بعض الموظفين، حيث أنّ عدد التعيينات غير كافٍ بسبب المعيقات التي تفرضها الجهات ذات العلاقة على التعيين.
- تمكينُ الاحتياجات التدريبية، واعتماد برامجَ تدريب أساسية ومستمرة ومتخصصة في الأمور الإدارية والمالية والتكنولوجية والقانونية.
- التوصيةُ باعتماد الهيكلِ التنظيميّ المقترح، حيث أنّ الهيكل الحاليّ تقادم منذ عام 2006 وأصبح لا يلبّي رؤية واستراتيجية السلطة القضائية لتحقيق أهدافها.
- توفيرُ الدعم لتطوير البرامج الإلكترونية والبرمجيات التي يمكن توظيفها في العمل اليوميّ لزيادة الإنتاجية بكفاءة وفاعلية.
- التشريعُ بتحديث اللوائح الناظمة لعمل مجلس القضاء الأعلى، خاصةً لائحة التفتيش القضائيّ؛ حيث أنّ هذه اللائحة تقادم عهدها ولم يتمَّ تحديثها لتتوافق مع معايير التفتيش، وتلقّي الشكاوى وإجراء التحقيقات بها، ومثول السادة القضاة أمام دائرة التفتيش، وأصول التقييم للسادة القضاة، وكذلك النماذج الخاصة بالتقييم المعمول بها.
- تفعيلُ اعتماد مسودّة دليلٍ لتنظيم العمل الإداريّ ما بين دوائر المجلس ورؤساء الدواوين والأقلام في مجلس القضاء الأعلى.
- اعتمادُ استحداث محاكم للقضاء المتخصّص.
- تطويرُ البنية التحتية للمحاكم ودوائر مجلس القضاء الأعلى بما يليق بمؤسسات القضاء، وبناء محاكم جديدة بدلاً من المباني المستأجرة.

السادة قضاة المحاكم النظامية في المحافظات الشمالية

الرقم	الاسم	الدرجة القضائية
1	عيسى عبد الكريم ابراهيم ابو شرار	رئيس المحكمة العليا-رئيس مجلس القضاء الاعلى
2	عبد الله موسى غزلان العباسي	قاضي عليا
3	إيمان كاظم عبد الله ناصر الدين	قاضي عليا
4	خليل محمد رشيد الصياد	قاضي عليا
5	عدنان عبد الكريم محمد شعيبي	قاضي عليا
6	حلمي فارس حلمي الكخن	قاضي عليا
7	فريد جميل محمود عقل	قاضي عليا
8	بسام كمال يوسف حجاوي	قاضي عليا
9	محمد مسلم موسى مصطفى	قاضي عليا
10	محمد شعبان محمد الحاج ياسين	قاضي عليا
11	ثريا حازم محمد جودي الوزير	قاضي عليا
12	عماد عوني رباح مسودة	قاضي عليا
13	حسين احمد محمود عبيدات	قاضي عليا
14	عبد الكريم أحمد عبد الرحمن حنون	قاضي عليا
15	حازم يعقوب خليل إدكيدك	قاضي عليا
16	فواز إبراهيم نزار عطية	قاضي عليا
17	رشا إبراهيم عبد الله حماد	قاضي عليا
18	محمد يوسف محمد احشيش	قاضي عليا
19	محمود شفيق محمود جاموس	قاضي عليا
20	ارليت سيمون إلياس هارون	قاضي استئناف
21	محمود خيري محمود الجبشة	قاضي استئناف
22	عواطف عبد الغني مصطفى أحمد	قاضي استئناف
23	أمجد نبيه عبد الفتاح لبادة	قاضي استئناف
24	سائد وحيد كامل حمد الله	قاضي استئناف
25	كفاح عبد الرحيم سعيد شولي	قاضي استئناف
26	عوني عبد الرحمن أحمد البربراوي	قاضي استئناف
27	بشار جمال عبد الكريم نمر	قاضي استئناف
28	رائد عبد المنعم أمين عصفور "عاصي"	قاضي استئناف
29	امنة علي محمد حمارشة	قاضي استئناف
30	كمال حسين حسن جبر	قاضي استئناف
31	منال راشد صالح المصري	قاضي استئناف
32	مأمون عبد الجبار ذياب كلش	قاضي استئناف
33	ثائر محمد علي العمري	قاضي استئناف
34	هدى عبد الفتاح تيم مرعي	قاضي استئناف
35	نزار "محمد سعيد" عبد الرحيم محمود حجي	قاضي استئناف
36	رائد ذيب ناجي عساف	قاضي استئناف

الرقم	الاسم	الدرجة القضائية
37	لؤي حمزة عبد الحمارشة	قاضي استئناف
38	عبد الجواد علي محمود المراعبة	قاضي استئناف
39	وليد عبد الجواد عواد أبو ميالة	قاضي استئناف
40	زاهي ناصر عيد سليم البيتاوي	قاضي استئناف
41	باسم عبد الرزاق أحمد خصيب	قاضي استئناف
42	سعد عبد الهادي محمد السويطي	قاضي استئناف
43	بلال رشيد محمد أبو هنطش	قاضي استئناف
44	بلال إسماعيل عثمان أبو الرب	قاضي استئناف
45	سامر موسى ممتاز النمري	قاضي استئناف
46	وسام عزيز محمود بدارو	قاضي استئناف
47	رائد سامي أمين العبوه	قاضي استئناف
48	عصام خليل صالح فران	قاضي استئناف
49	عز الدين احمد عبد السلام شاهين	قاضي استئناف
50	عماد زكريا علي الشعباني	قاضي استئناف
51	فلسطين حلمي عبد ابو السعود	قاضي استئناف
52	وسام اسد عبد الرزاق السلايمة	قاضي استئناف
53	محمد عياد "فضل سالم العجلوني"	قاضي استئناف
54	شادي حسن محمد حوشية	قاضي استئناف
55	سائد صائل عاهد غانم	قاضي استئناف
56	جمال حسين حسن جبر	قاضي استئناف
57	مهند نظمي عبد الله العارضة	قاضي استئناف
58	ربا رافع زهران الطويل	قاضي استئناف
59	صالح عمر صالح جفال	قاضي استئناف
60	احمد محمد مصطفى ولد علي	قاضي استئناف
61	منذر "محمد علي" عبد السلام دعنا	قاضي استئناف
62	اسعد تيسير "حج أسعد" دحدوح	قاضي استئناف
63	انطون عبد الله انطون ابو جابر	قاضي استئناف
64	فراس رباح اسماعيل مسودي	قاضي استئناف
65	عادل " محمد لؤي" عبد اللطيف أبو صالح	قاضي استئناف
66	ياسمين حنا سليم جراد	قاضي استئناف
67	نداء طاهر حسني جرار	قاضي استئناف
68	موسى عبد العزيز محمد سياعرة	قاضي استئناف
69	زهير عاهد حسن ابو ظاهر	قاضي استئناف
70	مصلح محمد علي ابو عرام	قاضي استئناف
71	جمال عبد المجيد ابراهيم شديد	قاضي استئناف
72	مي اسماعيل محمد ابو شنب	قاضي استئناف

الرقم	الاسم	الدرجة القضائية
73	ايمن ناجح راضي عليوي	قاضي استئناف
74	رياض عبد الرحمن عثمان عمرو	قاضي بداية
75	حمادة حسين محمد البراهمة	قاضي بداية
76	فؤاد غالب فؤاد ابو بكر	قاضي بداية
77	رائد هاشم سليمان الزيدات	قاضي بداية
78	أمجد رسلان عرفات حمدان	قاضي بداية
79	خالد محمد علي ياسين	قاضي بداية
80	محمد عبد الرحمن داود داود	قاضي بداية
81	عمار احمد محمد فزع	قاضي بداية
82	هالة عزت محمد منصور "شجاعية"	قاضي بداية
83	قاسم حسني قاسم ذياب	قاضي بداية
84	سلطان علي كامل عيسى	قاضي بداية
85	ايمن محمود فلاح صالح	قاضي بداية
86	عيسى محمد اسماعيل اجبور	قاضي بداية
87	فطين عبد العزيز محمد سيف	قاضي بداية
88	حسن محمد مصطفى دراوشة	قاضي بداية
89	دلال نظام جمعة المشني	قاضي بداية
90	ماجد عبد الكريم محمود المشارقة	قاضي بداية
91	فهمي مفيد محمد العويوي	قاضي بداية
92	بسام محمد عبد القادر زيد	قاضي بداية
93	عامر ممدوح حامد مرمش	قاضي بداية
94	وسام محمد جودت سليم	قاضي بداية
95	محمد جميل يعقوب احمد "اسماعيل"	قاضي بداية
96	احمد فريد عبد الكريم محمود حنون	قاضي بداية
97	بشير عوض محمد سليمان "العوري"	قاضي بداية
98	عبد المالك سلامة عبد المالك سمودي	قاضي بداية
99	محمد عبد الرحمن محمد حنتولي	قاضي بداية
100	شادي حسين محمود الجمل	قاضي بداية
101	عماد عيسى احمد ثابت	قاضي بداية
102	سائدة جمال حسين ولد علي	قاضي بداية
103	مجدي شوقي غالب جرار	قاضي بداية
104	محمد خليل محمد ابو رحمة	قاضي بداية
105	اسامة حسن احمد الدباس	قاضي بداية
106	عبد الحميد اسماعيل محمد الرجوب	قاضي بداية
107	احمد محمد عبد الحجوج	قاضي بداية
108	داود فايز محمود ابراهيم	قاضي بداية
109	فراس تحسين عزات عبد الغني	قاضي بداية

الرقم	الاسم	الدرجة القضائية
110	محمد عدنان محمود ناعسة	قاضي بداية
111	ازدهار كامل علي سعد	قاضي بداية
112	رأفت حسن توفيق ابو يونس	قاضي بداية
113	رامز محمد مرشد جمهور	قاضي بداية
114	محمود احمد عيسى ابو عياش	قاضي بداية
115	حسين يوسف محمد ياسين	قاضي بداية
116	محمد محمود محمد غالي	قاضي بداية
117	رولا عمر جبرائيل الصليبي	قاضي بداية
118	ياسمين هشام صلاح عريقات	قاضي بداية
119	اسلام ربحي سعيد الحسيني	قاضي بداية
120	محمد رسول احمد محمد مبيض	قاضي بداية
121	عزات ابراهيم خضر عبد الله	قاضي بداية
122	محمد جواد صبحي غانم	قاضي بداية
123	مشتاق يوسف عبد الرحيم القاضي	قاضي بداية
124	مها "محمد علي" يوسف عبد العال	قاضي بداية
125	شادي عبد الرزاق نعيم طباخي	قاضي بداية
126	حسين نبيل صالح قنام	قاضي بداية
127	ايمان نظام فتحي ديرية	قاضي بداية
128	فطوم زياد علي قطامي	قاضي بداية
129	احمد فايق فارس ظاهر	قاضي بداية
130	رغده شوقي رباح قواسمي	قاضي بداية
131	رامز عايد حسين مصلح	قاضي بداية
132	محمد حسين توفيق جرادات	قاضي بداية
133	احمد عبد الله حسن حسن	قاضي بداية
134	رانية إبراهيم صالح سرحان	قاضي بداية
135	ريما محمد عبد الحروب	قاضي بداية
136	مأمون جميل أحمد مصطفى	قاضي بداية
137	عبد الرحمن جميل محمود حسين	قاضي صلح
138	محمود محمد محمود غياظة	قاضي بداية
139	جهاد عبد ربه علي شراونه	قاضي بداية
140	ايمن يونس حرب خلاف	قاضي بداية
141	عاهد علي "محمد راضي" "خواجا طوقان"	قاضي بداية
142	مشى احمد توفيق الزبيدي	قاضي بداية
143	فضل ماهر محمد عسقلان	قاضي بداية
144	هاني احمد عبد السلام شاهين	قاضي بداية
145	عبد الحميد نصر عبد الحميد ابو جابر	قاضي بداية
146	سليمان سعيد سليمان دغلس	قاضي بداية

الرقم	الاسم	الدرجة القضائية
147	فاطمة توفيق عمران النتشة	قاضي بداية
148	ايمان محمود شفيق جاموس	قاضي صلح
149	احمد حسني علي أشقر	قاضي صلح
150	فاتح محمود احمد حمارشة	قاضي صلح
151	هيثم عصام حفظي عيسى	قاضي صلح
152	أمجد يحيى ابراهيم شعار	قاضي صلح
153	محمود سلطان محمود الكرم	قاضي صلح
154	منتصر عدنان عايد رواجبة	قاضي صلح
155	هيثم مهيل محمد غنام	قاضي صلح
156	مجد محمد سليمان عناب	قاضي صلح
157	علا ابراهيم توفيق شريف	قاضي صلح
158	اسلام زياد مثقال شديد	قاضي صلح
159	طارق حسام محمد عطية	قاضي صلح
160	هناء موسى محمد المشني	قاضي صلح
161	اسعد ابراهيم عبد الفتاح سعيد الشنار	قاضي صلح
162	سلام سعيد خليل عقيل	قاضي صلح
163	مريم احمد محمود حليسي	قاضي صلح
164	لينا ابراهيم عبد الحافظ اشتية	قاضي صلح
165	اياد جلال وصفي تكروري	قاضي صلح
166	طارق عوني حسني بدر	قاضي صلح
167	محمد عوض محمد حسين	قاضي صلح
168	اسماء زامل صالح زامل	قاضي صلح
169	احمد فهد نمر نجاجره	قاضي صلح
170	عروة محمود خليل العملة	قاضي صلح
171	اسامه محمد عطا ابو علي	قاضي صلح
172	محمد اسامه احمد وزوز	قاضي صلح
173	نبيل أمين محمد النتشه	قاضي صلح
174	محمود حسين حماد خليف	قاضي صلح
175	محمود عاطف يوسف ابو بكر	قاضي صلح
176	دليلة عوض عبد الرحمن شوملي	قاضي صلح
177	نجاة محمد احمد عمرو "بريكي"	قاضي صلح
178	عماد ماهر اسحق النتشه	قاضي صلح
179	ايمن مصطفى صايل غنام	قاضي صلح
180	محمود عبد الفتاح محمد ملحم	قاضي صلح
181	يوسف محمد صالح علقم	قاضي صلح
182	حازم ظاهر عرسان معالي	قاضي صلح
183	انس ياسر محمد الاطرش	قاضي صلح
184	غدير فوزي حسين عينبوسي	قاضي صلح

الرقم	الاسم	الدرجة القضائية
185	انس وسيم حافظ الحموري	قاضي صلح
186	حسام محمد فيصل اسحق مسوده	قاضي صلح
187	محمد جواد عزات الهشلمون	قاضي صلح
188	سارة جواد فؤاد قطينة	قاضي صلح
189	مؤنس غسان كامل ابو زينة	قاضي صلح
190	عمار خضر سلمان قواسمة	قاضي صلح
191	عميد هشام عبد الوهاب بريك	قاضي صلح
192	حازم أحمد ابراهيم حسين	قاضي صلح
193	نادر عبد الجواد محمد يوسف أبو عيشه	قاضي صلح
194	معاذ حلمي حلمي الطزيز	قاضي صلح
195	روان اسامة نعيم معلم	قاضي صلح
196	رأفت غازي عيسى طميزة	قاضي صلح
197	أنس جميل عبد الرحيم جدع	قاضي صلح
198	بسام عبد الكريم محمد الرزيقات	قاضي صلح
199	فادي عادل امين خضر	قاضي صلح
200	كارولين وليد ابراهيم ابو العوف	قاضي صلح
201	اماني عبد الفتاح صادق حمدان	قاضي صلح
202	هبة هيثم عزت شافعي	قاضي صلح
203	عمر هشام عبد الله السقا	قاضي صلح
204	اسعد غازي شكري قاسم	قاضي صلح
205	خالد فؤاد فياض العرابي	قاضي صلح
206	ربى سهيل مفلح ياسين	قاضي صلح
207	بهاء الدين مسعود سعيد خويرة	قاضي صلح
208	فارس يوسف محمد مصطفى	قاضي صلح
209	علي ابراهيم خليل ابو صالح	قاضي صلح
210	ماجد فاروق عبد الله مليجي	قاضي صلح
211	نذير كامل عبد الرحيم طه	قاضي صلح
212	أحمد غسان راضي السيد	قاضي صلح
213	لينا خميس عبد المعطي احمد	قاضي صلح
214	جمال عبد الناصر محمد دودين	قاضي صلح
215	فارس محمد احمد شهوان	قاضي صلح
216	لبنى جريس حنا كوكالي	قاضي صلح
217	عدي ابراهيم عبد الكريم الزيود	قاضي صلح
218	محمد مصطفى احمد الجبارين	قاضي صلح
219	عاهد زهير عاهد ابو ظاهر	قاضي صلح
220	سنابل موسى خليل شوكه	قاضي صلح

السادة القضاة في المحافظات الجنوبية

الرقم	الاسم	الدرجة القضائية
1	سلوى كمال جورج الصايغ	قاضي عليا
2	فايز سليمان أحمد زيارة	قاضي عليا
3	عزام عبد الله زارع الأسطل	قاضي عليا
4	عبد الرحمن محمود عبد الرحمن أبو جندي	قاضي عليا
5	سراج جبر نعمان الخزندار	قاضي عليا
6	فايز حسين عثمان حماد	قاضي استئناف
7	محمد يوسف عبد الله اللداوي	قاضي استئناف
8	عبد الرحيم رباح حسين نصر	قاضي استئناف
9	محمود نمر عبد العزيز أبو حصيرة	قاضي استئناف
10	زكي محمد زكي آل رضوان	قاضي استئناف
11	جمال عبد القادر سليمان ابو سليم	قاضي استئناف
12	مشرف إبراهيم خالد العبادلة	قاضي استئناف
13	مجدي حامد السيد الهندي	قاضي استئناف
14	أسامة مصطفى فريح أبو مدين	قاضي بداية
15	محمد سليمان محمد الدحدوح	قاضي بداية
16	رامي اسحق حسن مهنا	قاضي بداية
17	ممدوح عليان حسن جبر	قاضي بداية
18	زياد عبد الرحمن جمعة البراوي	قاضي بداية
19	عبد القادر صابر علي جرادة	قاضي بداية
20	نرمين محمد محمود صبح	قاضي بداية
21	محمد وصفي غانم الاغا	قاضي صلح
22	عبد الناصر حسن رباح ابو عجوة	قاضي صلح
23	عبد الله سليم عبد الله الوزير	قاضي صلح
24	حسني غالب حسني خيال	قاضي صلح
25	احمد خالد حسن الاشقر	قاضي صلح
26	زينب محمود خميس عثمان	قاضي صلح
27	خالد احمد ابو عابد	قاضي صلح
28	سامي محمد سالم السرساوي	قاضي صلح
29	سمر خضر صالح الخضري	قاضي صلح
30	همام نافذ رباح سكيك	قاضي صلح
31	هشام ياسين احمد عبد اللطيف	قاضي صلح
32	خالد شاكر احمد عايش	قاضي صلح
33	نافذ انيس سلامة الدحدوح	قاضي صلح

الملاحق

جدول رقم (1): يبين عدد القضايا المدورة والواردة والمفصولة والمدور السابق والمدور اللاحق ونسبة الفصل إلى الوارد في محاكم الصلح للأعوام (2017-2019)

نوع المحكمة	السجل	السنة	المدور من السنة السابقة	عدد القضايا الواردة	عدد القضايا المدورة والواردة	عدد القضايا المفصولة	عدد القضايا المدورة للسنة اللاحقة	نسبة القضايا المفصولة الى الواردة	نسبة القضايا المفصولة الى المدور الكلي (الانجاز)
محاكم الصلح	الجنح	2017	15197	39150	54347	36531	17816	93%	67%
محاكم الصلح	الجنح	2018	17896	41841	59737	38263	21474	91%	64%
محاكم الصلح	الجنح	2019	21465	41018	62483	41231	21252	101%	66%
محاكم الصلح	حقوق	2017	15667	16540	32207	14335	17872	87%	45%
محاكم الصلح	حقوق	2018	17870	17630	35500	16445	19055	93%	46%
محاكم الصلح	حقوق	2019	19049	18527	37576	18083	19493	98%	48%
محاكم الصلح	مخالفات السير	2017	231	142292	142523	142043	480	100%	100%
محاكم الصلح	مخالفات السير	2018	489	176533	177022	174418	2604	99%	99%
محاكم الصلح	مخالفات السير	2019	2620	245557	248177	246815	1362	101%	99%
المجموع الكلي لمحاكم الصلح			**110484**	**739088**	**849572**	**728164**	**121408**	**99%**	**86%**

المجموع الكلي لمحاكم الصلح

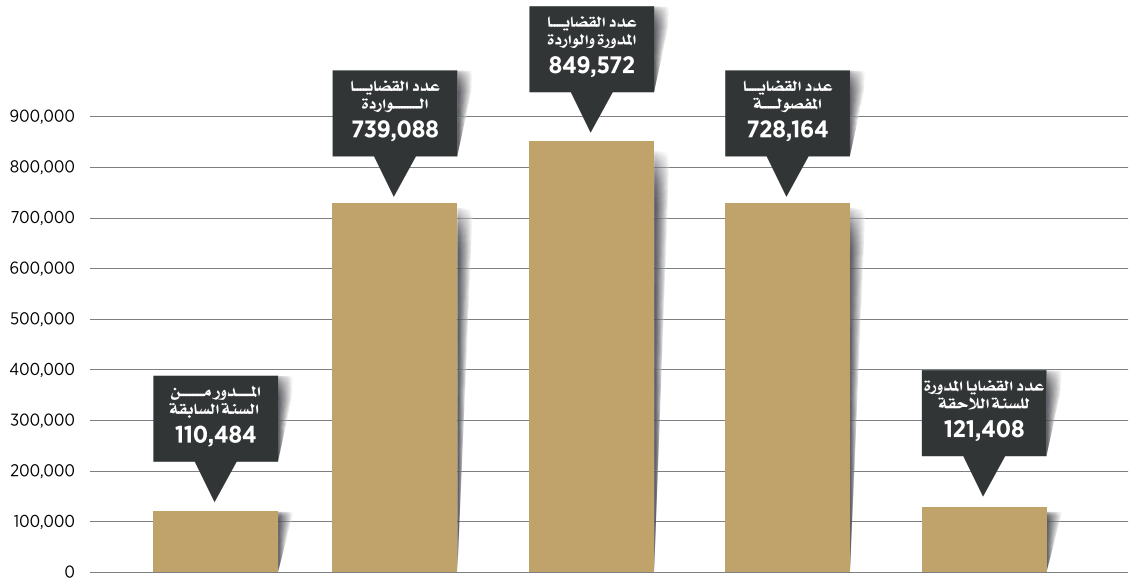

نسبة القضايا المفصولة

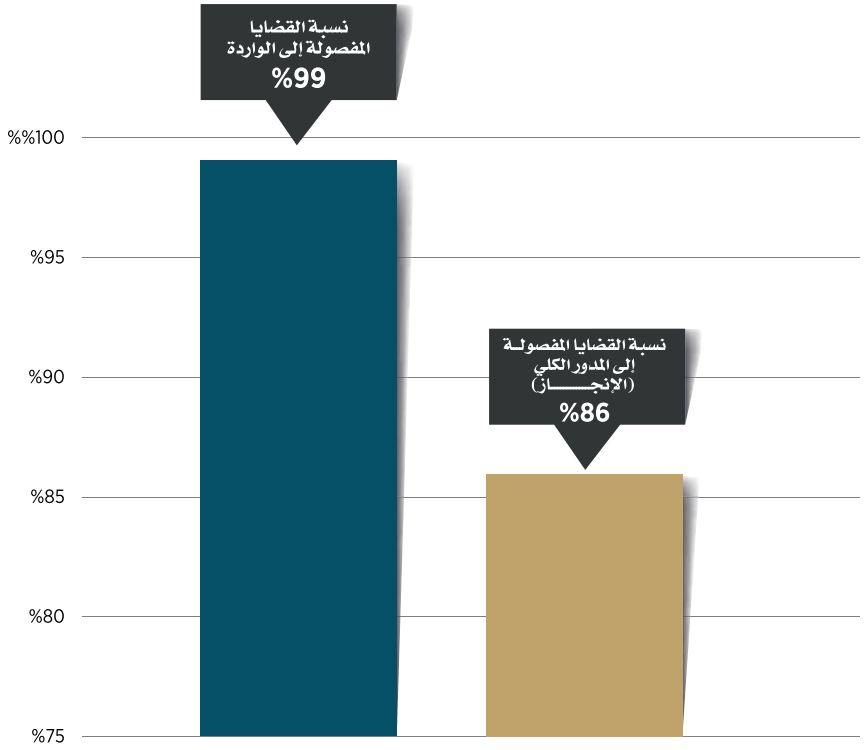

جدول رقم (2): يبين عدد القضايا المدورة والواردة والمفصولة والمدور السابق والمدور اللاحق ونسبة الفصل إلى الوارد في محاكم البداية للأعوام (2017-2019)									
نوع المحكمة	السجل	السنة	المدور من السنة السابقة	عدد القضايا الواردة	عدد القضايا المدورة والواردة	عدد القضايا المفصولة	عدد القضايا المدورة للسنة اللاحقة	نسبة القضايا المفصولة الى الواردة	نسبة القضايا المفصولة الى المدور الكلي (الانجاز)
محاكم البداية	حقوق	2017	11236	6699	17935	6236	11699	93%	35%
محاكم البداية	حقوق	2018	11696	6942	18638	6159	12479	89%	33%
محاكم البداية	حقوق	2019	12478	6657	19135	6005	13130	90%	31%
محاكم البداية	الجنايات	2017	3002	1530	4532	1059	3473	69%	23%
محاكم البداية	الجنايات	2018	3474	906	4380	2259	2121	249%	52%
محاكم البداية	الجنايات	2019	2118	2695	4813	1188	3625	44%	25%
محاكم البداية	استئناف جنح	2017	1372	3435	4807	3502	1305	102%	73%
محاكم البداية	استئناف جنح	2018	1306	3454	4760	3478	1282	101%	73%
محاكم البداية	استئناف جنح	2019	1280	4355	5635	4172	1463	96%	74%
محاكم البداية	استئناف حقوق	2017	1612	2361	3973	2417	1556	102%	61%
محاكم البداية	استئناف حقوق	2018	1555	2396	3951	2422	1529	101%	61%
محاكم البداية	استئناف حقوق	2019	1529	2743	4272	2722	1550	99%	64%
المجموع الكلي لمحاكم البداية			**52658**	**44173**	**96831**	**41619**	**55212**	**94%**	**43%**

المجموع الكلي لمحاكم البداية

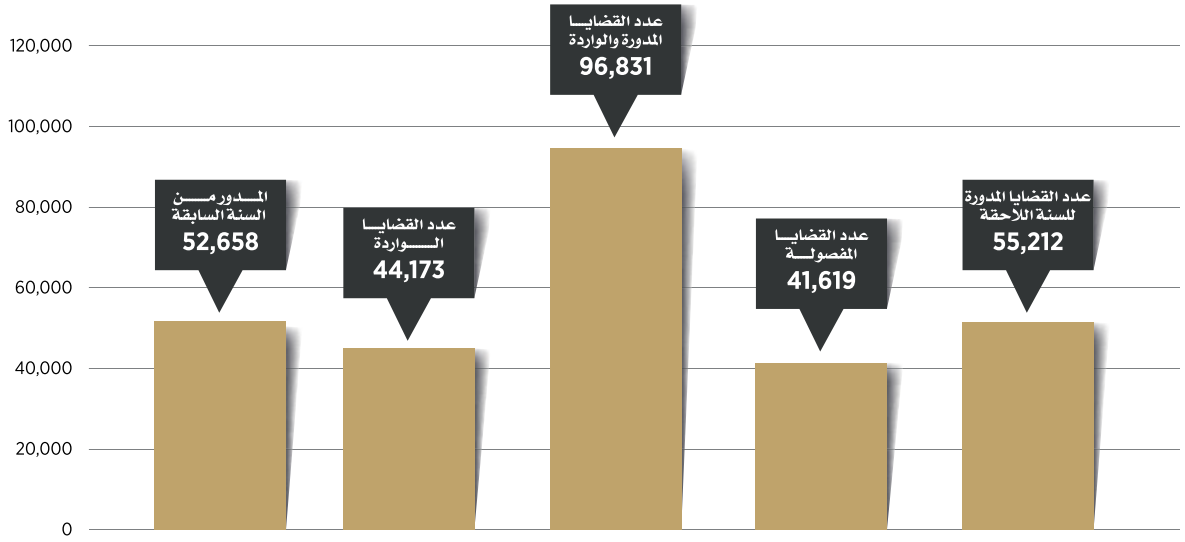

نسبة القضايا المفصولة

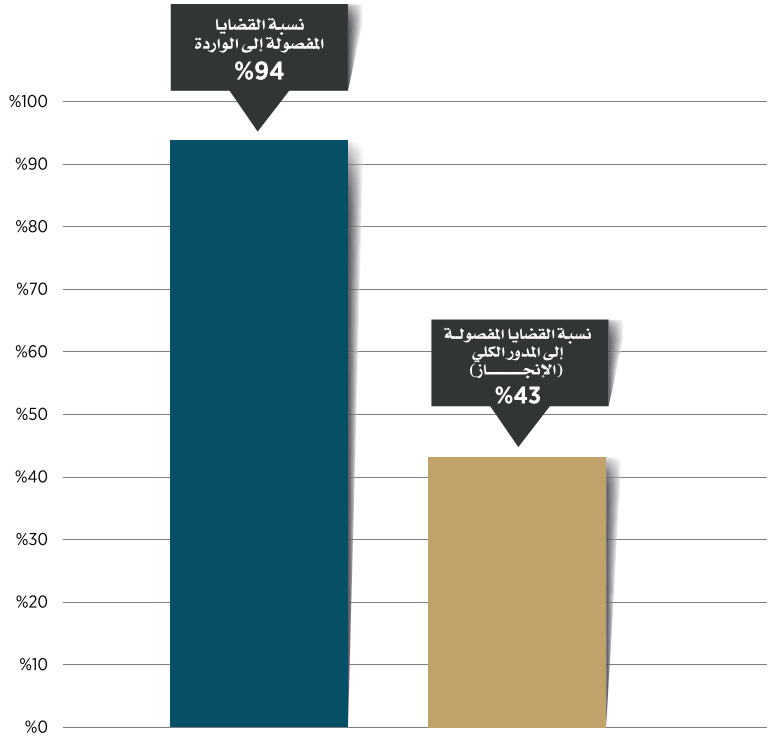

جدول رقم (3): يبين عدد القضايا المدورة والواردة والمفصولة والمدور السابق والمدور اللاحق ونسبة الفصل إلى الوارد في محاكم الاستئناف للأعوام (2017-2019)									
نوع المحكمة	السجل	السنة	المدور من السنة السابقة	عدد القضايا الواردة	عدد القضايا المدورة والواردة	عدد القضايا المفصولة	عدد القضايا المدورة للسنة اللاحقة	نسبة القضايا المفصولة الى الواردة	نسبة القضايا المفصولة الى المدور الكلي (الانجاز)
محاكم الاستئناف	استئناف جنايات	2017	395	813	1208	769	439	95%	64%
محاكم الاستئناف	استئناف جنايات	2018	439	814	1253	870	383	107%	69%
محاكم الاستئناف	استئناف جنايات	2019	383	1095	1478	1037	441	95%	70%
محاكم الاستئناف	استئناف حقوق	2017	1832	2673	4505	2662	1843	100%	59%
محاكم الاستئناف	استئناف حقوق	2018	1842	2803	4645	3053	1592	109%	66%
محاكم الاستئناف	استئناف حقوق	2019	1592	3256	4848	2957	1891	91%	61%
محاكم الاستئناف	استئناف تنفيذ	2017	508	5223	5731	5315	416	102%	93%
محاكم الاستئناف	استئناف تنفيذ	2018	416	5962	6378	5960	418	100%	93%
محاكم الاستئناف	استئناف تنفيذ	2019	418	6745	7163	6354	809	94%	89%
المجموع الكلي لمحاكم الاستئناف			**7825**	**29384**	**37209**	**28977**	**8232**	**99%**	**78%**

المجموع الكلي لمحاكم الاستئناف

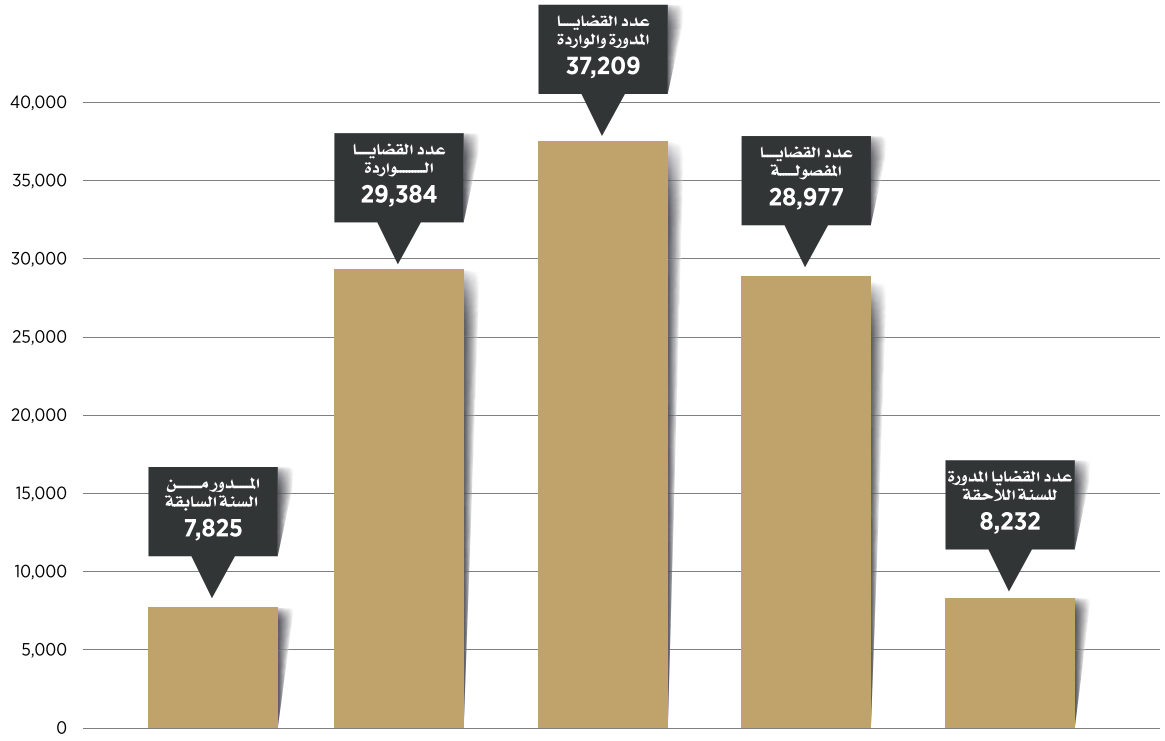

نسبة القضايا المفصولة

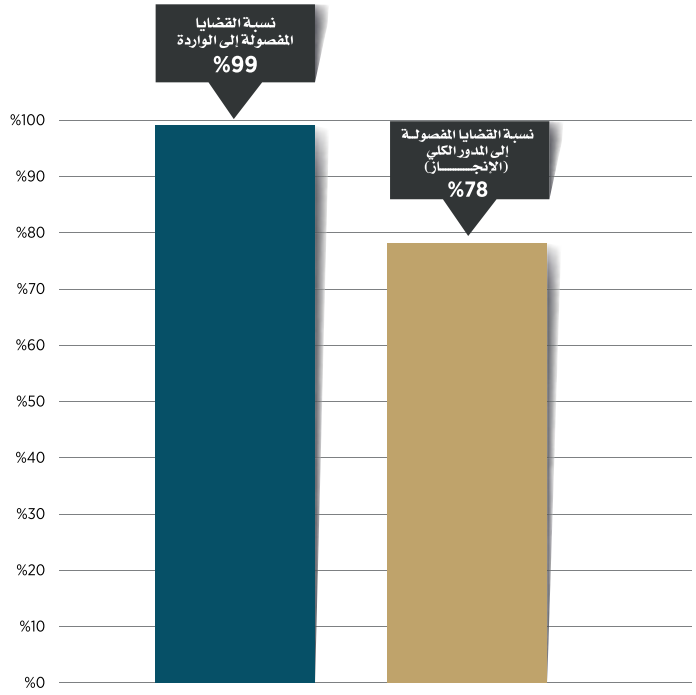

جدول رقم (4): يبين عدد القضايا المدورة والواردة والمفصولة والمدور السابق والمدور اللاحق ونسبة الفصل إلى الوارد في المحكمة العليا للأعوام (2017-2019)

نوع المحكمة	السجل	السنة	المدور من السنة السابقة	عدد القضايا الواردة	عدد القضايا المدورة والواردة	عدد القضايا المفصولة	عدد القضايا المدورة للسنة اللاحقة	نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة	نسبة القضايا المفصولة الى المدور الكلي (الانجاز)
المحكمة العليا	دعاوى عليا	2017	43	9	52	14	38	156%	27%
المحكمة العليا	دعاوى عليا	2018	38	8	46	15	31	188%	33%
المحكمة العليا	دعاوى عليا	2019	30	8	38	16	22	200%	42%
محكمة العدل العليا	دعاوى عليا	2017	225	260	485	283	202	109%	58%
محكمة العدل العليا	دعاوى عليا	2018	202	425	627	251	376	59%	40%
محكمة العدل العليا	دعاوى عليا	2019	376	326	702	403	299	124%	57%
محكمة النقض	طعون حقوقية	2017	2745	1850	4595	1093	3502	59%	24%
محكمة النقض	طعون حقوقية	2018	3502	1954	5456	1225	4231	63%	22%
محكمة النقض	طعون حقوقية	2019	4231	1891	6122	1249	4873	66%	20%
محكمة النقض	طعون جزائية	2017	212	687	899	709	190	103%	79%
محكمة النقض	طعون جزائية	2018	190	713	903	671	232	94%	74%
محكمة النقض	طعون جزائية	2019	232	697	929	715	214	103%	77%
المجموع الكلي للمحكمة العليا			**12026**	**8828**	**20854**	**6644**	**14210**	**75%**	**32%**

المجموع الكلي للمحكمة العليا

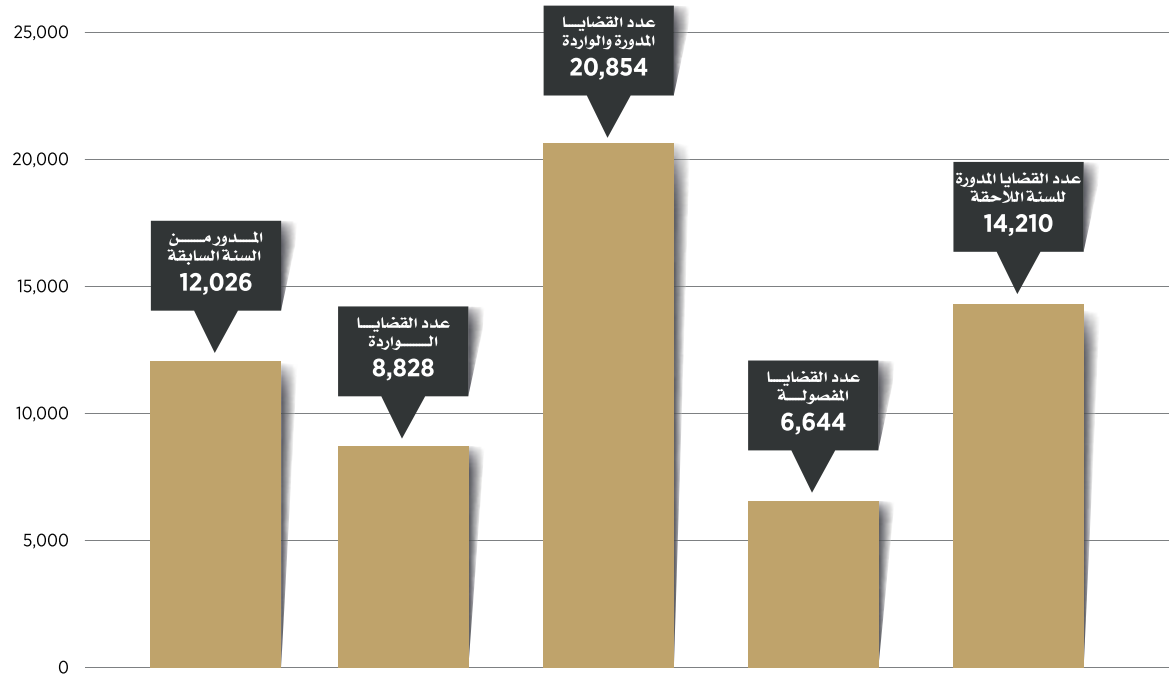

نسبة القضايا المفصولة

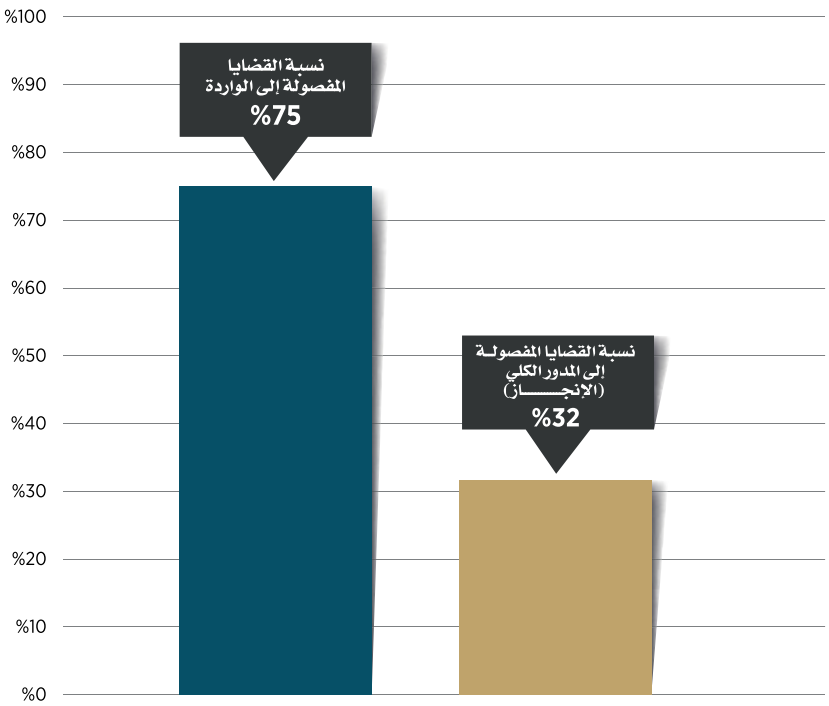

جدول رقم (5): يبين عدد القضايا المدورة والواردة والمفصولة والمدور السابق والمدور اللاحق ونسبة الفصل إلى الوارد في دوائر التنفيذ للأعوام (2017-2019)									
نوع المحكمة	السجل	السنة	المدور من السنة السابقة	عدد القضايا الواردة	عدد القضايا المدورة والواردة	عدد القضايا المفصولة	عدد القضايا المدورة للسنة اللاحقة	نسبة القضايا المفصولة الى الوارد	نسبة القضايا المفصولة الى المدور الكلي (الانجاز)
دائرة التنفيذ	تنفيذ	2017	207622	71686	279308	46822	232486	65%	17%
دائرة التنفيذ	تنفيذ	2018	232396	79143	311539	54068	257471	68%	17%
دائرة التنفيذ	تنفيذ	2019	257220	92608	349828	65497	284331	71%	19%
المجموع الكلي لدوائر التنفيذ			**697238**	**243437**	**940675**	**166387**	**774288**	**68%**	**18%**

المجموع الكلي لدوائر التنفيذ

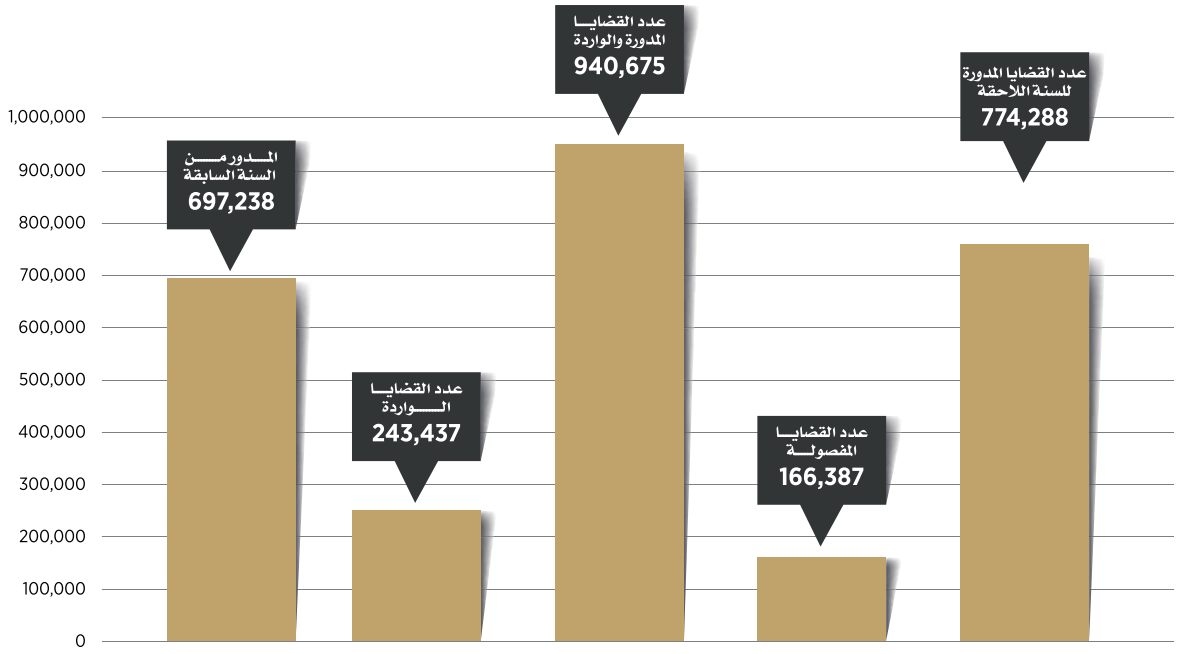

نسبة القضايا المفصولة

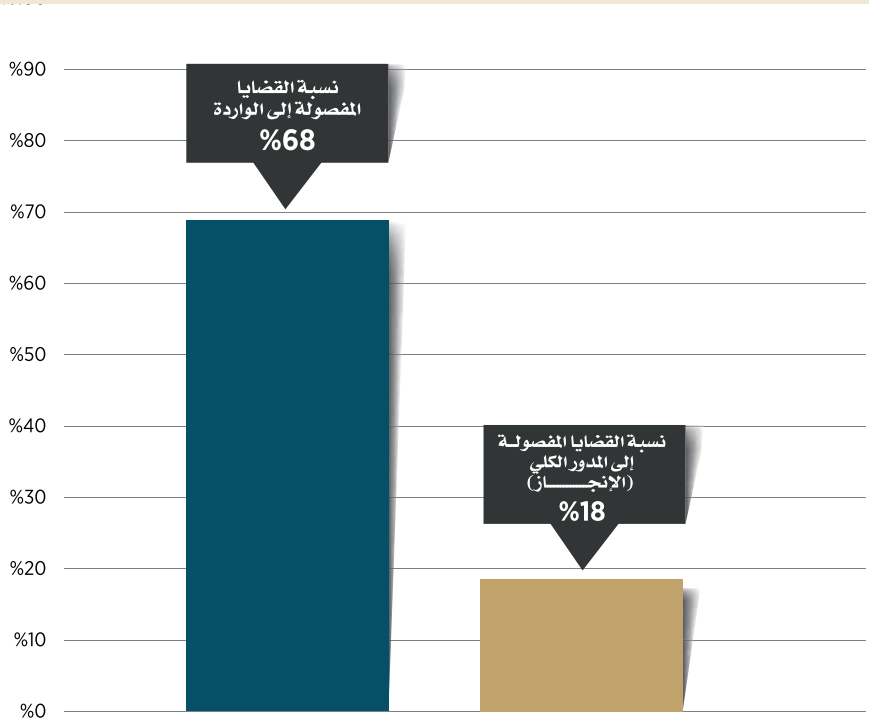

جدول رقم (6): يبين عدد القضايا المدورة والواردة والمفصولة والمدور السابق والمدور اللاحق ونسبة الفصل إلى الوارد في محاكم الاحداث للأعوام (2017-2019)									
نوع المحكمة	السجل	السنة	المدور من السنة السابقة	عدد القضايا الواردة	عدد القضايا المدورة والواردة	عدد القضايا المفصولة	عدد القضايا المدورة للسنة اللاحقة	نسبة القضايا المفصولة الى الوارد	نسبة القضايا المفصولة الى المدور الكلي (الانجاز)
محكمة الاحداث	احداث	2017	1522	1558	3080	1730	1350	111%	56%
محكمة الاحداث	احداث	2018	1350	1224	2574	1470	1104	120%	57%
محكمة الاحداث	احداث	2019	1105	867	1972	1022	950	118%	52%
المجموع الكلي لمحاكم الاحداث			3977	3649	7626	4222	3404	116%	55%

المجموع الكلي لمحاكم الأحداث

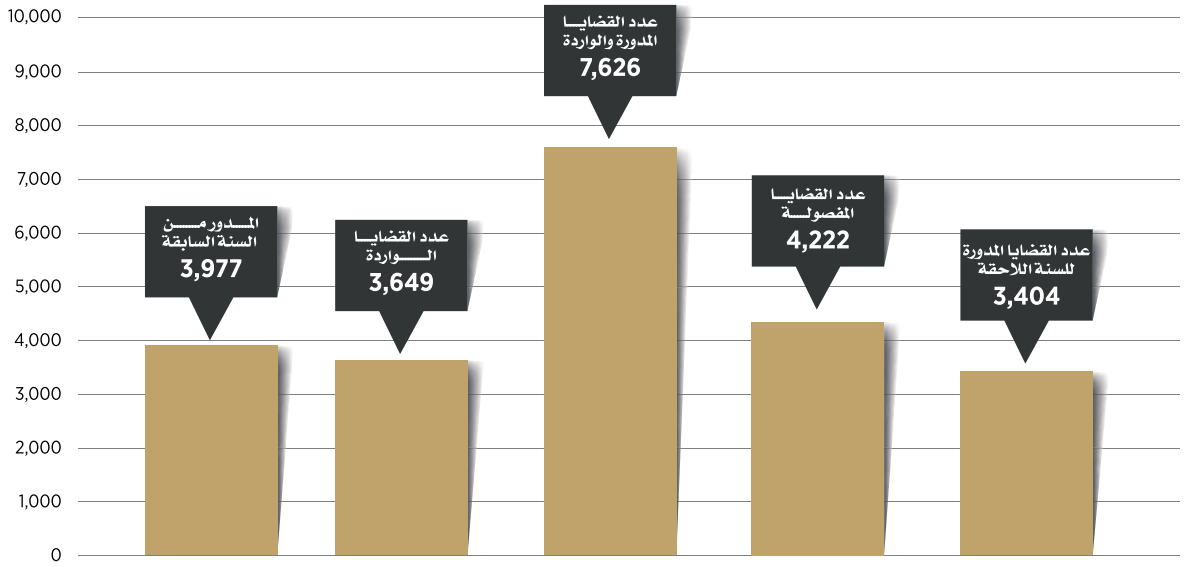

نسبة القضايا المفصولة

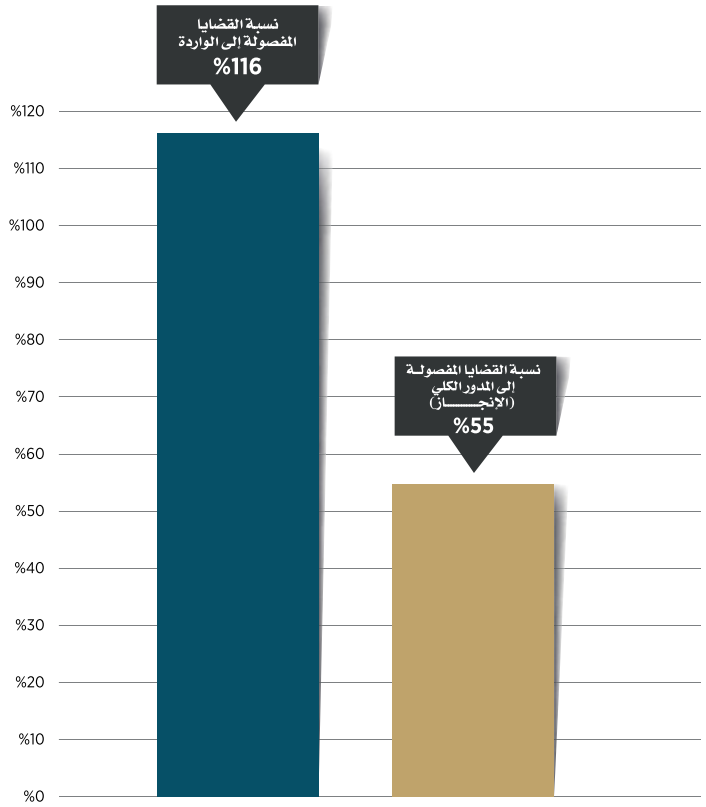

جدول رقم (7): يبين عدد القضايا المدورة والواردة والمفصولة والمدور السابق والمدور اللاحق ونسبة الفصل إلى الوارد في محاكم استئناف الضريبة للأعوام (2017-2019)									
نوع المحكمة	السجل	السنة	المدور من السنة السابقة	عدد القضايا الواردة	عدد القضايا المدورة والواردة	عدد القضايا المفصولة	عدد القضايا المدورة للسنة اللاحقة	نسبة القضايا المفصولة الى الواردة	نسبة القضايا المفصولة الى المدور الكلي (الانجاز)
محكمة استئناف ضريبة الدخل	استئناف ضريبة	2017	68	16	84	39	45	244%	46%
محكمة استئناف ضريبة الدخل	استئناف ضريبة	2018	45	22	67	33	34	150%	49%
محكمة استئناف ضريبة الدخل	استئناف ضريبة	2019	34	7	41	20	21	286%	49%
المجموع الكلي لمحاكم ستئناف ضريبة الدخل			49	15	64	31	33	%226.66	%48

المجموع الكلي لمحاكم استئناف ضريبة الدخل

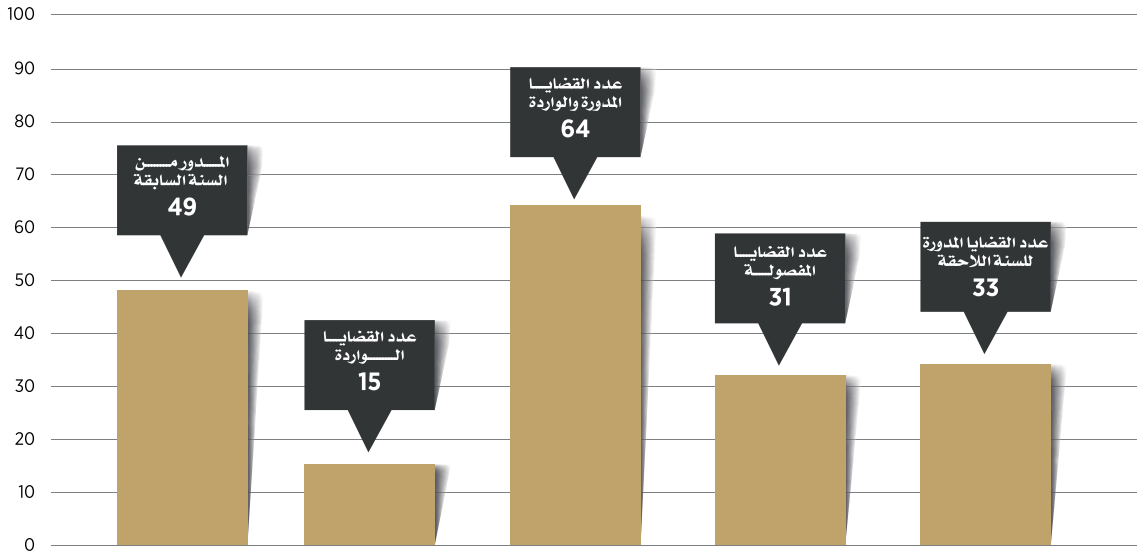

نسبة القضايا المفصولة

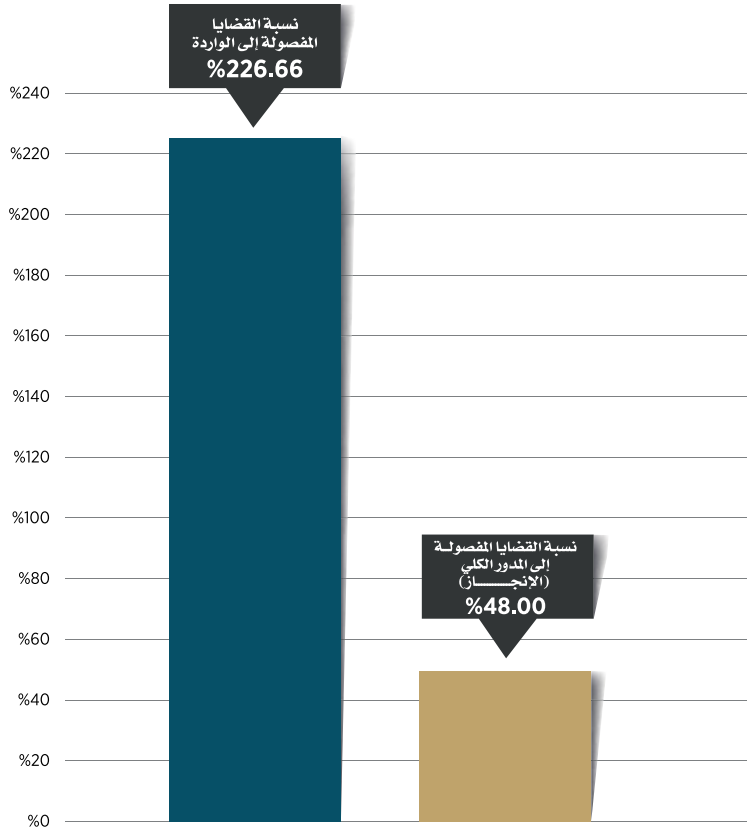

جدول رقم (8): يبين عدد القضايا المدورة والواردة والمفصولة والمدور السابق والمدور اللاحق ونسبة الفصل إلى الوارد في محاكم الجنايات الكبرى للأعوام (2017-2019)									
نوع المحكمة	السجل	السنة	المدور من السنة السابقة	عدد القضايا الواردة	عدد القضايا المدورة والواردة	عدد القضايا المفصولة	عدد القضايا المدورة للسنة اللاحقة	نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة	نسبة القضايا المفصولة الى المدور الكلي (الانجاز)
محكمة الجنايات الكبرى	جنايات	2017	0	0	0	0	0	0%	0%
محكمة الجنايات الكبرى	جنايات	2018	0	2017	2017	458	1559	23%	23%
محكمة الجنايات الكبرى	جنايات	2019	1558	268	1826	1255	571	468%	69%
المجموع الكلي لمحاكم الجنايات الكبرى			**1558**	**2285**	**3843**	**1713**	**2130**	**164%**	**30%**

المجموع الكلي لمحاكم الجنايات الكبرى

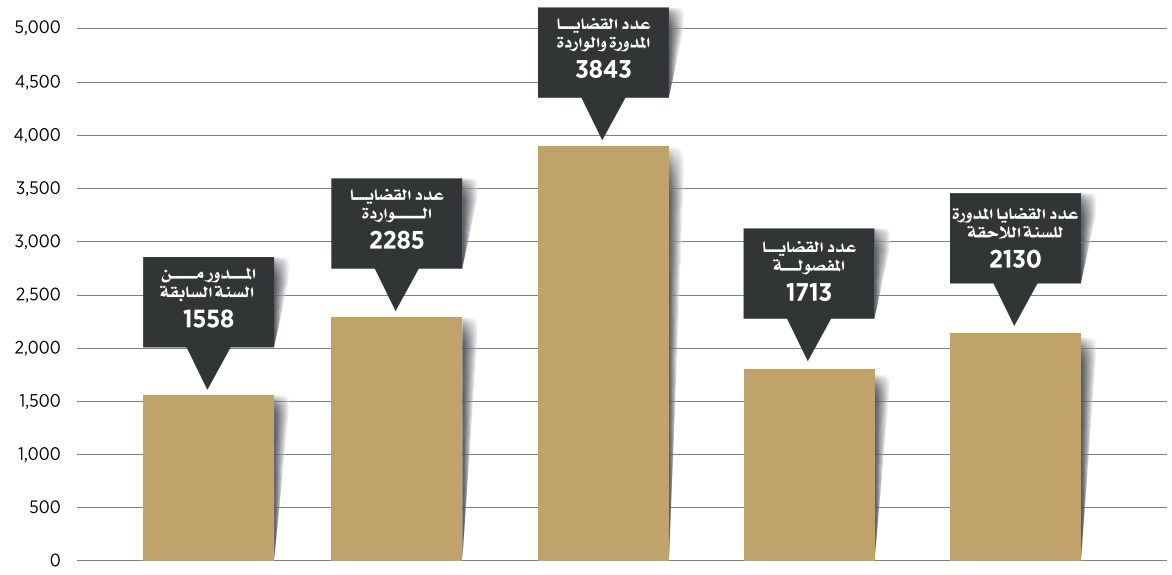

نسبة القضايا المفصولة

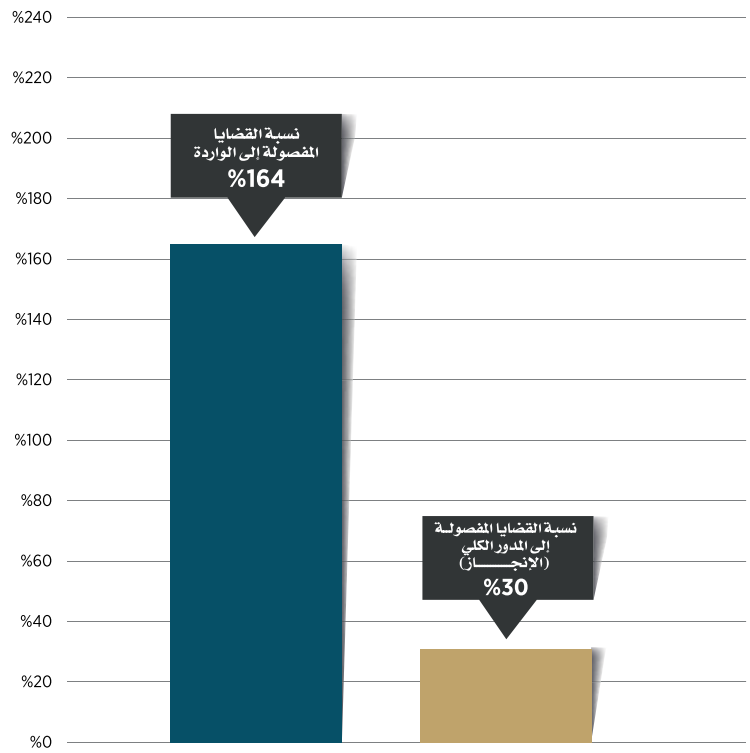

جدول رقم (9): يبين عدد القضايا المدورة والواردة والمفصولة والمدور السابق والمدور اللاحق ونسبة الفصل إلى الوارد في محاكم التسوية (2017-2019)									
نوع المحكمة	السجل	السنة	المدور من السنة السابقة	عدد القضايا الواردة	عدد القضايا المدورة والواردة	عدد القضايا المفصولة	عدد القضايا المدورة للسنة اللاحقة	نسبة القضايا المفصولة الى الواردة	نسبة القضايا المفصولة الى المدور الكلي (الانجاز)
محكمة التسوية	تسوية	2017	2701	2080	4781	356	4425	17%	7%
محكمة التسوية	تسوية	2018	4426	5063	9489	739	8750	15%	8%
محكمة التسوية	تسوية	2019	8750	9890	18640	1882	16758	19%	10%
المجموع الكلي لمحاكم التسوية			**15877**	**17033**	**32910**	**2977**	**29933**	**17%**	**8%**

المجموع الكلي لمحاكم التسوية

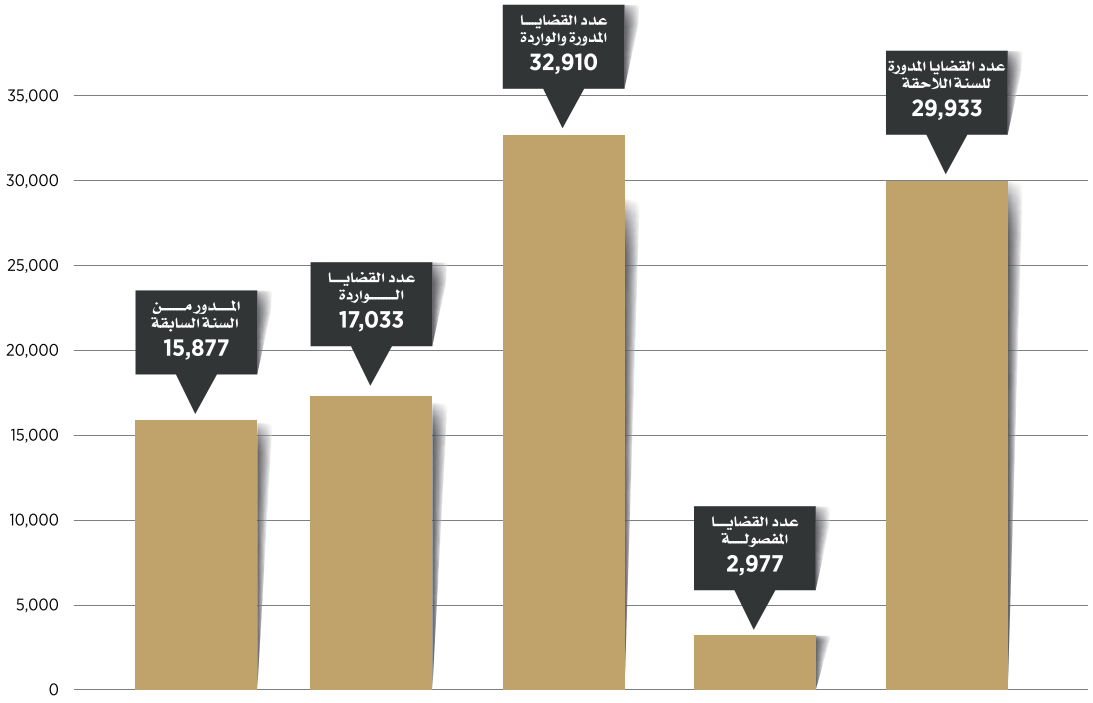

نسبة القضايا المفصولة

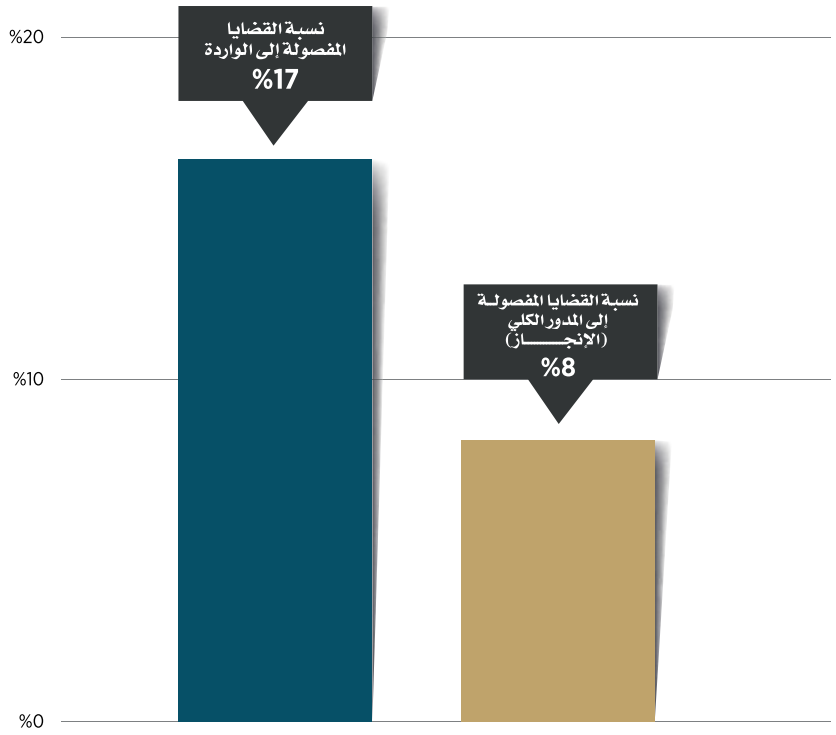

جدول رقم (10): يبين عدد القضايا المدورة والواردة والمفصولة والمدور السابق والمدور اللاحق ونسبة الفصل إلى الوارد في محاكم الجمارك الاستئنافية (2017-2019)									
نوع المحكمة	السجل	السنة	المدور من السنة السابقة	عدد القضايا الواردة	عدد القضايا المدورة والواردة	عدد القضايا المفصولة	عدد القضايا المدورة للسنة اللاحقة	نسبة القضايا المفصولة الى الواردة	نسبة القضايا المفصولة الى المدور الكلي (الانجاز)
محاكم الجمارك الاستئنافية	استئناف	2017	4	10	14	11	3	110%	79%
محاكم الجمارك الاستئنافية	استئناف	2018	3	14	17	13	4	93%	76%
محاكم الجمارك الاستئنافية	استئناف	2019	4	9	13	9	4	100%	69%
المجموع الكلي لمحاكم الجمارك الاستئنافية			11	33	44	33	11	101%	75%

المجموع الكلي لمحاكم الجمارك الاستئنافية

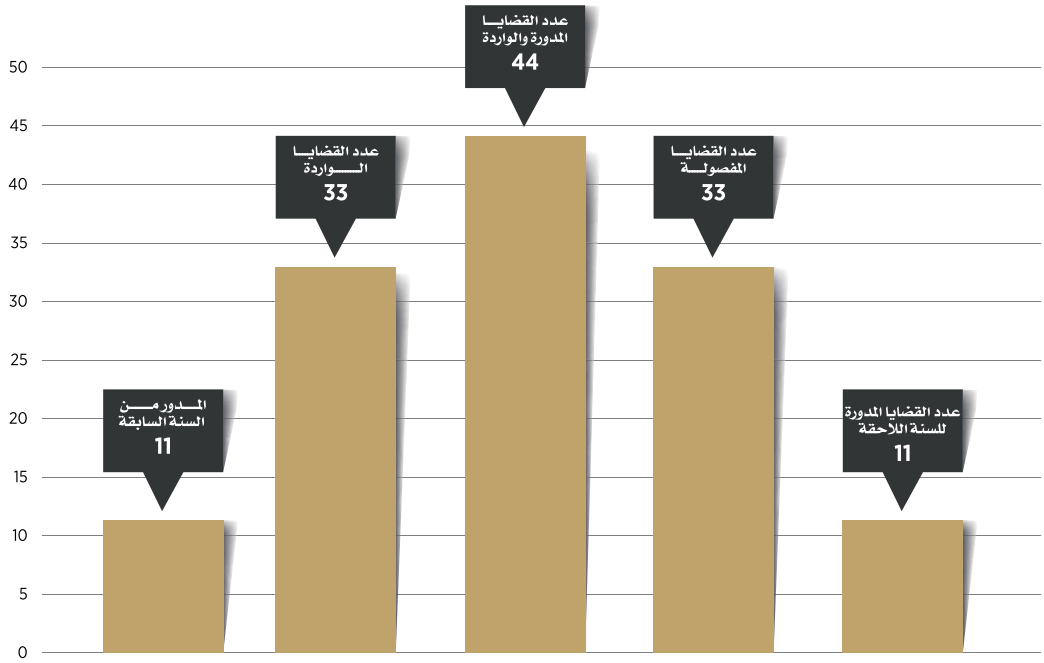

نسبة القضايا المفصولة

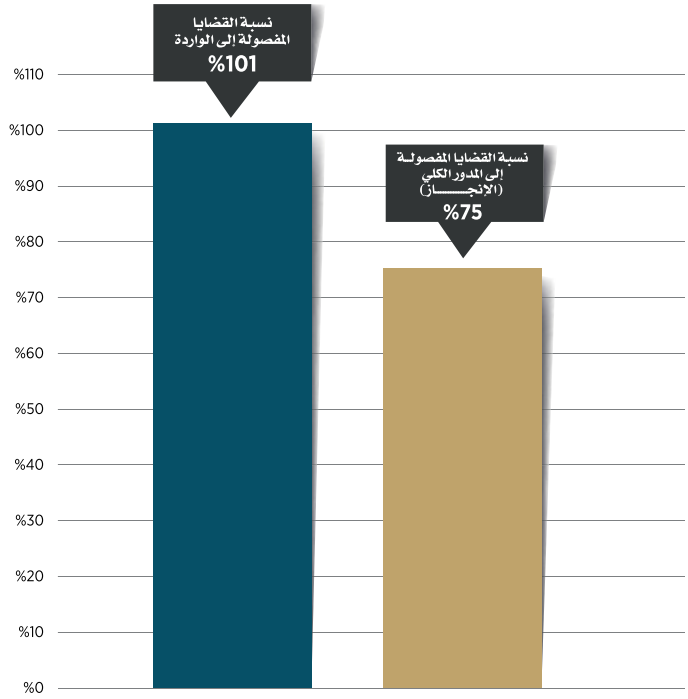

جدول رقم (11): يبين عدد القضايا المدورة والواردة والمفصولة والمدور السابق والمدور اللاحق ونسبة الفصل إلى الوارد في محكمة جرائم الفساد (2017-2019)

نوع المحكمة	السجل	السنة	المدور من السنة السابقة	عدد القضايا الواردة	عدد القضايا المدورة والواردة	عدد القضايا المفصولة	عدد القضايا المدورة للسنة اللاحقة	نسبة القضايا المفصولة الى الواردة	نسبة القضايا المفصولة الى المدور الكلي (الانجاز)
محكمة جرائم الفساد	جنايات	2017	36	26	62	21	41	81%	34%
محكمة جرائم الفساد	جنايات	2018	41	24	65	30	35	125%	46%
محكمة جرائم الفساد	جنايات	2019	35	31	66	30	36	97%	45%
المجموع الكلي لمحكمة جرائم الفساد			112	81	193	81	112	101%	42%

المجموع الكلي لمحكمة جرائم الفساد

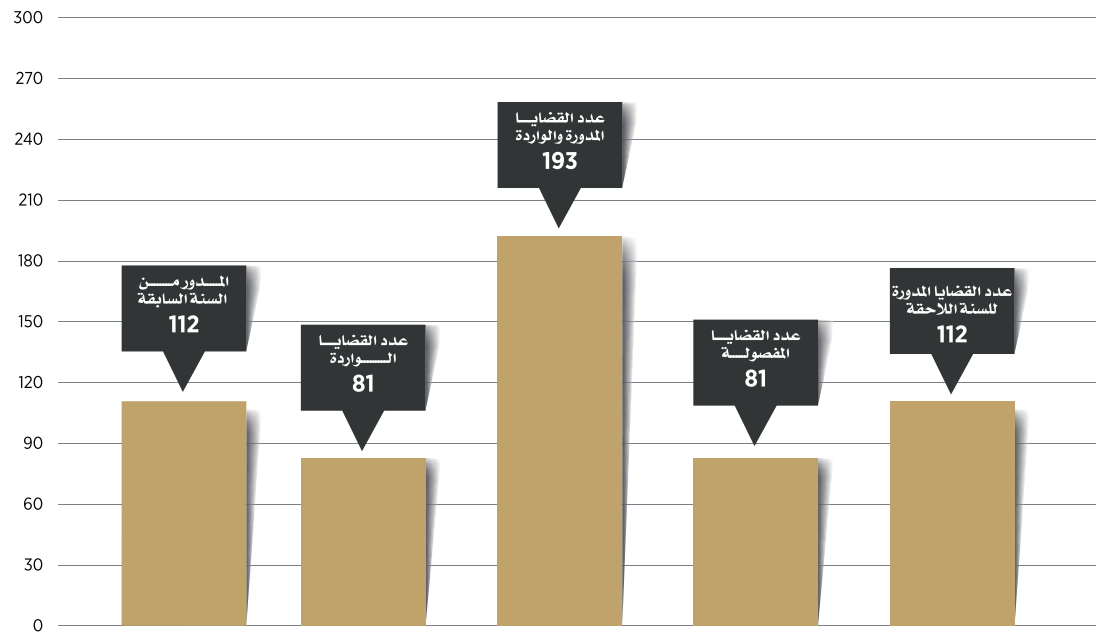

نسبة القضايا المفصولة